ملف مواقف الأحزاب السياسية

# اللواء

يومية سياسية عربية

## السعودية على عتبة مرحلة جديدة

## لبنان : ماذا ينفع العهد القوي بلا دولة قوية؟

## سليمان يطالب عون بالدعوة إلى حوار وطني

# 2019

# عام التحولات أم الخيبات

ملحق خاص - العدد السنوي - 2019

السعر 2000 ل.ل

# الفهرس

٤

١٣

٣٢

٦٢

٤٠


- تهافت الأقوياء على مغانم السلطة المتهالكة والصفقات الدسمة ٤
- «مكارثية طائفية» في لبنان: «تمييز كريه» يصدّع الدولة والدستور ٦
- القوة الدستورية لصلاحيات رئيس مجلس الوزراء ١٠
- لأن البلد لا يتقدّم قيد أنملة.. سليمان يطالب عون بالدعوة إلى حوار وطني جامع ١٢
- الطائف: أين الخلل والحل لتجاوز الصلاحيات؟ ١٣
- أزمة نظام أم أزمة سلاح؟ ٢٢
- الخليج المستهدَف.. ثبات في وجه العواصف الإقليمية- الدولية ٢٤
- غاز شرق المتوسط.. فرص الإستثمار في ضوء التقاطعات الجيوسياسيّة وصراع المصالح ٢٦
- يهودية الدولة وخيار الدولة ٢٨
- في سوريا طوي ملف التقسيم.. وفتح ملف التقاسم ٣٨
- الصين: شظايا الإنفجار الإقتصادي والديمغرافي ٤٠
- أوروبا: ترنح اليورو والعودة الى حقبة مترنيخ ٤٢
- الدين العام والسترات الصفر ٤٨
- النفايات: كل الخيارات غير نظيفة ٦٢
- الرياضة اللبنانية تستقبل الـ٢٠١٩ على وقع انجاز كروي ٦٤
- عندما تأكل القطة أولادها.. دور النشر والدفع المسبق ٦٦



اللواء

تصدر عن دار اللواء للصحافة والنشر ش.م.ل

العميد المؤسس
عبد الغني سلام
(١٩٦٢ - ٢٠١٧)

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
صلاح سلام

المدير المسؤول
طارق دملج

مدير الإدارة والاستثمار
عدنان غلاييني

المدير التجاري
ناجي حطب

الإدارة والتحرير والاعلانات
الظريف
شارع الاستقلال
تلفون: ٠١/٧٣٥٧٤٥
فاكس: ٠١/٧٣٥٧٤٩

مكاتب المناطق
طرابلس: ٠٦/٦٢٩٤٠١
البقاع: ٠٨/٥٤٣٢١٧

مكتب القاهرة
القاهرة شارع صلاح سالم
تلفون: ٤٠٥٠٥٥٣-٢٠٢

الطباعة:
مطبعة IPEX
هاتف: ٠١/٨٥٦٩٦٣

التوزيع:
مؤسسة نعنوع لتوزيع الصحف والمطبوعات
تلفون: ٠١/٦٦٦٦٦٨

تصميم الغلاف: سمير السردوك
إخراج: محمود غندور
تنفيذ: ليال الكوش خليفة

http://www.aliwaa.com
Email: events@aliwaa.com.lb





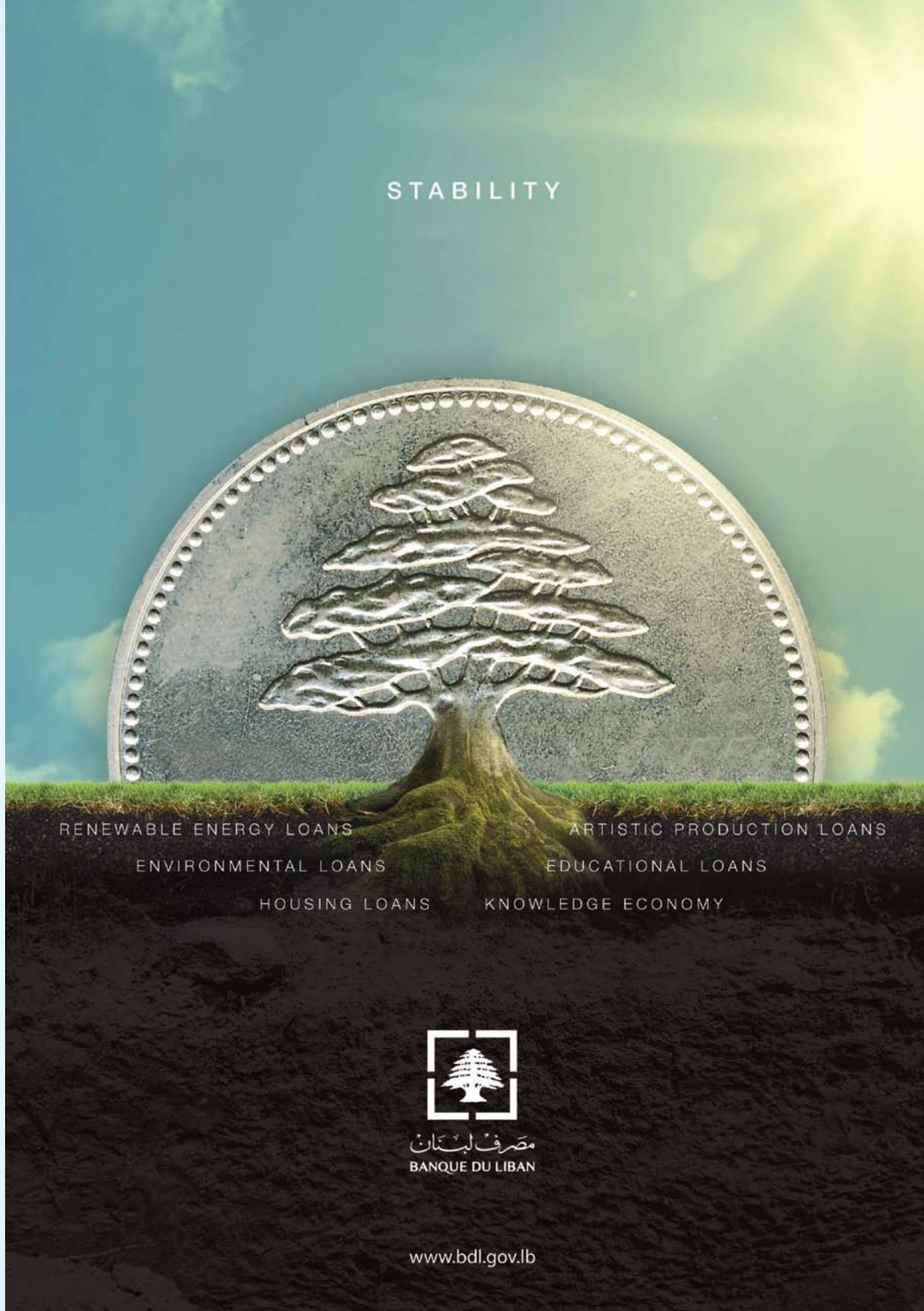

# تهافت الأقوياء على مغانم السلطة المتهالكة والصفقات الدسمة

## ماذا ينفع العهد القوي بلا دولة قوية وإقتصاد قوي وشعب قوي؟

صلاح سلام

**ثمة ظاهرة مستجدة في الحياة السياسية اللبنانية إسمها «القوة»، سرعان ما تحولت إلى ما يشبه موجة هستيرية في ظل تسابق الأحزاب والتيارات السياسية على ألقابها: التكتل القوي، الجمهورية القوية، الكتلة القوية، التيار القوي، الحزب القوي، إلى آخره...، ووصولاً إلى العهد القوي.. والرئيس القوي!**

**إستبشر اللبنانيون خيراً بألقاب القوة التي أحاطت بالعهد الحالي، وتركيز فريقه على شعار: الرئيس القوي، مع تضخيم الدعايات والترويجات الإعلامية في الحديث عن «ضعف» الرؤساء السابقين، وكأن عهودهم مضت بلا إنجازات، أو وكأن ممارساتهم لمهامهم الرسمية والدستورية، كانت خالية من أي حضور رئاسي مؤثر!**

**ولكن سرعان ما تبين أن العكس هو الصحيح. فإنجازات إعادة إعمار ما دمرته الحرب التي تحققت في عهد الرئيس إلياس الهراوي أكثر من أن تُعد وتُحصى، وحرصه على الصلاحيات الدستورية بموجب دستور الطائف، عززت علاقات التعاون والإنتاج التي جمعته مع الرئيس رفيق الحريري، رغم ما كان يعتري تجربتهما من هنّات لا بد منها، في ثنايا هذا النظام الطائفي المقيت!**

رغم أجواء التوتر التي سادت في عهد الرئيس إميل لحود بين الرئاستين الأولى والثالثة، فقد أنتجت فترات الإنسجام والهدنات المتفرقة، على قلتها بين الرجلين، مجموعة من الخطوات الإقتصادية والمالية المهمة، في طليعتها مؤتمر «باريس-٢»، الذي أنقذ البلد من حالة إفلاس محققة، وأعاد ترميم الثقة المحلية والخارجية بالإقتصاد الوطني، وقدرة البلد على التغلب على التحديات والصعوبات التي تعترض عملية إعادة الإعمار الضخمة.

أما عهد الرئيس ميشال سليمان الذي جاء في ساعة إنسجام إقليمي ودولي، تزامنت مع هدنة قسرية بين فريقي ١٤ و٨ آذار، فقد نجح في تجاوز ذلك الإنقسام العامودي في الجسم السياسي اللبناني، وجمع الفريقين حول طاولة الحوار الوطني التي أنتجت «إعلان بعبدا» الذي أضحى وثيقة امنية في منظمة الأمم المتحدة، وعربية في جامعة الدول العربية، وإقليمية في منظمتي المؤتمر الإسلامي ومجموعة دول عدم الإنحياز، وغيرهما من الهيئات الدولية المعنية بحياد لبنان، وتحييده عن عواصف الصراعات المدمرة في المنطقة.

سياسة التعطيل التي إنتهجها التيار الوطني الحر وحليفه حزب الله في عهد الرئيس سليمان، والتي أدت إلى هدر أكثر من ثلث الولاية في تشكيل الحكومات المتعاقبة، لن تحُل دون تحقيق إنجازات سياسية إستثنائية، تبقى في مقدمتها الحصول على الهبة السعودية غير المسبوقة لتجهيز الجيش اللبناني بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات، تصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار أميركي، فضلا عن الهبة السعودية المليارية العاجلة للجيش والقوى الأمنية، لتأمين إحتياجات المواجهة التي إندلعت مع المجموعات الإرهابية في الجرود الشرقية، وفي بيروت ومناطق أخرى في لبنان.

ورغم أساليب الحرتقة والمزايدات التي إستهدفت سيد العهد بالذات، فقد إستطاع الرئيس سليمان بدرايته المعهودة أن يقود السفينة بأمان، وسط تلاطم أمواج الصراعات العاتية في الأقليم، إثر إندلاع «ثورات الربيع العربي»، وتداعياتها على الوضع اللبناني، خاصة بعد تدخل حزب الله العسكري في سوريا، وما أحدثه من خلل في التوازنات الداخلية.

****

في عهد الرئيس ميشال عون إختلفت المنطلقات، وإنقلبت المقاييس، حيث سارع فريق الرئيس إلى إطلاق حملة ترويجية إعتمدت أساساً على شعار «القوة»، ووصلت المبالغة في بعض تفاصيلها إلى محاكاة القوى الخارقة، القادرة على تحقيق المعجزات في فترات زمنية قصيرة، تكاد تكون مثل لمح البصر!

تمنى كثير من اللبنانيين أن تكون تلك الحملات تعبر عن واقع الحال، وتبدأ علامات الفرج والإنجاز بالظهور في الأشهر الأولى لوصول الرئيس إلى سدة الرئاسة. ولكن مسار الأوضاع جرى بغير ما تشتهي سفن «العهد القوي». تم التمديد لمجلس النواب الممدد له أصلاً رغم معارضة التيار العوني. تعثر وضع قانون الإنتخابات الجديد، ثم جاء مضمونه مبتوراً، وظهرت عوراته في مهزلة الإنتخابات النسبية. غابت المشاريع الإنمائية الأساسية، وخاصة الكهرباء والنفايات، بعد الخلافات على الحصص بين الأطراف السياسية المعنية، وتم إجهاض صفقة بواخر الكهرباء التركية المريبة، رغم محاولات تمريرها أكثر من مرة في مجلس الوزراء.

مع إطلالة العام الجديد، تكون مضت على محاولات تشكيل «حكومة العهد الأولى»، ثمانية أشهر بالتمام والكمال، دون أن تلوح في الأفق نهاية للنفق الأسود المهيمن على مناورات الكروالفر بين الأفرقاء السياسيين. وهذا يعني أن «العهد القوي» أضاع ثلث الولاية قبل أن تبصر حكومته الأولى النور، وهي سابقة فريدة من نوعها في التاريخ السياسي اللبناني. وأكثر من ذلك، فالمعروف أن أولى سنتين من ولاية أي عهد، تكون بمثابة فترة سماح وتهادن وتعاون مع العهد الجديد، يليها الثلث الثاني الذي يتسم عادة بظهور حراك المعارضة وأحاديث الصفقات والفساد، ويكون الثلث الأخير من الولاية زمن تصفيات الحسابات السياسية وغير السياسية مع العهد وسيده!

و«العهد القوي» بدأ سنته الثالثة بلا حكومة دستورية كاملة الصلاحية، بعدما عجزت مساعي القريب والبعيد في معالجة العقد المتناسلة التي تعترض الولادة الحكومية!

بل على العكس من ذلك تماماً، إذ أدت تلك الممارسات الجديدة من مختلف الأطراف السياسية، وخاصة من فريق العهد وحلفائه، إلى الخروج عن الدستور، وضرب المبادئ العامة التي قام عليها الميثاق الوطني، الذي أُقر في مؤتمر الطائف، وأنهى الحرب البغيضة.

لقد وصلت الأمور، مثلاً، إلى إصرار التيار الوطني على تحديد حصة القوات الوزارية، وتسمية الوزارات التي يحق لمرشحي معراب توليها! كما دفعت الإعتبارات المعروفة حزب الله على التدخل المباشر في عملية التأليف، عبر إشتراطه تمثيل تكتل النواب السنّة الستة، ومن حصة رئيس الحكومة بالذات، وإلاّ لا حكومة ولا من يحكمون حتى لو إقتَضى الأمر تمضية ما تبقى من ولاية العهد بلا حكومة.

وبين هذه المناورة وتلك، تبرز «القطبة المخفية» في مسيرة العقد الطويلة، عندما تم ترشيح رجل الأعمال جواد عدرا ممثلاً عن النواب السنّة، ثم ما لبث الخلاف أن ظهر إلى العلن عندما حانت ساعة الفرز والتصنيف، حيث أصر الوزير جبران باسيل على إعتباره من حصة فريق الرئيس، للإحتفاظ بالثلث المعطل في الحكومة العتيدة، فيما إعتبر أعضاء اللقاء التشاوري ومعهم حليفهم الأساسي حزب الله.. أن وزير اللقاء يمثل نوابه، وليس فريق الرئيس، الأمر الذي أدى إلى تجميد مبادرة رئيس الجمهورية، إذا لم نقل إلى طوي صفحتها من الآخر، وفي كل الحالات فإن المبادرات ومحاولات معالجة العقد وإيجاد الحلول، إنما تتم بعيداً عن نصوص الدستور ومبادئ الميثاق الوطني!

الواقع أن المفارقة المحزنة فعلاً في الحديث عن «العهد القوي»، أن معاناة الناس المعيشية والإجتماعية والصحية، تتضاعف يوماً بعد يوم، فيما الأطراف السياسية، ومعها فريق رئيس الجمهورية، يخوضون في فضاء بعيد عن وجع الناس، معارك الحصص والمغانم والصفقات، ويمعنون في تعطيل السلطة والعهد برمته، من خلال العرقلات والعقد المفتعلة التي يضعونها أمام ولادة الحكومة العتيدة!

****

لا بد من الإعتراف أن العهد وفريقه ليسا الوحيدين اللذين يمارسان اسلوب فائض القوة وفرض خيارات معينة على الآخرين.

فالحليف اللدود للعهد وللتيار الوطني الحر، حزب الله، يمارس مثل هذا الدور على الطرف الآخر من اللعبة.

ولعل المراحل المختلفة التي مرت بها عملية تأليف الحكومة العتيدة، والتي كان آخرها ما سمي«العقدة السنّية»، التي طرحها بقوة حزب الله، تؤكد مرة أخرى أن النظام السياسي يعاني من خلل في توازناته الطائفية، يؤدي، بشكل أو بآخر، إلى التعثر الحاصل، ليس على مستوى تشكيل الحكومة وحسب، بل على مجمل مسار الحكم «القوي» برمته.

لعل الفارق بين الحالتين أن فريق رئيس الجمهورية وتياره السياسي يبالغون في إستخدام شعارات القوة ومرادفاتها في الخطاب السياسي اليومي، في حين يتعمد الحزب «تقنين» إستخدام هذا الأسلوب في المفاصل السياسية، كما حصل في الإشهار عن العقدة السنية في آخر خطاب للأمين العام للحزب، قبل شهر ونيّف، وتأخذ الممارسات الأخرى طريقها إلى التنفيذ، دون ضجة الطبول والخطابات الفارغة، ولا عروض العضلات المنتفخة!

«عهد قوي»، «رئيس قوي»، «تيار أو تكتل قوي»، «حزب قوي»،....

ولكن أين «الدولة القوية»، أين «الإقتصاد القوي»، وقبل كل شيء: أين «الشعب القوي»؟ لا ضرورة للتأكيد من جديد أن شعارات وممارسات القوة تُمارس على هذا الشعب المسكين، تارة بالقمع الإجتماعي عبر سياسات التفقير المنهج للطبقات الوسطى وما دون، وتارة أخرى بالنهب للخزينة وموارد الدولة الشرعية، وتارات عديدة بالقمع الأمني لإسكات صرخات الحق والحرية، وكتم أنين البطون الجائعة!

ماذا تنفع ممارسات القوة وشعاراتها إذا كانت الدولة على هذا المستوى من التفكك والضعف، وإذا بقي الشعب على هذا القدر من الإنقسام والهزال؟

> أضاع «العهد القوي» ثلث الولاية قبل أن تبصر حكومته النور في سابقة فريدة من نوعها في تاريخ السياسة اللبنانية

# «مكارثية طائفية» في لبنان: «تمييز كريه» يصدّع الدولة والدستور

**غالبية اللاعبين على المسرح اللبناني، من ممثلي الطواذف، المعنيين، بقرار منهم في موقع الرياسة والريادة، والذين حُولوا أنفسهم كل أشكال القهر، والعبث، باللبنانيين، المنتسبين إلى طوائفهم، وفقا لبطاقات الهوية، أو الأحوال الشخصية، مكارثيون، ولكنهم، لا يعرفون شيئاً عن المكارثية، التي تنتسب إلى جوزيف مكارثي، وهو السياسي الأميركي الذي ولد في مدينة أبليتون بتاريخ ١٤ ت٢ ١٩٠٨.**

**عندما مات مكارثي، ولد في العام نفسه، كاتب هذا المقال. (أدّت عملية التعرّف على طبيعة التحولات التي عصفت في كل أشكال الاجتماع والسياسة والاقتصاد في القرن الماضي، إلى قراءة شيء عن مكارثي، بوصفه الشخصية التي وضعت «مبدأ تطهير الوظائف الأميركية، في أجهزة الولايات الاتحادية والكونفدرالية، في فترة أطلق عليها اسم «الرعب الأحمر».**

د. حسين سعد

غالبية اللاعبين على المسرح اللبناني، من ممثلي الطواذف، المعنيين، بقرار منهم في موقع الرياسة والريادة، والذين حُولوا أنفسهم كل أشكال القهر، والعبث، باللبنانيين، المنتسبين إلى طوائفهم، وفقا لبطاقات الهوية، أو الأحوال الشخصية، مكارثيون، ولكنهم، لا يعرفون شيئاً عن المكارثية، التي تنتسب إلى جوزيف مكارثي، وهو السياسي الأميركي الذي ولد في مدينة أبليتون بتاريخ ١٤ ت٢ ١٩٠٨.

عندما مات مكارثي، ولد في العام نفسه، كاتب هذا المقال. (أدّت عملية التعرّف على طبيعة التحولات التي عصفت في كل أشكال الاجتماع والسياسة والاقتصاد في القرن الماضي، إلى قراءة شيء عن مكارثي، بوصفه الشخصية التي وضعت «مبدأ تطهير الوظائف الأميركية، في أجهزة الولايات الاتحادية والكونفدرالية، في فترة أطلق عليها اسم «الرعب الأحمر».

«والرعب الأحمر» يعني شكلاً من أشكال محاربة الشيوعية إبان الحرب الباردة، التي اندلعت بين القوتين العظميين، اللتين أفرزتهما الحرب الكونية الثانية: الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالي، الصناعي، الغربي الليبرالي، والاتحاد السوفياتي زعيم العالم الاشتراكي، الصناعي- المتخلف، الشرقي (أي في روسيا ودول أوروبا الشرقية).

في بدايات العام ١٩٥٠ أطلق مكارثي حملة معادية «للشيوعيين الأميركيين» وما يُمكن أن يوصف بلغة اليوم، الليبراليين الأحرار، في محاولة خبيثة منه لحماية ما كان يدعوه «بالنموذج الأميركي».

ولم يقتصر «الخبث المكارثي» على «الرعب الأحمر»، بل طاول «الرعب الأرجواني»، أي ملاحقة الممثلين والممثلات، بما في ذلك المشاهير أمثال مارتن لوثر كينغ، وتشارلي تشابلن وآرثر ميللر.. وطرد ما يزيد عن ١٠ آلاف، من الموظفين والعاملين في هوليود، بسبب افتراءات مكارثي..

وصفت المكارثيّة كمصطلح بـ«الارهاب الفكري»، وتوجيه اتهامات بالخيانة والعمالة، دون أي دليل ملموس.

لم تمر ممارسات مكارثي مرور الكرام في المجتمع الأميركي، فتعرض لانتقادات لاذعة، وشبه معارضوه مزاعمه بحملات مطاردة الساحرات في القرون الوسطى (moyen ages)، التي كانت عبارة عن عصور ظلام، وجهل فضلاً عن محاكم التفتيش، وكل موبقات الادعاءات والمزاعم وبيع صكوك الغفران، وما شاكل..

اعتدى مكارثي على الدستور الأميركي، الذي تضمن إعلاناً تزامن مع إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية عن انجلترا في ٤ تموز ١٧٧٦، جاء فيه «إننا نؤمن أن ... النّاس قد خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد حباهم بحقوق معينة هي جزء من طبائعهم لا يتجزأ، منها «الحياة»، و«الحرية»، والتماس السعادة.

يعتبر جيفرسون، الذي صاغ هذه العبارات، أن الظفر بالحقوق، المنوّه عنها، هو المسوّغ الشرعي، الوحيد لإقامة الحكومات في النّاس، فالسلطات العادلة تستمد من رضى المحكومين..وإذا ما انقلبت الحكومة،أيا كانت لهادمة لتلك الغايات، فمن حقّ الشعب أن يغيّرها أو يزيلها، وأن يقيم على أنقاضها حكومة تعمل وفقاً لهذه المبادئ..

تسبب مكارثي، بأفكاره واقتراحاته الكارثية، بإلحاق الضرر البالغ بأعداد مؤلفة من الأبرياء،كان لها التأثير السلبي على سمعة الولايات المتحدة الأميركية نفسها، فاستدعاه الكونغرس إلى جلسة استجواب متلفزة، دامت ٣٦ يوماً، أظهرت أن ما قام به، من الناحية الفكرية والناحية العملية كان خارج حدود المنطق، وأدانه المجلس بتهمة ارتكاب انتهاكات تناقض تقاليد مجلس الشيوخ والمبادئ الجفرسونية، فتحول في نظر الرأي العام في العالم، إلى مارق، وأهملته الصحافة، ليموت مخموراً، موتة مقيت، منبوذ، ومكروه.. وليدفنه التاريخ على مزبلته، ليس إلا..

لم تكن العودة إلى المكارثية، سوى السبيل، إلى الإضاءة على انتهاكات ممثلي الطوائف في لبنان، لحدّ السلطة، ولحدود الدستور، ومواده، المبنية على حقوق الإنسان، التي وقع عليها لبنان عام ١٩٤٨، عندما أعلنتها الأمم المتحدة في ١٠ ك١ من العام نفسه، قبل نحو من سبعة عقود (٧٠ عاماً).

أعود بين الفينة والأخرى إلى الدستور، أو ما كان يسميه الرئيس الإصلاحي، الملتزم، المتنور، والتحديثي فؤاد شهاب بالكتاب، فلم أعثر على نصّ يثير حفيظتي أو استفزازي، فهو منذ أن أصبح لبنان الكبير الدولة، ابتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦ (المادة ١٠١/د) الجمهورية اللبنانية، دون أي تبديل أو تعديل آخر في الجغرافيا، حافظ على دستور مبني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مواد التي تفوق المائة (١٠٢) .. فالمادة٧، تنص بالحرف: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم..

والمادة ١٢ تنص أيضاً: لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون..

وجاء في المادة ١٣: حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات مكفولة ضمن دائرة القانون.

أثبتت وقائع ما أطلق عليه «بالربيع العربي» على سبيل «الدعاية البيضاء» ليس إلا ان الانموذج اللبناني، المبني على مبادئ الليبرالية وحقوق الإنسان، وفرَّ على البلد وأهله، أوار صراعات شبيهة بما حصل في بلدان «الديكتاتوريات الجمهورية»، التي تمزقت فيها الأوصال بين النّاس، وتتعرض فيها الجغرافيا لاخطر تصدّع منذ انتهاء الاستعمار الغربي، البريطاني الأميركي، غداة أو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ربما يردّ أحد من المتابعين ان الحرب اللبنانية، لا سيما حرب السنتين ١٩٧٥- ١٩٧٦، شكلت إدانة لهذا النموذج، إذ كادت الطوائف ان تلتهم بعضها البعض الآخر.. الا ان الجواب يتشكل وفقاً لمبدأين: الأوّل يتعلق بأن البلدان ذات التعدد الإثني والطائفي غالباً لم تنج من التقاتل والاحتراب، دول البلقان، أوروبا، قبل القرن التاسع عشر الخ... والثاني يتعلق بالتدخلات الإقليمية، ومصالح الجيوبوليتكا فضلا عن الصراع العربي- الإسرائيلي، أو الفلسطيني- الإسرائيلي، الذي أطاح بتوازنات الصيغة اللبنانية، وفجرَّها وكاد أن يدمّرها..

لا تتطرق المقالة، إلى ما إذا كانت الطوائف في البلد نعمة أم نقمة.. فهي نعمة، كما يرى الإمام السيّد موسى الصدر، لكن النقمة في الممارسات الطائفية، والرؤية لمؤسس حركة المحرومين، الذين لا يقتصرون على طائفة أو فئة، بل تشمل كل محروم لبناني من حقوقه..

لكن الأصل، التي تبنى عليه المقالة، هو الاضاءة، على ممارسات ممثلي الطوائف، بوصفها مكارثية من نوع، قد لا يكون مسبوقاً، وهو يُشكّل واحداً من نماذج الإعتداء على الحقوق الأصلية للبشر، أو لسكان بلد، واسع التنوّع، ومتعدّد الثقافات، وحيوي بشبابه وبشاباته وفيه قدر هائل من العلم والثقافة، والحرية حتى الفوضى.

أخطر ما شهده الإجتماع السياسي اللبناني، بلغة أساتذة علم الإجتماع، هو تحوُّل التنظيم الحزبي من فكر علماني، أو يميني، أو يساري، إلى فكر طائفي، يتجاوز المعمول به في تاريخ البلد، لجهة تقاسمه السلطات، أو تقاسم الإدارة أو التنمية في مناطق دون مناطق، إلى فكر طائفي، مذهبي، محضّ..

ولا حاجة، للإضاءة على مكارثية الطوائف في لبنان من زاوية انتهاك الدستور، والعودة إلى نظام الرعية، أو الولاء الأعمى، الذي يصل إلى درجة العبودية، الذي كان سائداً في النظام القديم، نظام القرون الوسطى، حيث كان رجل الاقطاع، أو رجل الاكليروس، والملك والأسر المالكة، يتعاملون مع النّاس كرعايا تابعين، لا حول لهم ولا قوة..

منذ ثمانينات القرن الماضي، بدا ان عصراً جديداً في لبنان آخذ بالبزوغ.. اجتياح إسرائيلي بلغ العاصمة بيروت في ٤ حزيران ١٩٨٢، كان من نتائجه تفكيك البنى التحتية والعسكرية لما كان يسمى «بالقوات المشتركة» اللبنانية- الفلسطينية.. (خرجت الحركة الفلسطينية المسلحة من لبنان مع خروج ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني التاريخي، وخرجت الحركة الوطنية التي تضم احزاباً علمانية إلى الحزب التقدمي الاشتراكي ذي الأصول الدرزية).

حلّ وليد جنبلاط زعيم الحركة الوطنية بعد اغتيال والده عام ١٩٧٧، الحركة الوطنية، واندفع باتجاه سوريا، عبر مصالحة لم تنتهِ بمسامحة، مع الرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا آنذاك.. مكوّناً مع الوقت، تحالفاً طائفياً مع نبيه برّي، الذي أصبح رئيساً لحركة «امل» بعد اقصاء الرئيس حسين الحسيني، الذي كان نائباً، قبل أن يكون رئيساً لمجلس النواب..

يقال في الوقائع غير المنشورة، ان الرئيس الأسد (الاب) أبلغ رئيس حكومة لبنان بعد انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، رشيد كرامي، وهو يشكو من الفوضى التي تثيرها الميليشيات الشيعية والدرزية، عندما تتقاتل، أو تتهادن، قبل وضع حدّ لبقايا نفوذ «متفلت» ليس إلى الشيوعي (الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي)، بأنه عندما أطلقت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل العنان إلى الوحش «الماروني» الذي اوصل رئيس ميليشيا «القوات اللبنانية» أو «الشارونيون» بتعبير الرئيس الراحل صائب سلام بشير الجميل إلى سدة الرئاسة اللبنانية في العام نفسه، الذي وصلت فيه «القوات الاسرائيلية» الغازية إلى بيروت واطلقت حرب جبل جديدة بين الدروز والمسيحيين، وما عرف لاحقاً بالتهجير المسيحي من الجبل، اضطر الأسد بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي في عهد يوري اندربوف، الزعيم الذي ظن معه كثيرون في العالم انه سيعيد مجد الروس الشيوعي في الشرق الأوسط، إلى إطلاق «الوحش الدرزي»، والوحش الشيعي لمواجهة «الوحش الماروني».

حرب طوائف جديدة، أصبح الشيعة لاعبين فعليين في هذه الحرب، في الداخل قاتلت حركة «امل» بوصفها الوريث الشرعي للإقطاع السياسي، (الأسعد وجماعته بصورة رئيسية) لانتزاع ما وصفته بحقوق طائفية اضاعت في «الميثاق الوطني» الذي همَّش الشيعة، وبني الدولة على أسس الثنائية الطائفية (موارنة- سنة).

ظفرت حركة «امل» بزعامة برّي، المحامي، الشاب المتحمّس، إلى رفع راية وطنية، بثياب طائفية: مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، القوات المتعددة الجنسيات، الميليشيات الكتائبية، فصائل فلسطينية في المخيمات بعد انسحاب منظمة التحرير.

أدَّى هذا الانخراط إلى تعزيز نفوذ الحركة، ووضع اليد على حقوق الشيعة في الإدارة، وحتى الوزارة، بانتظار حصة النواب بها.. في وقت كان فيه الحرس الثوري الإيـراني، يُشكّل الخلايا الأولى، لاطلاق حزب الله، بوصفه حركة مقاومة، تبحث عن جغرافيا مقفلة، تضمن الحماية، والتنظيم، والتجهيز، وإدارة المواجهة.

مع الوقت، تشكّلت ثنائية شيعية، تعتبر ان الحصة الأساسية للشيعة اللبنانية هي من حصة هذه الثنائية، بقوة الحضور والتمثيل، حتى قبل الانتخابات النيابية، التي سبقها نواب، بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩..

اضحت جغرافيا الشيعة أو (شيعستان) (ستان= أرض باللغة الفارسية) تحت سيطرة «امل»، التي ما أصبحت ثنائية مع حزب الله، بعد تحرير الجنوب وتحديداً بعد الـ٢٠٠٥: اللحظة التاريخية، لتوجيه ضربة قوية لاتفاق الطائف، اغتيال رفيق الحريري، انسحاب سوريا، الإطاحة بالمعادلة العربية الثنائية، سوريا بزعامة آل الأسد والمملكة العربية السعودية..

شكلت جريمة اغتيال الرئيس الشهيد الحريري بداية، انقلاب في المشهد الطائفي السُّني، إذ بدأت تشكّل طلائع تنظيمية، تحت عنوان «تيار المستقبل»، الذي شرّع بعد سنة أو أكثر إلى تنظيم يشبه البناء الحزبي، بزعامة آل الحريري، خلفاء الرئيس الشهيد: نجله سعد الدين الحريري الذي أصبح رئيساً للتيار ورئيساً للحكومة، ليقصي خصومه السُّنَّة، من تيارات حزبية، علمانية، أو قومية، أو ناصرية، أو حتى مستقلة..

على ان تحولاً مماثلاً، طرأ على المشهد بعد العام ٢٠٠٥ أيضاً، انقلاب في المشهد المسيحي، ببروز التيار الوطني، الذي أصبح تنظيماً حزبياً بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، وعودة زعيمه ميشال عون من المنفى، ليتقاسم مع زعيم مسيحي آخر، هو سمير جعجع، الخارج بقوة احداث الـ٢٠٠٥، من سجن، ومن احكام قضائية، تراوحت بين المؤبد والاشغال الشاقة والاعدام..

لم يقبل التيار الوطني الحر، شراكة مع «القوات اللبنانية» بثنائية، تحاكي الثنائية الشيعية..

هكذا اكتمل المشهد، ضمن صياغات، غريبة عجيبة، لا مكان إلا لأحزاب الطوائف، ولا قوة للطوائف الا بأحزابها..

تراجعت بنية الدولة- المؤسسة، التي حاول رجال حقبة الاستقلال، وما تلاها، حتى منتصف الثمانينات، وتناتشت الوظائف والمصالح، والتمثيل الأحزاب والحركات والتيارات، التي تلونت مع ظروف السياسة المتغيرة، لكنها لم تخلع عنها ثوب الطائفية..

باسم الطوائف، انتهت حقبة الدولة الموحّدة، التي تحوّلت إلى ائتلافات، تهتز تحت وطأة أي خلاف..

وظهرت لأوّل مرة، على نحو دراماتيكي، بنية مؤسسة هشة، غير قادرة على إنتاج إدارة منتجة، قوية تفصل فعلاً بين التمثيل الطائفي والمذهبي والدولة الوطنية ذات السيادة في الداخل بقوة القانون، والفصل بين السلطات وتوازنها، كما ينص الدستور... على أن الأخطر، في غمرة «الإنفكاك» البنيوي لدولة الاستقلال، أو دولة المؤسسات التي يسعى الرؤساء بشارة الخوري، ورياض الصلح، وفؤاد شهاب ورشيد كرامي وصائب سلام، والياس سركيس وحتى الرئيس سليمان فرنجية إلى بنائها، بأنها بنية احتواء الطوائف، في «بوتقة» تبدو وكأنها أكبر من كل طائفة بمفردها..

مع انحلال الدولة، وتحوّلها إلى التقاء مصالح ممثلي الطوائف المفترضين.. تداعت علاقة المواطن، المستقل، أو المدني، أو الشخصية الحقوقية، بمعايير الزمن الحضاري الحاضر، وراح يتحوّل إلى رعية، تربطه بالدولة واسطة، حركته الطائفية أو حزبه، أو تياره، ولا علاقة انتماء إلاّ عبر هذا «التوسط» الخطير، في بناء مجتمع موحد، أو دولة مركزية، ذات سلطة عابرة للمذاهب والطوائف..

على ان الأنكى، بعد الأخطر، تشكّل مكيافيلية من نوع جديد، أو ما يُمكن وصفه «بالنيومكارثية»، التي تحصر الوظائف، والمنافع، وحتى الاستشفاء والمعونات بالأتباع، والموالين، وليس، حتى بالجمهور الطائفي نفسه..

تميزت «المكارثية اللبنانية» بنقل التمييز داخل أبناء الطائفة نفسها.. فمن معنا له حصة في الوظائف الرسمية، وكأن الوظائف، آلت تلقائياً إلى أحزاب الطوائف، من دون الاكتراث بمؤسسات الدولة، من ان الدخول إلى الوظيفة يكون عبر المباراة، وعبر مجلس الخدمة المدنية..

تماهت الإدارة مع الطائفة، وتماهت الطائفة مع «حزبين» من هنا وهناك.. وأصبحت الارادات العليا، هي التي تتحكم بالموقف، بما يشبه تحكم مكارثي بأجهزة الدولة الأميركية الاتحادية، والفدرالية، وموظفيها..

راحت الهيمنة، تمتد تباعاً، من الإدارة إلى الوظائف العامة، فالمؤسسات العامة، والوزارات والنيابية.. هكذا بدا التشكل عامودياً وأفقياً، يكوّن عالماً في المجتمع اللبناني، ليس مقسماً بين الطوائف وحسب، بل بين «الرعايا» التابعين لهذا الزعيم الطائفي أم ذاك، والمتفلتين من الولاء، الذين ينظر إليهم، وكأنهم من «اليسار الأحمر أو الأورنجي (البرتقالي) أو الليبرالي، تماماً كان كان يحدث في زمن جوزيف مكارثي.. الذي صدم الأميركيين غداة بدء الحرب الباردة، مع الاتحاد السوفياتي، قبل ان يدخل التاريخ كرجل كريه، وكسناتور لطخ وجه الديمقراطية الليبرالية، ومبادئ جفرسون بالاعتداء على مبادىء حقوق الإنسان في هذا العصر..

لعلَّ المكارثية الطائفية في لبنان، هي إحدى أبشع ظواهر الاجتماع اللبناني، الذي كاد يكفر بكل شيء.. بعد ما لمس المواطن ان لعبة «الولاء الطائفي» هي أشبه بعودة قسرية خطيرة إلى القرون الوسطى الغابرة، أو إلى حقبات كريهة في التاريخ، كالستالينية، والنازية والفاشية، وصولاً إلى المكارثية، والأداء العنصري، اللاإنساني واللاإجتماعي. والسؤال: متى الخروج من تيه الاعتداء على المواطن وحقوقه، باسم الدفاع عن المواطن الطائفي وحقوقه؟

ومن هنا، البداية، لنظام ديمقراطي، ليبرالي، أو نيوليبرالي، أو برلماني جديد.. يعود إلى الدستور وأحكامه.. ويلتزم مبادئ العدالة والحق، ولا شيء سواها!

> باسم الطوائف انتهت حقبة الدولة الموحدة التي انتهت الى ائتلافات تهتز تحت وطأة أي خلاف

# مجلس النواب
# عودة إلى مجلس الإدارة



د. عامر مشموشي

**ما أشبه اليوم بالبارحة، وها هو التاريخ يُعيد نفسه، فقبل حوالى المائتي سنة، أي في العام ١٨٦٠ عندما كانت دولة لبنان تقتصر عشلى جبل لبنان الذي يتألف في أكثرية سكانه من الطائفتين الدرزية والمسيحية، ويشكل جزءاً من الامبراطورية العثمانية، حصلت فتنة بين الطائفتين، كان أحد اسبابها الرئيسية ذلك الضعف الذي وصلت إليه الامبراطورية العثمانية التي سميت يومها بالرجل المريض.**

**وسوء ادارتها للدول الخاضعة لها، ولم يتوقف القتال بين أبناء الطائفتين في جبل لبنان الا بعدما تدخلت الدول الكبرى في ذلك الزمان وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وفرضت حلاً على الرجل المريض يقضي بتحويل دولة جبل لبنان الخاضعة لسيطرة الدولة العثمانية إلى متصرفية تتمتع بشيء من الاستقلال عنها، على ان يديرها متصرف تعينه الدولة العثمانية، على ان لا يكون من التابعية اللبنانية أو التركية، على ان يعاونه في إدارة شؤون الدولة مجلس إدارة من اثني عشر عضواً ينتخبهم ما كان يسمى في ذلك الزمن شيوخ الصلح، وكان أهم إيجابية هذا الاتفاق الذي فرضته الدول الخمس على الرجل المريض ان أصبحت دولة جبل لبنان تتمتع بشيء من الاستقلال عن الدولة العثمانية، أدى إلى الاستقرار في المتصرفية وإلى عودة التفاهم والتعاون بين الطائفتين الدرزية والمسيحية اللتين تشكلان الأكثرية العددية في جبل لبنان.**

وإذا ما قارن أي متابع لما يحصل حالياً في لبنان الكبير الذي انشأته فرنسا الدولة المنتدبة بعد سقوط الامبراطورية العثمانية ومعها انتهاء عهد المتصرفية، لوجد الكثير من اوجه الشبه بين تلك المرحلة التي كان يتخبّط بها لبنان بالازمات المتتابعة، وبالاقتتال الداخلي المستمرة وبالتالي انعدام الاستقرار نتيجة ضعف الدولة المحتلة وبين المرحلة التي يعيشها منذ عشرات السنين، ولا يزال يتخبّط فيها حتى الآن، وكأن التاريخ يُعيد نفسه، لجهة ان لبنان الكبير بات عاجزاً عن إدارة نفسه بنفسه، وبات بحاجة ماسة لتدخل دول خارجية تتولى وضع نظام يوفّر الاستقرار وانتظام عمل الدولة بدلاً من النظام الحالي الذي أثبت فشله الذريع في توفير المقومات الضرورية لقيام دولة قادرة على إدارة شؤون مواطنيها بميزان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. وفي هذا المجال يتحمل المجلس النيابي الذي منحه الشعب اللبناني ثقته المسؤولية الأولى في الوصول إلى ما وصلت اليه الحالة العامة من تروي اوصل الدولة إلى حافة الانهيار الكبير حتى انه لم يعد ثمة مجال للمقارنة بينه وبين مجلس الإدارة الذي انشأته الدول الخمسة قبل ما يقارب المائتي عام لإدارة دولة جبل لبنان بعد الأحداث الطائفية الأليمة التي وقعت بسبب سوء وضعف إدارة الدولة العثمانية أو الرجل المريض كما أطلق عليها في ذلك الزمن.

مجلس النواب الذي يُشكّل وفق النظام القائم مصدر السلطات وهو الذي ينتخب رؤساء الجمهورية وإلى سلطته تعود الحكومات التي تشكّل بحكم ما منحه الدستور حق منحها الثقة لتولي إدارة شؤون الدولة وحق اسقاطها في حال اخلت في القيام بواجباتها تجاه الشعب وفي حال فشلها في القيام بالمهمات التي اوكلها إليها الدستور تحت اشراف ورعاية هذا المجلس النيابي المنتخب من الشعب اللبناني أثبت حتى الآن فشله الذريع في تحمل الصلاحيات التي منحه إياها الدستور، كما أثبت عجزه عن القيام بمسؤولياته بما يجعل الشبه بينه وبين مجلس الإدارة التي انشأته الدول الخمس في عهد الامبراطورية العثمانية التي كانت دولة جبل لبنان جزءاً منها والذي كان الهدف من إنشائها آنذاك منح دولة جبل لبنان بعضاً من الاستقلالية عن الامبراطورية العثمانية من خلال اعطائه صلاحية إدارة شؤون البلد وفق النظام الجديد الذي انشئ له، وتوفير الاستقرار الأمني بعد النزاعات الطائفية بين الدروز والمسيحيين التي عصفت به، تحت اعين الدولة العثمانية وبتشجيع منها كما يقول الذين سجلوا احداث تلك المرحلة العصيبة من تاريخ دولة جبل لبنان ومن تاريخ التعايش بين تلك الطائفتين اللتين كانتا تشكلان دولة جبل لبنان. وبالرغم من كل ذلك لا يزال هناك شبه بين مجلس إدارة المتصرفية وبين المجلس النيابي، فكما ان المجلس اتى بأعضائه الموزعين بين الطوائف في جبل لبنان شيوخ الصلح وظل خاضعاً في كل ما تقوم به أو تميزه من اجراء لتوجيهات شيوخ الصلح الذين كان لهم الفضل الأوّل في ايصالهم إلى مجلس الإدارة، فإن مجلس النواب اتى به رؤساء الأحزاب الذين يشكلون فيما بينهم المتصرف هم الذين كانوا وراء إيصال هؤلاء إلى المجلس النيابي واليهم يعود القرار الفصل الذي يرون وجوب اتخاذه في هذا المجلس سواء فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية أو منح الثقة للحكومة بعد اتفاقهم على تشكيلها أو في التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين التي تعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب وحتى في المواقف التي تتعلق بإدارة شؤون الدولة ومرافقها العامة، وبهذا المعنى يصح القول بأن الشبه كبير بين المجلسين، أي بين مجلس النواب في دولة لبنان الكبير وبين مجلس الإدارة في دولة جبل لبنان التي كانت خاضعة لسلطة الدولة العثمانية، وتدخلت الدول الخمس الكبرى لإعطائها بعضاً من الاستقلال الذاتي عن الرجل المريض من خلال تعيين مسيحي غير لبناني، وانتخاب مجلس إدارة من قبل ما سمي بشيوخ الصلح في ذلك الحين، فهل أصبح لبنان بحاجة ماسة إلى تدخل خارجي يتولى ترتيب أوضاعه الداخلية كما حصل بعد مأساة ١٨٦٠ بين الدروز والمسيحيين مستعيناً بمتصرف غير لبناني وبمجلس إدارة يأتي به شيوخ الصلح الجدد الذين يقبضون اليوم على السلطة بعد ما حولوا مجلس النواب الذي يمثل في العادة الشعب اللبناني ويكون مصدر السلطات إلى مجلس إدارة خاضعاً لسلطتهم كما كانت الحال في عصر المتصرفية، حيث كان مجلس الإدارة خاضعاً لإرادته؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه اللبنانيون على أنفسهم في ضوء الغياب التام للمجلس الذي اختاروه ليتولى إدارة شؤونهم والحفاظ على وحدة الدولة والشعب.

# القوة الدستورية لصلاحيات رئيس مجلس الوزراء

**منذ أن أصبح اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، دستور الدولة اللبنانية في بداية تسعينات القرن الماضي، وما تضمنه من تعديلات جوهرية، طال بعضها صلاحيات رئيس الجمهورية عمّا كانت عليه في الدستور السابق، ولا سيما منها حرمانه من حق تسمية رئيس الحكومة ونقل هذه الصلاحية للنواب باستشارات ملزمة يجريها معهم، وحصر مهمة تشكيل الحكومة برئيسها باستشارات يقوم بها مع النواب وإصدار مراسيم تشكيلها مع رئيس الجمهورية، ومنح رئيس الحكومة حق دعوة مجلس الوزراء ووضع جدول أعماله وغيرها من الصلاحيات في إدارة السلطة واناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء، كلها تعديلات بدلت في النظام السياسي السائد سابقاً بعد ان كانت معظم هذه الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية، ولم تقابل بارتياح من قبل معظم رؤساء الجمهورية السابقين الذين تعاقبوا على سدة الرئاسة منذ ذلك التاريخ، وكانت موضع شكوى وتذمر لدى الساسة المسيحيين الموارنة على وجه الخصوص.**

معروف الداعوق

منذ أن أصبح اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، دستور الدولة اللبنانية في بداية تسعينات القرن الماضي، وما تضمنه من تعديلات جوهرية، طال بعضها صلاحيات رئيس الجمهورية عمّا كانت عليه في الدستور السابق، ولا سيما منها حرمانه من حق تسمية رئيس الحكومة ونقل هذه الصلاحية للنواب باستشارات ملزمة يجريها معهم، وحصر مهمة تشكيل الحكومة برئيسها باستشارات يقوم بها مع النواب وإصدار مراسيم تشكيلها مع رئيس الجمهورية، ومنح رئيس الحكومة حق دعوة مجلس الوزراء ووضع جدول أعماله وغيرها من الصلاحيات في إدارة السلطة واناطة السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء، كلها تعديلات بدلت في النظام السياسي السائد سابقاً بعد ان كانت معظم هذه الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية، ولم تقابل بارتياح من قبل معظم رؤساء الجمهورية السابقين الذين تعاقبوا على سدة الرئاسة منذ ذلك التاريخ، وكانت موضع شكوى وتذمر لدى الساسة المسيحيين الموارنة على وجه الخصوص.

وكان الحديث عن موضوع الصلاحيات الدستورية بين الرئاستين الأولى والثالثة مدار جدل سياسي، كلما وقع خلاف بين رئيسي الجمهورية والحكومة حول مسألة حسّاسة أو فيما يتعلق بمسؤولية كل منهما في إدارة السلطة، وبات يتسبب في احيان كثيرة باهتزازات سياسية، تصل إلى حدود الجفاء بالتعاطي والاعتكاف أكثر من مرّة كما حصل بين الرئيسين الياس الهراوي ورفيق الحريري ولكن ينتهي الخلاف الناشب بالاحتكام إلى نصوص الدستور الجديد الذي كان يُطلق عليه الرئيس الشهيد رفيق الحريري «الكتاب» الذي يُحدّد بوضوح ودقة متناهية وتفصيل صلاحية رئيس الحكومة بالدستور الجديد وهي بالطبع تختلف عمّا هي عليه سابقاً.

ولكن بالرغم من كل ذلك، كان يتخلل التعاطي بين رئيسي الجمهورية والحكومة محاولات مستمرة من قبل بعض رؤساء الجمهورية للالتفاف على الصلاحيات وتجاوزها عمداً، تارة من خلال إعطاء تفسيرات قانونية مسيسة أو تكريس اعراف خارج الدستور تتعارض كلياً مع النصوص الدستورية.

ولعل أبرز هذه المحاولات، جنوح رئيس الجمهورية الأسبق اميل لحود، ما بادر به مطلع ولايته في نهاية عام ١٩٩٨، سعيه لدى مباشرته باجراء الاستشارات مع النواب لتسمية أوّل رئيس حكومة في عهده، مستغلاً موقعه لدى النظام السوري يومذاك، بإعطاء نفسه صلاحية وحق «تجيير» أصوات بعض النواب الموالين له خلافاً للنص الدستوري الذي يُحدّد بوضوح آلية التسمية ووجوب اطلاع الرئيس المكلف الزامياً على نتائج هذه المشاورات، ما أدى إلى رفض رئيس الحكومة رفيق الحريري يومذاك التسليم بهذا التجاوز وإعلان اعتذاره عن القبول بتشكيل الحكومة بالرغم من نيله أكثرية أصوات النواب الذين سموه لتولي رئاسة الحكومة، رافضاً ان يسجل عليه هذا التجاوز الدستوري.

ولم تتوقف محاولات الالتفاف أو تجاوز النصوص الدستورية التي تحدد صلاحيات رئيس الحكومة عند هذه الحدود أو قياساً على ما حصل منذ تطبيق الدستور، بل بقيت هذه المحاولات تأخذ أساليب وطرقاً متعددة وكانت حاضرة بقوة طوال الأشهر التي تلت وصول العماد ميشال عون إلى سدة الرئاسة وبلغت ذروتها في مسار المشاورات التي جرت لتشكيل الحكومة الجديدة بعد اجراء الانتخابات النيابية الأخيرة، بعدما رفض رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الانصياع لمطالب وشروط الفريق المؤيد لرئيس الجمهورية واصر على التزام صلاحياته الدستورية بالمشاورات واسس التشكيل، ما أدى إلى تعثر عملية تشكيل الحكومة وإطالة أمد التشكيل خلافاً لما كان متوقعاً من قبل.

إزاء التعثر الحاصل في عملية تشكيل الحكومة بفعل الشروط التعجيزية، لوحظ صدور أكثر من فتوى سياسية واستنتاجات ودراسات قانونية عن الفريق الرئاسي نهاية الصيف الماضي تدعو إلى وجوب تحديد مهلة معينة لرئيس الحكومة المكلف لينجز مهمة تشكيل الحكومة وصولاً إلى ما يتيح في النهاية سحب تأييد النواب الذين ايدوا تكليفه لرئاسة الحكومة، على أمل ان تشكّل مثل هذه الدراسات التي اعدت غب الطلب عنصراً ضاغطاً على الرئيس المكلف للقبول بالأمر الواقع قسراً والاستجابة لما يطرح عليه، الا ان كل هذه الفتاوى والدراسات المفبركة لم تلقَ أي صدى أو تجاوب أو تأثير من معظم الفرقاء السياسيين الرئيسيين كونها تفتقد إلى أي دعامة قانونية يعتد بها، وتتعارض كلياً مع النصوص الدستورية التي تحدد صلاحيات رئيس الحكومة ولا تتناول ما يطرح بخصوص مُدّة التكليف وسحب صلاحية التسمية، لا من قريب ولا من بعيد.

وبالرغم من هذا الاحباط الدستوري التي قوبلت به فتاوى غب الطلب السياسية لتجاوز صلاحيات رئيس الحكومة المكلف، لم تتوقف محاولات التعدّي وتجاوز هذه الصلاحيات الدستورية المحكمة، حتى برزت مؤخرا مواقف منقولة عن رئيس الجمهورية بتهديده اللجوء إلى توجيه رسالة إلى المجلس النيابي في إطار صلاحياته الدستورية، لوضع مسألة تعثر تشكيل الحكومة الجديدة في عهدة المجلس النيابي، على أمل ان يُشكّل هذا التهديد عاملاً ضاغطاً على رئيس الحكومة المكلف للقبول على ما يطرح عليه من شروط تعجيزية سابقة من قبل الفريق إلى شروط «حزب الله» اللاحقة لفرض توزير شخصية من النواب السُنَّة التابعين له خلافاً لمضمون المشاورات التي جرت لتشكيل الحكومة السابقة.

ولا شك ان مثل هذا الاجراء الذي لوح به رئيس الجمهورية أكثر من مرّة لمواجهة رئيس الحكومة المكلف في مسار تشكيل الحكومة المعقد، لا يُشكّل محاولة لتجاوز صلاحيات رئيس الحكومة فقط وإنما يحاول توظيف النص الدستوري الذي يجيز له توجيه الرسائل بغير محله، كون النص المذكور لا يتطرق، لا من قريب أو بعيد في جواز استعماله أو اللجوء إليه في مسألة تشكيل الحكومة، بالإضافة إلى محاولة تصوير مشكلة التشكيل بأنها بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف ومحاولة إلصاق مسؤولية تعطيل تشكيل الحكومة بالرئيس المكلف خلافاً للواقع، لأن الجميع يعرف ان من عطل تشكيل الحكومة الجديدة هو قرار الأمين العام للحزب السيّد حسن نصر الله الذي طرح شرط توزير أحد النواب السُنَّة في الساعات الأخيرة قبل صدور مراسيم تشكيل الحكومة العتيدة، ناهيك عن ان اللجوء إلى اجراء توجيه رسالة من قبل رئيس الجمهورية إلى المجلس النيابي كما تردّد مؤخراً، لا يُساعد إطلاقاً في حل تعقيدات تشكيل الحكومة، بل سيتسبب بانقسام سياسي حادّ، ليس على مستوى المجلس النيابي فحسب، كون هناك أكثر من طرف سياسي وكتلة نيابية وازنة ليست متجاوبة مع هذا التصرف الذي يتعارض مع نصوص دستورية تتناول آلية تشكيل الحكومة فقط، بل سيزيد من التعقيدات التي تحيط بملف تشكيل الحكومة ولن يوصل إلى حل المشكلة بتاتاً.

ورغم الضجيج والصخب السياسي الذي يواكب عادة مثل هذه المحاولات الهادفة إلى تجاوز أو الالتفاف على صلاحيات رئيس الحكومة الدستورية تحت أي عنوان كان، يلاحظ ان مصيرها الفشل والتراجع لأنها تصطدم بالنصوص الدستورية التي تحدد هذه الصلاحيات بدقة وتشكل جداراً صلباً وسميكاً، لا يُمكن للدراسات والاستنتاجات السياسية المعدّة غبّ الطلب إختراقها ولغياب أي ثغرات قانونية أو دستورية يُمكن النفاذ منها، عدا كونها تتسبب بإثارة الانقسامات السياسية والطائفية والمذهبية في معظم الأحيان.

ولذلك، فإن رئيس الحكومة الذي يمارس صلاحياته إستناداً إلى هذه النصوص الدستورية، يبقى بمنأى عن هذه المحاولات اليائسة التي تتخذ اشكالاً شكلت منذ توقيع اتفاق الطائف واقعاً سياسياً جديداً يختلف كلياً عن الواقع السياسي السابق الذي تسبب باهتزازات وأزمات متواصلة عانى منها اللبنانيون على مرَّ عقود طويلة، في حين ان إثارة موضوع صلاحيات رئيس الحكومة على النحو الذي يطرحه البعض حالياً، لا يُمكن ان يتحقق من خلال العودة إلى الدستور القديم إطلاقاً لأن الزمن تخطاه كلياً، بينما يبقى طرح أي تعديل دستوري مهما كان محدوداً مشرعاً على احتمال طرح تعديلات دستورية أخرى، لا أحد يعرف كيف تبدأ أو إلى أين تنتهي.

> **رئيس الحكومة المكلف يمارس صلاحياته استناداً الى النصوص الدستورية وكل الصخب السياسي مصيره الفشل**

السراي الحكومي

# لأن البلد لا يتقدّم قيد أنملة
# سليمان يطالب عون بالدعوة إلى حوار وطني جامع

**أكد رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال سليمان ان إعلان بعبدا أرسى حالة هدوء على الساحة اللبنانية ولم يلجأ أحد إلى الأعمال العسكرية في الداخل، كما أعطى الثقة عند اللبنانيين بأن التحييد سيأتي يوماً ما، وقال في لقاء مع «اللواء» إننا في لبنان إستطعنا الوقوف في الوسط بين نموذجي هانوي وهون كونغ وذلك عبر سياسة التحييد والناس ما زالت موعودة بتطبيقه كونه حاجة لقيام الدولة الفعلية.**

**ودعا الرئيس سليمان، رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى أن يفاجئ اللبنانيين بدعوته إلى حوار وطني يجمع كل الأفرقاء في لبنان حتى يتقدّم البلد، لأن كل الوقائع تؤكد انه لن يتقدّم قيد إنملة من دون الحوار..**

الرئيس ميشال سليمان

ورداً على سؤال قال سليمان: «لا بديل للبنان عن الحوار الوطني، وأساساً العالم أصبح بحاجة لهذا الحوار، من جراء التطورات التقنية والتكنولوجية والثورة الرقمية التي هي الثورة الصناعية الرابعة، فأصبح اختلاط العالم بالدول والمدن والمؤسسات بحاجة لحوار دائم بين شرائح المجتمع، والذي هو حاجة داخل المؤسسات وصولاً الى العائلة، وذلك لأن الوسيط بين الناس قد تلاشى دوره. ورغم كل الأزمات التي مرّت خلال ولايتي، فإن الحوار بقي ثابتاً لديّ، ولم أغيّبه يوماً عن الحياة السياسية. وعندما أنهيت فترة الرئاسة توقف كل شيء، وحتى الان لم نعط اشارة الى الخارج أننا نحافظ على سيادة الدولة ونبتعد عن الصراعات الاقليمية.

وأضاف: «كنت أول رئيس انتخبت بعد خروج السوريين من لبنان، وكان عليّ أن أدير المرحلة، فواجهت الارهاب الذي كان أزمة عالمية، ورغم كل شيء استطعنا المحافظة الى حدّ ما على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي».

وتابع : « هناك نفاق اسرائيلي ومحاولة دائمة للاعتداء على لبنان وايجاد الذرائع، وهذا الموضوع على الدولة أن تعرف كيف تجابه الاسرائيلي، وكما يقال بالعامية « ياما لها ستّي عند جدّي»، فاذا كانوا يعتبرون النفق هو خرق تحت الأرض، فانهم يخرقون بكل وقاحة فوق الأرض وعبر البحر، لذلك هم لديهم دوماً نوايا عدوانية، ولكن نحن يجب أن نطبّق القرار ١٧٠١، ولا يجب أن تُخرق سيادة الجيش على الأرض بقيام بأعمال مخالفة للسيادة».

ورأى أن اعلان بعبدا صدر في العام ٢٠١٢، وأرسى حالة هدوء على الساحة اللبنانية، واكتفى الأطراف المعارضون لتدخّل حزب الله في سوريا بالعمل السياسي والمواقف المتمثلة باعلان بعبدا ولم يلجأوا الى الأعمال العسكرية في الداخل، ورغم ذلك أعطى هذا الاعلان الثقة عند اللبنانيين بأن التحييد سيأتي يوماً ما، ومن عارضه هو من سيطالب به لأنه لا مجال في لبنان لاستكمال اتفاق الطائف الا بالذهاب إلى تحييد لبنان الذي يشكّل ضمانة لكل اللبنانيين، لأي فئة انتموا. والرئيس نبيه بري كرّر هذا الامر عندما كان مؤخراً في سويسرا وشبهها بلبنان وانهم اعتمدوا الدولة المدنية دون ان يذكر صراحة انهم قبل ذلك حيدوا بلدهم.

وكشف أنه على أثر التحييد تقدّمنا باستراتيجية دفاعية، ولم تُناقش، وعلى أثر كل ذلك انشأت مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان، وهي على مستوى مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الكبرى، وتحدّثت بياناتها عن الاستقرار السياسي، والاستقرار الأمني ودعم الجيش، والاستقرار الاقتصادي وتأسيس الصندوق الائتماني للهبات لترميم البنى التحتية ، ومن بعدها بدأ يأتي الدعم للجيش اللبناني، وذلك على ضوء ما بدأ يتم الحديث عنه من عودة السيادة انطلاقاً من الحوار الذي كان قائماً، ونحن لم ننته هنا، فقبل انتهاء الولاية عدنا وباشرنا بالحوار عبر نقطة مهمة هي أنه رغم كل الحديث عن المؤتمرات التأسيسية والاشاعات التي تطلق في هذا المجال، لن نتجاوز المناصفة أو اتفاق الطائف في لبنان، وهو كلام مهم، ويجب التذكير به دوماً».

وأشار الى أننا في لبنان استطعنا الوقوف في الوسط بين نموذجي هانوي وهونغ كونغ، وذلك عبر سياسة التحييد، والناس ما زالت موعودة في تطبيقه كونه بات حاجة لكل الأفرقاء في لبنان لقيام الدولة الفعلية في لبنان، معتبراً أن على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن يفاجىء الجميع بدعوته الى حوار وطني يجمع كل الأطراف، وأساساً روح الدستور اللبناني تتكلم عن الحوار، ولن يتقدّم البلد قيد أنملة من دون الحوار وهذا الكلام قلته صراحة للرئيس عون عند انتخابه، وبعد الانتخابات النيابية الأخيرة، لأن الحوار هو رسالة الى الداخل والخارج في آن.وأعيد التمنّي عبر صفحات جريدة «اللواء» الدعوة اليوم الى الحوار، والمصالحات التي نراها اليوم كانت انطلاقتها أساساً من الحوارات التي كنت ادعو اليها.

وحول مطالبة رئيس الجمهورية بحصّة وزارية، اعتبر أن الرئيس الحالي لديه كتلة نيابية كبيرة تتمثّل بتكتل «لبنان القوي»، ومع ذلك فإنني أرفض كلمة «حصة» أو الايحاء بأن الرئيس يريد الثلث المعطّل، فالرئيس بالعكس يريد توجيه القرار السياسي في البلاد وداخل الحكومة، وهذا الأمر لا يترجم بعدد وزرائه، فالرئيس اذا كان مستقلاً ربما يحتاج عندها الى بضعة وزراء لكي يقيم نوعاً من التوازن داخل كتلتين، ولكن اليوم رئيس الجمهورية ليس بحاجة لهذا الأمر، لأن لديه كتلة نيابية معروفة.

وتطرّق الرئيس سليمان الى الذكرى الثالثة لتأسيس «لقاء الجمهورية»، معتبراً أن هدفه يكمن في استكمال تطبيق اتفاق الطائف، وتحصينه ليستمرّ أطول فترة ممكنة، لأن هذا الاتفاق أدى الى نتائج ايجابية على المستوى اللبناني الداخلي، ولكنه بحاجة الى التنفيذ بحذافيره، وهذا التحصين يبدأ بتحصين لبنان وتحييده وفقاً لـ«اعلان بعبدا»، ليصل الى انشاء الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية وحصر السلاح بيد الجيش اللبناني والقوى المسلّحة الرسمية، بالاضافة الى موضوع استقلالية القضاء، كاشفاً أن اللقاء طرح بكلّ شجاعة الاصلاحات الدستورية، واستعنّا بكبار المراجع القانونية والسياسية التي تكلّمت عن السبل الايلة الى تحصين اتفاق الطائف. ناهيك بكون اللقاء هو الاطار السياسي الوحيد في لبنان العابر للطوائف ويضمّ جميع الفئات المذهبية والطائفية.

ورأى أن اللقاء يدقّ في الوقت الحاضر جرس الانذار، عبر بياناته الأسبوعية ومواقف أعضائه، وطبعاً بكلّ تجرّد ووفق القناعات السيادية والوطنية والدستورية، ولكن بعيداً كل البعد عن الاعتبارات المذهبية، مشيراً الى أن اللقاء يطرح في لقاءاته مع المسؤولين الأمميين مطالب عدة، منها عدم القبول بحلّ سياسي في سوريا يعتمد على التقسيم الطائفي فيها بمحاذاة لبنان، لأنه عندها سنصبح معزولين بين اسرائيل والدولة السورية التي ستنشأ وتحمل لوناً واحداً، وهذا ما يتنافى مع التركيبة التعددية عندنا.

اما بالنسبة الى مسألة الأعراف التي طرحت مؤخراً، فاعتبر سليمان أننا سبق وعانينا منها في السابق وتحديداً خلال ولايته عند تعطيل الحكومات وتجاوز الاعراف المتبعة، ومن ثم في تعطيل الانتخابات الرئاسية لسنتين ونصف، وأيضاً تعطيل اجراء الانتخابات النيابية عبر التمديد الذي تم للمجلس النيابي السابق، فهذا كلّه يُدرج في خانة تجاوز الاعراف والاصول الدستورية،اما الحكومة لتكون وحدة وطنية يجب ان تضم المستقلين من خارج الاقلية او الاكثرية النيابية من المثقفين والمجتمع المدني وبذلك لا تعترضها المشكلة الاخيرة المتعلقة باللقاء التشاوري





### «اللواء» تحاور أصحاب الحل والربط من أقطاب السياسة اللبنانية

# الطائف: أين الخلل والحل لتجاوز الصلاحيات؟

غاصب مختار

فرضت التطورات السياسية والخلافات المستحكمة بين العديد من الاطراف السياسية ان لم يكن اكثرها، طرح اسئلة مشروعة حول طبيعة العمل السياسي والدستوري والميثاقي والاجرائي للقوى السياسية القابضة على الحكم والادارة والقضاء وبعض المؤسسات الامنية، بعدما عطلت هذه الخلافات والمناكفات آلة الحكم في لبنان سنوات عديدة منذ البدء بتطبيق اتفاق الطائف ودستوره الجديد، والذي اشتكى الكثير من النواب الذين ناقشوا واقروا الاتفاق في السعودية من انه بصيغته المطبقة ليس هو الاتفاق الذي تم التوصل اليه، وتم التعبير مرات عدة منذ التسعينيات وحتى الان عن اعتراضات جدية حول تجاوز نصوص دستور الطائف ولا سيما تجاوز هذه السلطة اوتلك لصلاحياتها الدستورية على حساب سلطة اخرى.

كما عطلت خلافات اهل الحكم الاتفاق على الكثير من الامور الاجرائية والبديهية والكثير من الامور الاصلاحية المطلوبة، عدا تعطيل التوافق على امور استراتيجية اساسية، ما فرض عقد العديد من طاولات الحوار الوطني لأقطاب السياسة، تارة برعاية رئيس الجمهورية وطورا برعاية رئيس المجلس النيابي، لكنها كانت اشبه بـ«حوار الطرشان»، برغم الاتفاق على عدد من البنود التي كانت تتم مناقشتها، ولكنها لم تطبق إلا بنسبة ضئيلة او لم تطبق ابدا.

وصلت الازمة السياسية حاليا حدا خطيرا نتيجة إدخال معايير جديدة على العمل السياسي، ولا سيما حول قانون الانتخاب وآلية تشكيل الحكومات، وتوزيع الحقائب والحصص الوزارية، وتعيينات الادارة، بحيث اصيبت البلاد بشلل كبير وخطير، تجاوزت اثاره التدميرية اجهزة الدولة ومؤسساتها، الى بدء انهيار الاقتصاد وتدهور المالية العامة، وتراكم الازمات الاجتماعية والتحركات المطلبية، نتيجة السياسات الخاطئة و المناكفات غير المبررة، والتي تتحكم بها فقط مصالح الطبقة السياسية المالية والطائفية والمناطقية، وقلما وجدنا مؤسسة عامة تعمل بانتظام من اجل تلبية احتياجات المواطن.

**ولذلك، حاورت «اللواء» عددا من الاقطاب السياسيين ورؤساء الاحزاب الكبرى اونوابهم، فجاوب بعضهم واعتذر البعض الاخر منعا للحرج وحتى لا يزيد بموقفه ازمة سياسية جديدة على ازمات البلد القائمة. وطرحت «اللواء» على هؤلاء الاقطاب الاسئلة الاتية:**

**السؤال الاول: هل إتفاق الطائف ما زال صالحاً كميثاق للعيش الواحد بين اللبنانيين، وأين الخلل في تطبيق العديد من بنوده؟**

**السؤال الثاني: أدت بعض الممارسات السلطوية إلى حصول تجاوزات دستورية فتحت سجالات حادّة حول الصلاحيات الدستورية لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.فما الحل؟**

**السؤال الثالث: أدت الخلافات السياسية بين الأطراف الرئيسية إلى انقطاع سبل التواصل في ما بينها من جهة، وبين المرجعيات الرسمية وعدد من القيادات الحزبية.هل الوقت يُعتبر مناسباً للعودة إلى طاولة الحوار الوطني برعاية رئيس الجمهورية؟.**

**وكانت هذه الاجابات الخطية التي ننشرها من دون تصرف كما وردت من اصحابها.**

# الجميل: تحصين الطائف لمنع الشغور والفراغ أو التمديد

أجاب الرئيس أمين الجميل على السؤال الأول، حول هل إتفاق الطائف ما زال صالحاً كميثاق للعيش الواحد بين اللبنانيين، وأين الخلل في تطبيق العديد من بنوده؟ فقال:

يجب أن نعطي أولا اتفاق الطائف حقه، فهو يشكل مرجعية دستورية ويجسد ميثاقية مسيحية-إسلامية وأسساً لمحطة مهمة في تاريخ لبنان الحديث: أوقف القتال، وحقق الاستقرار السياسي والأمني... وشدد في مقدمة الدستور على أن «لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

لكن هذا الاتفاق الذي حاول أن يحاكي الواقع، اصطدم بقصور تنفيذي أقعده عن تحقيق أبعاده المدنية والتحديثية. فأصبح من المفيد تطويره من خلال مراجعته نظرياً بهدف ترميم النواقص ومواطن الخلل وسدّ الثغرات لتمكينه من خدمة الغرض الذي وضع من أجله.

فلنتذكر أن الطائف تسلل في حمأة حرب مسيحية-مسيحية، وترقب عام للفرصة السياسية السانحة لفرض اصلاحات دستورية تطال النظام وصلاحيات السلطات والقائمين بها.

فلنتذكر أنه بتاريخ ابرام اتفاق الطائف، كانت الأجندة السياسية للطائفتين السنية والشيعية غير متعارضة، مقابل اجندة مسيحية-مسيحية منقسمة عامودياً.

إن تطوير اتفاق الطائف تستدعيه الممارسة التي أوجدت إرباكاً كبيراً في طريقة تعاون السلطات الثلاث مع بعضها البعض. وبعض الصلاحيات التي أخذت من رئيس الجمهورية لم تعط لخصم بل لشريك في الوطن، ولسلطة تنفيذية تتمثل بمجلس الوزراء، إلا أنها لم تحقق دائماً هدفاً تفعيلياً، بل غالباً ما خدمت واقعاً تعطيلياً.

من هذا المنطلق وسواه، يصبح التحصين المطلوب والتنقية المرجوة ملحين لانتظام الحياة السياسية، ومنع أي شغور رئاسي، وأي فراغ حكومي، وأي تمديد أو تجديد نيابي. تحصين الطائف ليس اذاً لغرض استرداد الصلاحيات، بل لردّ التعطيل الذي عانى منه لبنان الدولة، وعانى منه اللبنانيون على اختلاف انتماءاتهم.

واذا كان وقف التعطيل يستدعي استرجاع بعض صلاحيات رئيس الجمهورية فليكن. واذا كان وقف التعطيل يستدعي تحديد مهلة زمنية لتشكيل الحكومة فليكن. المهم ليس ما يُسترجع ولصالح من ومن كيس من، المهم ايجاد آلية تجعل الانتظام سائداً دونما حاجة عند كل استحقاق الى خلق بِدَع أو الاستعانة بحلفاء أو أوصياء أو ما شابه. فالغموض غير البنّاء يجعل الأقوى على الأرض والأقوى بالسلاح سالباً الصلاحيات الرئاسية والنيابية والحكومية بدليل الشغور الرئاسي وأزمة تأليف الحكومة، ناهيك بالتعطيل المتمادي الذي ضرب مؤسسة مجلس النواب.

لكن مهما تكن التعديلات إلا أن السياسة أخلاق، فعبثاً نحاول مهما كان النص حاسماً اذا كانت أخلاقيات المهنة السياسية مفقودة، وأخلاقيات الوظيفة العامة مهدورة.

وبالنسبة للسؤال الثاني حول أن بعض الممارسات السلطوية أدت إلى حصول تجاوزات دستورية فتحت سجالات حادّة حول الصلاحيات الدستورية لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، قال الرئيس الجميل:

– ما يحدث حالياً في أروقة السياسة شبيه بفترة الحرب مع فارق أن خطوط التماس كانت في حينه عسكرية، أما اليوم فهي سياسية، لكن النتيجة المزدوجة واحدة وكأننا لم نتعلم من ويلات الحرب. النتيجة الأولى للحالة العامة اليوم هي تعزيز الانتماء المذهبي على حساب الإنتماء الوطني، وبالتالي تكريس الدولة الطائفية بدل الذهاب الى الدولة المدنية. والنتيجة الثانية التهديد الوجودي للبنان بفعل الممارسات التعطيلية. فلا حل إلا بتعزيز مفهوم المواطنة على حساب المذهبيّة.

> نعم لطاولة حوار شرط التسليم بمرجعية الدولة

> المطلوب ثقافة جديدة على مستوى السلطة التنفيذية

الرئيس أمين الجميل

والحل أيضاً بثقافة جديدة على مستوى السلطة التنفيذية تجعل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بمثابة الشخص الواحد المتعاونين لا المتضادين، المتفاهمين لا المتناكفين. فرئيس الحكومة قد يكون مفروضاً على رئيس الجمهورية المحكوم بمن تسميه الأكثرية النيابية بموجب استشارات ملزمة بنتائجها، لكن الرئيس منذ لحظة تكليفه يصبح فريقاً واحداً الى جانب رئيس الجمهورية لزوم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإفساحاً في المجال أمام كل سلطة للقيام بدورها الدستوري. وأي خلاف بين بعبدا والسرايا يجعل الحكم والحكومة معطلين، ويخرج الاثنان خاسرين، وينسحب فشلهما على الناس الذين لا يعلنون الاعتصامات والاضرابات ضد مجلس النواب بل ضد الحكومة. هكذا علّمتنا التجربة.

فلنترك الحكومة تحكم ولنترك مجلس النواب يراقب ويحاسب.

أدّت الخلافات السياسية بين الأطراف الرئيسية إلى انقطاع سبل التواصل في ما بينها من جهة، وبين المرجعيات الرسمية وعدد من القيادات الحزبية.

وهل الوقت يُعتبر مناسباً للعودة إلى طاولة الحوار الوطني برعاية رئيس الجمهورية؟ قال الرئيس الجميل:

– طاولة الحوار هي لقاء استثنائي للخروج بمقررات استثنائية لا تقدر عليها الحكومة ولا حتى مجلس النواب. السوابق غير مشجعة، ونتائج طاولات الحوار اما لا شيء او قرارت عادية او قرارات استثنائية لا تنفذ. أين صار اعلان بعبدا وتحييد لبنان؟ متى موعد البحث في الاستراتيجية الدفاعية؟ وهل من مرحلة أدق من هذه المرحلة لوضعها على مشرحة طاولة الحوار وتكريس سيادة الدولة المطلقة على الأراضي اللبنانيّة في ضوء انغماس حزب الله في سوريا واليمن والعراق، وفي ضوء التهديدات الاسرائيلية على خلفية الانفاق.

إن لبنان الرازح تحت أثقال سياسية بسبب الأزمة الحكومية، وأمنية بفعل التدخل العسكري لحزب الله خارج لبنان، ومالية بسبب الركود، لن يكون بمقدوره جذب الاستثمارات الى صحن مهدد بعدم الاستقرار. طاولة حوار، نعم شرط التسليم بمرجعية الدولة والإلتزام بمقرّراتها، والتسليم بحصرية السلاح الشرعي، وما عدا ذلك سقوط مهل وتقطيع وقت، بل لعب في الوقت الضائع.



blombank.com

أفضل مصرف في لبنان
بإجماع أهم المراجع الدولية

إنّ التقدير المستمر لبنك لبنان والمهجر من خلال حيازته على أهم الجوائز هو دليل على أدائه المتميز، وقوّة ميزانيته العموميّة، ومجموعة خدماته المميّزة، والتي يواصل في تحقيقها حتّى في ظلّ الأوضاع المحلّية والإقليمية المضطربة.

وتحدّد هذه الإنجازات قاعدة نجاحاتنا وتدعم الثقة التي يضعها زبائننا في مصرفنا والتي تعطيهم بالمقابل ما هو الأثمن لديهم: راحة البال.

EUROMONEY AWARDS FOR EXCELLENCE 2018
GLOBAL FINANCE
emeafinance MIDDLE EAST BANKING AWARDS 2018
THE EUROPEAN Global Banking & Finance Awards 2018 BLOM BANK Bank of the Year MENA
THE ASIAN BANKER STRONGEST BANK IN LEBANON 2018 by balance sheet
BME AWARDS 2018

بنك لبنان والمهجر
راحة البال

لبنان • فرنسا • المملكة المتحدة • سويسرا • مصر • المملكة العربية السعودية • الاردن • رومانيا
قبرص • قطر • الامارات العربية المتحدة • العراق

# السنيورة: الطائف هو الصيغة الوحيدة الصالحة للبنان

أجاب الرئيس فؤاد السنيورة عن السؤال الاول حول اتفاق الطائف بالقول: أعتقد ومن دون أدنى شك، أنّ اتفاق الطائف، الذي هو لمصلحة جميع اللبنانيين، وليس لمصلحة فريق منهم فقط، لا يزال هو الصيغة الوحيدة الصالحة لوطن كلبنان غني بتنوعه، بكونه يضع في أولوياته قضية الحفاظ على العيش المشترك، ويؤكد على المواطنة المتساوية بين جميع اللبنانيين، وكذلك بين جميع مكوناتهم نظراً لأنها تشكل القاسم المشترك والصحيح والجامع بينهم جميعاً. وفي هذا الإطار، فإني أرى من المناسب، بل والمفيد إعادة التذكير بأن اتفاق الطائف هو الاتفاق الذي أنهى الحرب الاهلية المدمرة التي عصفت بلبنان. وهي الحرب التي تحمّل الشعب اللبناني بسببها أكبر الخسائر في الأرواح والممتلكات. وهي التي نالت من مستقبل لبنان، وأثرت سلباً على موقعه، فضلاً عن أنها حالت دون تمكنه بالقدْرِ اللازم من مواكبة ركب التقدم الذي حققته الكثير من الأمم والشعوب والبلدان الأخرى في العالم خلال الخمسين عاماً الماضية.

إلى جانب ذلك، فإنّ هذا الاتفاق، الذي انبثق عنه الدستور اللبناني بصيغته الجديدة، والذي أصبح يحتضن الميثاق الوطني اللبناني، يؤكد على نهائية الوطن اللبناني وعلى هويته وانتمائه العربي. وهوما يزال الاتفاق الذي يحمي العيش المشترك في لبنان. وهو الاتفاق الصالح والنافذ، الذي تُجْمِعُ عليه جميع الأطراف اللبنانية، والذي أيضاً من صالحها الحفاظ عليه في ظل التطورات والاضطراب الخطير الذي تشهده المنطقة من حولنا.

وأودّ أن أشير هنا، إلى أنّ الشعب اللبناني ليس له طريق اخر للتعبير عن احترام العيش المشترك الإسلامي- المسيحي من دون التمسك باتفاق الطائف والدستور اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الاتفاق يقوم على احترام إرادتين.

احترام ما يريده الأفراد اللبنانيون، وذلك عبر مشاركتهم في انتخاب أعضاء المجلس النيابي الذي يحتكر سلطة التشريع في لبنان ومن خلاله يتم انتخاب الحكومات او تغييرها، والتي تتولى معالجة جميع ما يطالب به المواطنون اللبنانيون وما يرغبون في الحصول عليه من خدمات.

احترام إرادة الجماعات اللبنانية عبر النص والاشتراط على إنشاء مجلس الشيوخ، والذي لم يطبق بعد، وهو الذي يفترض أن يحمي تلك المكونات من أي تهميش أو انتقاص لحقوقها.

إنّ الانشغال في البحث عن صيغ أخرى الآن غير اتفاق الطائف يعني بعبارة أخرى إعادة البحث بالميثاق الوطني وبالثوابت اللبنانية. وهذه من الامور والقضايا الحسّاسة التي أظن أنه من عدم المناسب طرحها الان، وعلى وجه الخصوص في ظل انفلات السلاح غير الشرعي في لبنان، وفي ظل سطوة الميليشيات على الاوضاع الراهنة وسيطرتها على المؤسسات الدستورية وعلى الدولة بشكل عام. وذلك حتى تنجلي هذه الغيوم وتهدأ النفوس وتنخفض حدّة التشنجات الطائفية والمذهبية.

أما لناحية الخلل في تطبيق هذا الاتفاق والخلل في تطبيق الدستور اللبناني، فذلك يعود إلى عدم المبادرة إلى استكمال تطبيق اتفاق الطائف وكامل بنود الدستور الأخرى. إذ لم يتم العمل بعد على إنشاء مجلس الشيوخ كما أشرنا، وهو المجلس الذي يفترض أن يكون انتخابه على اساس طائفي ومذهبي، وذلك بما يسهم عملياً في احترام إرادة الجماعات اللبنانية. أهم ما يسهم في إيجاد ذلك الخلل عدم إنشاء مجلس الشيوخ، وعدم تطبيق بند اللامركزية الإدارية. وهذا الأخير هو من البنود الإصلاحية.

من جهة أخرى، يشهد لبنان محاولات مستمرة لتغيير هذا الاتفاق أوتجاوزه عبر اتفاقات ثنائية تتم بين الاطراف على حساب أطراف أخرى، وبالتالي على حساب اتفاق الطائف. ومنهاما يجري ابتداعه من سابقات جديدة بهدف تكريسها كأعراف جديدة، وذلك كما يحاول البعض الترويج له وهو العمل على تعديل الدستور عبر الممارسات الجديدة، ومن ذلك وعلى سبيل المثال، محاولة إلزام الرئيس المكلف تشكيل الحكومة بقاعدة

الرئيس فؤاد السنيورة

أن لكل خمسة نواب او اربعة وزيراً يمثلهم في الحكومة. هذه البدع الجديدة مخالفة للدستور وليس من الحكمة على الاطلاق ان يصار إلى انتهاجها لكونها مخالفة لما نصّ عليه الدستور اللبناني، ولكونها تضرب أساس النظام اللبناني القائم على النظام الديموقراطي البرلماني إذ أنّ الحكومة ليست هيئة تمثيلية مصغرة لمجلس النواب، كما يحاولون ابتداعه بل يجب أن تحظى بثقته.

وردا على سؤال حول الصلاحيات الدستورية، قال الرئيس السنيورة: أولى محاولات التجاوز على الدستور بدأت مع ممارسات الرئيس اميل لحود الذي حاول تجاوز الدستور عبر ابتداع سابقة في الحكومة الاولى من عهده، حين طلب من بعض النواب تكليفه تسمية رئيس الحكومة المكلف بالنيابة عنهم خلافاً لما ينص عليه الدستور. وهذه المحاولة سرعان ما احبطها الرئيس رفيق الحريري رحمه الله حين رفض استحداث سوابق جديدة وعطّل مفاعيلها. ولقد استمر البعض في المحاولة لإدخال أعراف جديدة أو سوابق أخرى، وكان آخرها المحاولة الأخيرة وذلك عبر الترويج ان رئيس الحكومة المكلف لديه مهلة محددة وليس مهلة مفتوحة لتأليف الحكومة، وذلك تحت طائلة العودة إلى مجلس النواب بما يعطل الهدف الأساس لرئيس الحكومة المكلف، وهو العمل على تأليف حكومة متجانسة ومتعاونة ومتضامنة قادرة على إدارة البلاد، وتلك المحاولة لم تنجح ولن تنجح لان النص الدستوري واضح في هذا الشأن.

من جهة أخرى، فإنّ الدستور اللبناني لا يلزم الرئيس المكلف بالتقيد بحرفية مطالب النواب، إذ إنّ الهم الأساسي للرئيس المكلف يتركز على تأليف حكومة متضامنة ومنسجمة تستطيع ان تحظى بثقة مجلس النواب وان تمارس وبشكل متضامن الحكم بعد ذلك.

وعما اذا كان الوقت مناسبا للعودة الى طاولة الحوار الوطني ، قال الرئيس السنيورة: العودة الى الحوار دائماً ممكنة وضرورية، ولكن بعد تشكيل الحكومة، وعلى وجه الخصوص الحوار في موضوع مصير سلاح «حزب الله» غير الشرعي، وكذلك لبحث الاستراتيجية الدفاعية. لأن استمرار الوضع على ما هو عليه بوجود دويلة داخل الدولة من شأنه ضرب منطق الدولة ووحدانية سلطتها الشرعية، فضلاً عن أنه يطيح بكل التوازنات في البلاد ويدفع نحو المزيد من التوتر واللاإستقرار السياسي الوطني والاقتصادي والاجتماعي.

**الدستور اللبناني لا يلزم الرئيس المكلف التقيّد بحرفية مطالب النواب**



# ميقاتي: لا أزمة نظام بل تآمر على نظام الطائف

قال رئيس الحكومة الاسبق الرئيس نجيب ميقتي ردا على السؤال الاول حول اتفاق الطائف: طبعا لا يزال اتفاق الطائف هو الحل الوحيد والمناسب للبنان، لأن الذين وضعوا هذا الاتفاق يعلمون جيدا الازمات التي يعاني منها لبنان منذ الاستقلال ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا بوجوه متعددة. إن الاساس في وثيقة الوفاق الوطني التي اقرت في مدينة الطائف السعودية والتعديلات الدستورية الناتجة عنها، هو حسن التطبيق والتطبيق الكامل لها، فيما نرى اليوم ان قسما كبيرا من المواد الدستورية معلق تنفيذه. البعض يقول إننا نعاني من أزمة نظام، والصحيح برأيي أن لا ازمة نظام بل تآمر على النظام وتجاهل لاتفاق الطائف وروحيته، بحيث بات كل فريق من الافرقاء السياسيين يريد تطبيقه على هواه ووفق مصالح القوى والتحالفات القائمة .

اضاف : الدستور ليس قانونا خاضعا للاجتهاد بل يجب تطبيقه بحرفيته وروحيته وبكل بنوده لأنه كل لا يتجزا ولا يجوز اخضاعه للاستنسابية . واكبر مثال على عدم تطبيق الدستور هو وجوب انتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي لتجاوز الاعتبارات الطائفية والمذهبية، على ان يتم انشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف كافة، ويكون دوره حماية الطوائف وحقوقها وقول كلمة الفصل في المواضيع المتعلقة بها، فلماذا لم يتم انشاؤه بعد؟

اما في موضوع قانون الانتخاب فنحن نتصرف كمن يفتش عن شيء اضاعه في المكان الخطأ. فكل ما يحصل على صعيد قانون الانتخاب هو تجاوز لما تم الاتفاق عليه في الطائف.

وفي الخلاصة ان لجميع الاطراف مصلحة في تطبيق اتفاق الطائف كاملا ضمن الروحية التي وضعت بها وثيقة الوفاق الوطني في حينه .

وردا على السؤال الثاني، اجاب: حتما هناك تجاوزات لأن كل طرف يجتهد على طريقته، في وقت مطلوب من الجميع العودة الى نص الدستور والى مسيرة الدولة العادلة الحاضنة للجميع على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات خارج الهيمنة او الاستئثار او الاستقواء . وأي فريق يعتبر نفسه اليوم رابحاً ويملك فائض القوة الذي يتيح له قلب المعادلات، قد يجد نفسه غدا في موقع آخر، وهكذا نبقى في دوامة الصراعات. لذلك فالعودة الى الدستور امر مطلوب لتفادي التجاوزات، وهو الضامن لحقوق الجميع .

وحول السؤال الثالث قال الرئيس ميقاتي: حتما الحوار أمر مطلوب في كل وقت لأن البديل عنه هو الخصام والصراع في الشارع، ولكن من خلال مشاركتي في عدة لقاءات حوارية كانت تجري سواء في القصر الجمهوري او في مجلس النواب، لاحظت ان غالبية الاطراف كانت تتمسك بمواقفها وتعتبر الجلسات الحوارية مناسبة لعرض العضلات، وبالتالي ما الفائدة من تكرار تجارب لا تبدو الظروف اليوم مناسبة لانجاحها. الحل في العودة إلى الدستور وتشكيل حكومة واطلاق ورشة عمل حكومية ونيابية لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وهذا هو التحدي الاساس في الوقت الراهن .

**الدستور ليس قانوناً خاضعاً للإجتهاد**

الرئيس نجيب ميقاتي

# سلام: الخلل في سوء الأداء وطاولة الحوار لعناوين الخلاف

قال الرئيس تمام سلام حول صلاحية اتفاق الطائف والخلل في تطبيقه: في كثير من المنعطفات السياسية التي شهدتها البلاد في السنوات الماضية، وخصوصاً إبّان أزمة التكليف الحكومي الأخيرة، سمعنا كلاماً كثيراً عن «أزمة نظام» في البلاد تستوجب إعادة نظر في دستور الطائف المسؤول عن كل مشاكلنا، وفق رأي أصحاب هذه النظرية. إننا نرى أن الخلل الذي تعيشه البلاد ويتسبب بأزمات متوالية ليس سببه الدستور، وإنّما القصور وسوء الاداء السياسي وعدم الالتزام الواضح بنصوص الدستور التي حدّدت طبيعة نظامنا البرلماني الديموقراطي ورسمت آليات الحكم.

إنّ دستورنا الحالي، المنبثق من وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، مازال في رأينا صالحاً برغم ما أسمّيه «الاعتداءات» التي تعرّض ويتعرض لها، التي تمثلت في الماضي في التطبيق الانتقائي لنصوصه، والقفز فوق بنود جوهرية مثل الغاء الطائفية السياسية وانشاء مجلس شيوخ، وتتمثل في الحاضر في محاولة تحريف نصوصه وابتداع ممارسات لا علاقة لها بنص الدستور وروحه

وحول الممارسات التي ادت الى حصول تجاوزات للدستور وسجالات حول الصلاحيات، قال الرئيس

**كل ما يأتي تحت مسمّى أعراف من خارج النص الدستوري خيال لا قانوني**

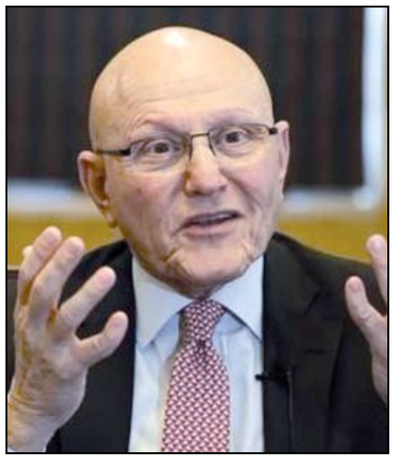

الرئيس تمام سلام

سلام: نعم حصلت هذه التجاوزات خصوصاً في الآونة الأخيرة. ويمكن جمعها كلّها تحت عنوان واحد هو الافتئات على صلاحيات رئيس الحكومة المكلّف. فمنذ سبعة أشهر، سمعنا الكثير من الترّهات والهرطقات الدستورية حول صلاحيات الرئيسين في تشكيل الحكومة. سمعنا عن «قواعد ومعايير» يضعها رئيس الجمهورية لشكل الحكومة التي يشكّلها الرئيس المكلّف. سمعنا عن تحديد مهل للرئيس المكلّف عليه أن يشكّل حكومته خلالها. وسمعنا أيضاً اجتهادات تعطي الحقّ لمجلس النواب بسحب التكليف الذي أعطاه النواب إلى رئيس الحكومة في الاستشارات الملزمة.

كل هذا يأتي تحت مسمى «أعراف» من خارج النص الدستوري، وهي من قبيل «الخيال اللاقانوني» الجامح لدى الكثيرين هذه الأيام، لتطويق رئيس الحكومة وإضعافه. وهذا النهج قديم العهد، بدأه بعض القوى السياسية منذ اللحظة الأولى التي وقّع فيها النواب اللبنانيون وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

وأودّ أن أذكّر المجتهدين الكثر، وخصوصاً من يفترض أنّ لهم باعاً طويلاً في العمل القانوني، بأن لبنان دفع غالياً ثمن اتفاق الطائف، وبأن تعديل الدساتير، إذا كان لا بدّ منه، لا يتمّ بالقوة أو بالتذاكي وإنما باجتماع إرادة وطنية على التغيير لما فيه مصلحة البلاد والعباد، ضمن حد أدنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي. وغير ذلك هو قفز في المجهول.

وعما اذا كان يرى ان الوقت مناسب للعودة إلى طاولة الحوار الوطني؟ اجاب الرئيس سلام: الحوار الوطني مرحبٌ فيه في كلّ حين، اذا كان الهدف منه بحث العناوين التي تشكل مصدر خلاف عميق بين اللبنانيين، مثل موضوع ما يسمى بالاستراتيجية الدفاعية أو البحث في إلغاء الطائفية السياسية، أو غير ذلك من المسائل الوطنية الكبرى، التي تتعلق برؤية لبنان للمستقبل ونظرته الى نفسه وعلاقته مع العالم. إما اذا كان الغرض الخوض في الأمور السياسية والاقتصادية، فهذه مكانها المؤسسات الدستورية، أي مجلس النواب ومجلس الوزراء.

# عدوان عن «القوات»: بديل الطائف رهانات غير عقلانية

رد نائب رئيس حزب «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان على اسئلة «اللواء»، بالقول حول اتفاق الطائف وامكانية تعديله، بالقول: يمر لبنان بمرحلة صعبة على كافة الأصعدة لا سيما الدستورية منها والاقتصادية والمالية والمعيشية.

من غير العقلاني او المنطقي ان يفكر أي عاقل المسّ باتفاق الطائف، خاصةً ان لا بديلَ ممكنا عنه إلا المجهول او الرهانات غير العقلانية التي لا يمكن إلاّ ان تستجلب الويلات على الوطن.

اما الخلل الأساسي فيكمن في التفسيرات المتعددة للدستور وتكييفها كل مرة وفقاً لمصالح مفسريها، وإناطة تفسير الدستور بالمجلس النيابي، بينما تفسير الدستور يجب ان يُناط بالمجلس الدستوري، وكذلك تطبيق الدستور وفق موازين القوى السياسية بدل تطبيقه بشكل موضوعي.

وعن موضوع تجاوز الصلاحيات، قال النائب عدوان: الصلاحيات تُمارس وفق المتغيّرات السياسية وغير السياسية وليس وفقاً للدستور والقانون، وهي عرضة للتبدل والتغيير مع كل ظرف، ولعل أصدق تعبير عن ذلك ما جاء على لسان فخامة الرئيس ميشال عون عن محاولة إرساء أعراف وتقاليد جديدة، وبالتالي لا يمكن التكلم عن خلل حقيقي قبل التطبيق الفعلي والموضوعي لاتفاق الطائف ، الامر الذي لم يحصل حتى تاريخه.

لكن لعل الخلل الافدح الذي نعاني منه اليوم، هو حكومات ما يسمى حكومات الوفاق الوطني، التي حولت الحكومات الى مجلس نيابي مصغر، واسقطت الرقابة على الحكومة من قبل المجلس النيابي، تلك الرقابة التي تُعتَبر أساس عمل المجلس النيابي وانتظام العمل المؤسساتي، لأنه مع اسقاط الرقابة الفعلية وإمكانية طرح الثقة سقطت اهم مقومات المحاسبة، كما أدت هذه الممارسة الى تعطيل مبدأ التضامن الوزاري والخطة الموحدة للحكومة، فأصبح كل وزير يتصرف وكأنه وزارة بحد ذاتها.

والبدعة الثانية هي بدعة التعطيل التي أصبحت في صلب الممارسة الدائمة في كل مرحلة من المراحل، من تعطيل رئاسي الى تعطيل حكومي الى تعطيل نيابي وأصبح التعطيل النمط الأساسي بدل ان يكون العمل والإنتاجية والمشاركة والشراكة النهج الأساسي.

وعن جدوى العودة الى طاولة الحوار لمعالجة الخلافات والامور العالقة، قال النائب عدوان: أي حوار في أي وقت وزمن يفيد، شرط ان يقوم على اسس أهمها التزام المتحاورين بتنفيذ ما اتفق عليه.

فمع الأسف لم تطبق حتى اليوم مقررات الحوار الذي انعقد في المجلس النيابي وكان حواراً منتجاً، وكذلك مقررات حوار بعبدا واهمها النأي بالنفس الذي يجنّب لبنان ويلات المحاور والصراعات.

لذلك، وكي لا نعلق امالاً خاطئة، من الاجدى تفعيل عمل المؤسسات من حكومة ومجلس نيابي، حيث يفترض ان تترجم الحوارات الى مشاريع قوانين وقوانين وان تنفذ لا ان تبقى حبراً على ورق.

الخلاص الوحيد المتاح اليوم هو بالعودة عن هذه الممارسات غير السليمة والمعطلة للديموقراطية فإذا كان غير ممكن ان يكون هناك حكومة موالات تواجهها معارضة فعالة، لا يبقى الا خيار تأليف حكومة مصغرة من أصحاب الاختصاص كل في اختصاصه ومن المشهود لهم بحرية الرأي والتحرر العلمي لعلنا نفتح كوة نور في هذا الظلام الذي نعيش.

> الخلاص الوحيد المتاح هو بالعودة عن ممارسات تعطيل الديموقراطية

النائب جورج عدوان

# الصحناوي: ثغرات الطائف أنه لا يشمل آليات لصنع القرار

رد نائب رئيس «التيار الوطني الحر» للشؤون السياسية النائب نقولا الصحناوي على اسئلة «اللواء» وفق الآتي:

حول السؤال الاول، قال:

ترك اتفاق الطائف ثغرات عدة، البعض يقول إن الامر مقصود بحيث لا يمكن العمل به الا بوجود حكم خارجي يستطيع ان يفرض احكامه على الجميع. ولارضاء المكونات الرئيسية، اي الطوائف تم وضع نظام «الفيتو» المتعدد بين أيديهم : احياناً في يد شخص واحد يمثل هذه الطوائف (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي)، واحياناً في يد مجموعة افراد يمثلون هذه الطوائف (الكتل الوزارية والكتل النيابية).

بشكل عام الأنظمة التوافقية قليلة الفعالية، أضف إلى ذلك أن دستور الطائف لا يشمل آليات لصنع القرار في الكثير من الحالات، وفي حال حدد بعضها فالممارسة العملية لهذه الآليات جاءت لتخفف او تحد من حتمية تطبيقها، مثلاً من خلال اعطاء كافة المكونات الرئيسية اللبنانية الحق في استخدام «الفيتو» او منع أي قرار تحت شعار الميثاقية، وبالتالي فالقرارات التي تتخذ بالاجماع هي الوحيدة التي يمكن تطبيقها.

يستطيع هذا النظام اصدار قرارات سريعة وقابلة للتطبيق فقط في حال الإجماع بين كل الفرقاء، الأمر الممكن نظرياً ولكن يصعب تحقيقه فعلياً.

اما للجواب على السؤال فممكن الاستفادة من الطائف في حال استطاع السياسيون فصل الاقتصاد والادارات العامة عن الصراعات بينهم على السلطة، وحصر استخدام حق «الفيتو» للمسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والتعديلات الدستورية فقط.

و لو كان لدى الفرقاء السياسيين النضج المطلوب لكنا قادرين على تحديث وتطوير دستورنا بانتظام، من دون الاضطرار الى الدخول في توترات طائفية او حروب اهلية كما حصل في المرة الاخيرة.

السؤال هنا، هل نملك فعلاً هذا النضج؟ وأكثر، هل يتمتع اللاعبون السياسيون الرئيسيون بالاستقلالية عن القوى الاقليمية أم علينا الانتظار حتى يصبح هناك تغيرات اقليمية للنظر في هذا المسار؟

وردا على السؤال الثاني قال النائب الصحناوي:

إن أي استخدام للصلاحيات لإجبار أي من المكونات اللبنانية الرئيسية على

> الحوار يمكن أن يساهم في الحد من التوترات

النائب نقولا صحناوي

تقديم تنازلات غير عادلة أمر يستحق الشجب، وأي استخدام للقوة الدستورية لضمان عدالة التمثيل أمر يستحق الثناء.

اما عندما تتم إساءة استخدام الصلاحيات لمصالح شخصية، عندها يكون ثمن هذه الانتهاكات هائلاً، كما هو الحال في ما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للبلاد. هنا تكون الإساءة في استخدام الصلاحيات خطرة ومدانة.

وفي رد على السؤال الثالث، قال:

الحوار الوطني مهم ويمكن أن يساهم في الحد من التوترات واجتراح الحلول للأزمات الوشيكة. لكن بالمقابل، يمكن أن يكون له تأثير سلبي إذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. ورئيس الجمهورية هو الاعلم بالتوقيت المناسب لاستخدام هذه الاداة وتحضير المشاركين للتأكد من ان النتائج ستكون إيجابية.

# ياغي: الطائف مميز بالتوازن والإنفتاح على الإصلاح

اعتذر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عن الادلاء بحديث سياسي «حساس ودقيق في هذه الفترة»، ولكن نائب رئيس الحزب للعلاقات الخارجية الاستاذ دريد ياغي رد على اسئلة «اللواء»، فقال حول صلاحية اتفاق الطائف والخلل فيه وامكانية تعديله:

يمكن القول إن إتفاق الطائف الذي توافق عليه النواب اللبنانيون في ١٩٨٩/١٠/٢٢، كان نتيجة معاناة وآلام وتراكمات كادت أن تودي بالوطن إلى التمزق والتقسيم، لولا مسارعة اللبنانيين إلى التمسك بوحدتهم، وتلاقى ذلك مع جهود عربية ودولية ايجابية. كل ذلك ساهم بإخراج هذا الاتفاق إلى حيز الوجود، وقد تميز بالشمولية والواقعية والتوازن، كذلك العديد من الإصلاحات التي ساعدت في تدعيم النزعة العلمانية والمؤسساتية وتوجه برلماني مع تحديد مهام وصلاحيات كل السلطات.

إن هذا الاتفاق ما زال يستحوذ على ثقة غالبية اللبنانيين وقبول من معظم القوى السياسية والشعبية والأحزاب- برغم إدراكنا ان تغيير موازين القوى قد يستدعي لدى البعض التفكير بإجراء تعديلات ما عليه- ومن مميزات هذا الاتفاق أنه مَرِن ومنفتح على كل إصلاح وتعديل، ودليل ذلك أنه جرى تعديل ٣١ مادة منه بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢١ أي في غضون سنة من إقراره.

إن إتفاق الطائف والدستور المنبثق عن هذا الاتفاق

> الدستور ينص على مساءلة اي مسؤول متجاوز لصلاحياته الدستورية

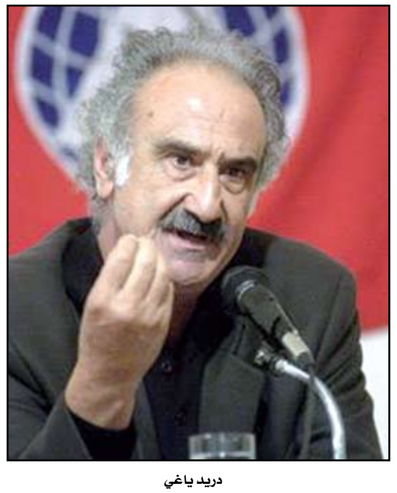

دريد ياغي



ما زالا صالحين كميثاق للعيش الواحد بين اللبنانيين، وإن الخلل لم يكن في تطبيق بنوده بل كان في عدم تطبيق هذه البنود أو في عدم المبادرة للتدخل في إجراء تعديلات على بعضها، وقد تكون مطلوبة وهذا أمر طبيعي ومن الممكن القيام به خاصة وكما أسلفنا سابقاً أن تعديلات عديدة جرت عليه، وهو دستور نصّ على إمكانية التعديل والإجراءات القانونية المطلوبة.

ومن الأمثلة عدم تطبيق بعض البنود نذكر المادة ٩٥ من الدستور والتي تدعو مجلس النواب لإتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وتشكيل هيئة وطنية مؤلفة من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، بالإضافة الى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة لذلك وتقديمها الى مجلس النواب. والآن لننظر ما آلت إليه الأمور حيث أن قانون الانتخاب الحالي جاء يكرس الطائفية والمذهبية، الأمر الذي يعرض الأمن الوطني والعيش الواحد والدولة برمتها إلى العودة إلى ما قبل الطائف. ومن الأمثلة أيضاً: اللامركزية الإدارية فصل السلطات الانماء المتوازن الاصلاحات الاقتصادية، التي تؤدي إلى بناء إقتصاد وطني يعتمد على الزراعة والصناعة ثم السياحة والخدمات، ونظام ضرائبي تصاعدي وعادل يحمي ذوي الدخل المحدود ولا يطالبهم في لقمة عيشهم وعملهم!وليكن شعارنا (بالعدالة تبنى الأوطان) .

الدستور هو القانون الأساسي الذي يشكل الإطار لممارسة السلطة السياسية وعليه نذكر دائماً بضرورة إعادة قراءة مقدمة الدستور والتي تنتهي بالفقرة (ي): «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشارك». وحول السجال الجاري بشأن الصلاحيات الدستورية لكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، قال الاستاذ ياغي:

أولاً: في الصلاحيات الأمور واضحة ومنصوص عنها في الدستور، أما تجاوز الصلاحيات فالمسؤول عنها صاحبها، وبالتالي يجب مساءلة أي متجاوز للصلاحيات وفقاً لأحكام الدستور نفسه المادة (٨٠) منه.

كما وأنه في ١٩٩٠/٧/٢٦ أي بعد حوالي ٦٤ سنة وشهرين على إعلان الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦، أقر المجلس النيابي القانون المحال إليه من اللجان ليصدر في ١٩٩٠/٨/٢٣ على أنه القانون الحالي لأصول محاكمة الرؤساء والوزراء أمام المجلس الأعلى .

ثانياً: أما السجالات على أنواعها فإن مكانها الطبيعي هو مجلس النواب، حيث يتم العودة إلى (الكتاب) أي الدستور، وهنا ينطبق على هذا الحال مبدأ لا اجتهاد في معرض النص، حيث لا يبقى سوى تعديل النص بالطرق القانونية فقط.

وعما اذا كان يعتبر إن الخلافات السياسية باتت تستدعي العودة الى طاولة الحوار؟ قال ياغي: ان الخلافات السياسية بين الأطراف الرئيسية وكذلك الخلاف بين المرجعيات الحزبية هو أمر طبيعي لأننا في بلد ديموقراطي، ولكن في الوقت عينه يجب أن نخضع جميعنا للنظام الأساسي ونلتزم بالوسائل الديموقراطية لفض هذه الخلافات لأننا في دولة القانون. إن الحوار مطلوب ومرغوب دائماً لأنه يساهم في تفهم الأفكار المختلفة كما يساهم بجلاء الهواجس الناشئة عن المتباعد بين كل الأطراف رئيسية أو غيرها وكذلك المرجعيات والأحزاب على تنوعها، وإن هذا الحوار يمكن أن يكون مباشراً وهو الأفضل وإما أن يكون داخل المؤسسات وليس في الشوارع، ووسائل التواصل الاجتماعي، على أنواعها شرط أن يتم هذا الحوار بالأخلاقية والوطنية والصالح العام وثوابت العيش الواحد.

وإذا كان المقصود الحوار حول المواضيع السياسة الدفاعية مثلاً، فإن لا شيء يمنع على أن يكون بعد تشكيل الحكومة وعلى أن توافق كل الأطراف الإلتزام بأسس الحوار وقواعده مهما طال هذا الحوار أو قصر. أما إذا كانت الأمور تتعلق في مسائل من صلاحية الحكومة أو مجلس النواب فإن الجهة الصالحة هنا، هي مجلس الوزراء أو مجلس النواب.

# قاسم: تعديل الطائف ليس مطروحا لدينا بل تطبيقه

ردّ نائب الامين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم عن السؤال حول لزوم تعديل اتفاق الطائف، بالقول:

جاء اتفاق الطائف بعد حرب أهلية داخلية - خارجية استمرت لمدة خمسة عشر عامًا، وهو نتيجة تسوية بين قيادات الطوائف والقوى السياسية في لبنان، ومنذ عام ١٩٩٠ أصبح هذا الاتفاق جزءاً من الدستور اللبناني وقاعدةً للتوافق بين اللبنانيين، وحَكَمَاً لعدم تجاوز الحدود والصلاحيات لأي موقع أو طائفة، وفي رأي «حزب الله» لا يزال هذا الاتفاق صالحًا كميثاق للعيش الواحد المشترك بين اللبنانيين، وليس مطروحاً لدينا في هذه المرحلة أن نطلب إجراء تعديلات فيه، والمطلوب هو الالتزام بتطبيقه بشكل صحيح، وإتمام تطبيق بنوده الباقية.

وحول علاج التجاوزات الدستورية والصلاحيات؟ قال ان علاجها يكون بالاحتكام إلى الدستور، وبما أنَّ بعض الممارسات السلطوية جنحت إلى تفسيرات لا تنطبق مع الدستور، فالحل هو الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية وآليات التفسير المعتمدة في الدستور لوضع حد لأي تجاوزات، ومادامت أجهزة الرقابة والمحاسبة خاضعة للحسابات والضغوطات السياسية، فإن الاطمئنان إلى حسن سير الالتزام بالقوانين سيبقى متعثرًا. من هنا تبدأ المعالجة من عند الرؤساء والقيادات الفاعلة في الدولة اللبنانية لتلتزم بالقوانين، وإيقاف أي عمل يخالف القانون حتى ولو كان من السلطات العليا، فالرؤساء هم الذين يحمون التطبيق الدقيق، ذلك أن كل شيء في هذا البلد يعود إلى التمترس الطائفي لحماية التجاوزات وهذا ما يعيق تطبيق الدستور، تارةً بحجة التفاسير التي لا يتحمَّلها النص الدستوري، وأخرى بحجة الميثاق العرفي الذي يتحمَّل أبعادًا غير منصوصة ومحمية بالحراك الطائفي والمذهبي.

واكد الشيخ قاسم ردا على سؤال حول جدوى العودة الى طاولة الحوار، ان التواصل موجود بين جميع الأطراف، والمشكلة في استغلال المناصب

> علاج التجاوزات الدستورية والصلاحيات لا يكون إلا بالإحتكام إلى الدستور

الشيخ نعيم قاسم

للعبث بالدستور والقوانين،وقال: لقد ذكرنا حلًّا بحماية المسؤولين لحسن التطبيق وتفعيل أجهزة التفتيش والرقابة، وإذا أراد رئيس الجمهورية أن يدعو إلى طاولة حوار لنقاش موضوعات محدَّدة فهذا الأمر يعود إليه، ما دامت طاولة الحوار هي لعصف الأفكار، أمَّا إذا أراد بعضهم إجراء تعديل في الصلاحيات فهناك آليات دستورية وقانونية للاقتراح ومن ثم النقاش في المجلس النيابي. وفي الحالتين أي طاولة الحوار أو تعديل الصلاحيات نُبدي رأينا فيهما بحسب المطروح وفي وقته، وليس لدينا ما نطرحه أو ندعو إليه في هذه المرحلة.

Patchi
HEARTMADE
YOUR FINEST
CHOCOLATE HOST
01 316416
epatchi.com



# أزمة نظام أم أزمة سلاح؟

**في الأونة الأخيرة، كثر الحديث عن «ازمة نظام» يعاني منها لبنان، مع سوء فهم عن قصد او عن غير قصد للدستور اللبناني، وسوء تفسير لأحكامه ومفرداته واجتهادات وفيرة لتبيانه منتهى الصلاحية او ربما غير صالح منذ إقرار وثيقة الميثاق الوطني في مدينة الطائف.**

**بعد مرور اكثر من نصف سنة على تكليف رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بتأليف حكومة ما بعد الانتخابات، او «حكومة العهد الاولى» كما يسميها فريق «لبنان القوي»، بات السؤال ضروريًا وملحًا في آن، «هل المشكلة مشكلة صلاحيات وهل هي في عمقها أزمة دستورية مع عدم تحديد مهلة للرئيس المكلف، وماذا لو حدد المشترع مهلة زمنية ثم رفض رئيس الجمهورية اي تشكيلة يقدمها الرئيس المكلف لتمرير المهلة (المحددة) وإنهاء التكليف»؟**

بشارة خيرالله

في الحقيقة ومن دون «لف ودوران» المشكلة ليست في الدستور ولا في وثيقة الوفاق الوطني التي انهت الحرب الاهلية. اصل المشكلة في وجود فريق يستقوي على الدولة بسلاحه غير الشرعي، فيفرض ما يريد ويرفض ما لا يرغب فيه، يعطل الحكومات متى يشاء (الـ «وان واي تيكت» حاضرة في الأذهان)، ويقفل مجلس النواب متى رأى ان الارادة البرلمانية تخالف رغبته ومخططاته واستراتيجياته، وهذا ما حصل عندما ادخل البلاد في فراغ رئاسي عند انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان بعد تعطيل حكومات عهده لأسباب نفسها، فراغ عنوانه «العماد ميشال عون في بعبدا أو لا جلسة ولا رئيس». وبعد إنهاك البلاد سياسيًا وامنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، كان له ما اراد ورضخت غالبية القوى لرغبته في تسوية عرجاء اثبتت فشلها سياسيًا واقتصاديًا ووضعت لبنان في مصاف «الدولة الفاشلة» او «الدولة المارقة».

بعد الجولة الرئاسية الرابحة، انكب «حزب الله» على فرض القانون الانتخابي الذي يناسبه حصرًا، وبعد «كرٍ وفرّ» ومسرحيات تلفزيونية ومعارك دونكيشوتية خاضتها بعض القوى بهدف الاستعراض، اقر المجلس النيابي «قانون حزب الله».. ماذا كانت النتيجة، سيطرة حزبية كاملة لعدم قدرة اي فريق على اختراق البيئة الغارقة في «الانتصارات» من سوريا الى العراق مرورًا باليمن غير السعيد، وتمكين «الحلفاء» من اختراق البيئة السنّية التي اخفقت في تحالفاتها وفي ادارة معاركها، ما اوصل مجموعة نواب سنّة ينتمون بفخرٍ الى «محور المقاومة».

ومع تسهيل الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط التأليف وتنازله عن المقعد الدرزي الثالث لصالح رئيس الجمهورية. وبعد قبول «القوات اللبنانية» بما عُرض عليها، انكشفت لعبة «حزب الله»، غير الراغب في إعطاء المرشح الرئاسي جبران باسيل ١١ وزيراً، أي الثلث المعطل في الحكومة العتيدة، المرجح ان تبقى حتى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، في حين اعلن امين عام «حزب الله» ان مرشحه الرئاسي بعد رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» ميشال عون هو رئيس «تيار المرده» سليمان فرنجية، وهذا ما يبرر عدم رغبة «حزب الله» في تمكين باسيل من الامساك في رقبة الحكومة حتى ذلك الحين.

السؤال الذي يُطرح بعد رفض «حزب الله» تسليم الاسماء المنوي توزيرها للرئيس المكلف تحت ضغط توزير «سنّي» من ٨ اذار، «لماذا لا يؤلف الرئيس المكلف حكومته بمن حضر وبالتعاون مع رئيس الجمهورية كما يقول الكتاب (المادة ٥٣)»، الجواب ببساطة ان القدرة على تجاوز «القوات» ديموقراطيًا موجودة، في حين لا قدرة لأي فريق على تجاوز «حزب الله» لأن مواد دستوره مستخرجة من «٧ ايار» ولا يعترف بأي دستور اخر.

المشكلة ليست في النظام ولا في الدستور، المشكلة في وجود فريق يحمل السلاح، لديه دستوره الخاص ومشروعه الخاص العابر للحدود، ولديه «مدعيه العام التمييزي الخاص» القادر على التحكم بأجهزة الدولة ومنعها من القيام بواجباتها، ولديه «قائد جيشه الخاص» الذي يؤمن خروج الدواعش بالباصات المكيفة خلافًا لرغبة الدولة ومن فيها وخلافًا لرغبة القيادات الامنية الشرعية التي ألفت الاحتفال بالانتصار على الارهاب بعد تحديد موعده بُعيد انتهاء عملية «فجر الجرود»، ولديه ايضًا اجندته الخاصة المرتبطة علنًا وحصرًا بالخارج الايراني، ومطالبه الخاصة كمعرفة مضمون البيان الوزاري مسبقًا، أي قبل تسليم اسماء الوزراء.

لا حكومة في الافق قبل تحقيق مطلب «حزب الله»، أي توزير «سنّي» من قوى ٨ اذار، أو تراجعه عن مطلبه لأسباب إقليمية وهذا مستبعد، ومن غير الممكن ولا المنطقي ولا المقبول ان يتنازل الرئيس المكلف سعد الحريري عن وزير من حصته لصالح هذا الفريق، وهذا أيضًا ما يخالف هدف «حزب الله» ضمنًا، كونه يرغب في توزير «سنّي» من حصة «عون – باسيل» وتقليصها من ١١ الى ١٠ وزراء في حكومة ثلاثينية.

الحلّ الوحيد لانطلاقة «حكومة العهد الاولى» تكمن في قبول محور «عون – باسيل» تسهيل التأليف والتنازل عن الحصة السنّية لمصلحة وزير «حزب الله» السنّي، او توقيع رئيس الجمهورية القوي على التشكيلة الحكومية التي يعرضها الرئيس المكلف تشكيل الحكومة حتى لو من دون وزراء لـ«حزب الله» سواء كانت تشكيلة سياسية ثلاثينية أم تشكيلة حكومة مصغّرة أو تشكيلة اختصاصيين (تكنوقراط).. حينها فقط، تنطلق العجلة الحكومية وتؤخذ الصورة التذكارية.. وينبت العشب الاخضر وتذهب التهديدات الاسرائيلية الى الجحيم وتنتهي الازمة السورية بعودة كاملة للنازحين ويخرج النمو من تحت الصفر وتتقلص المخاطر البيئية والمالية والاقتصادية التي تهدد الدولة بالانهيار الشامل وتنتهي رحلة طيران البلد.

دستورنا عظيم، مع وجود بعض الثغرات ووجوب معالجتها بهدوء وحوار لتحصينه والحفاظ عليه لضمان الحفاظ على لبنان، ثم العمل على تطبيقه حرفيًا بأخلاق دستورية عالية، لا على الطريقة السورية او الايرانية. المشكلة ليست مشكلة دستورية ولا الازمة هي ازمة نظام، المشكلة في شريك «أكبر من السيستم»، يتمسكن في الشكل فيما يضع مسدسه على الطاولة في المضمون ليتمكن من سيادة الدولة، ويمنع رئيس الجمهورية القابض على أزِمّة الحكم والحالف امام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور (المادة ٥٠) من ممارسة صلاحياته، والويل والثبور لمن يرفض رغباته ولا يرضخ لدستوره الخاص.

سلاح الحزب الضاغط الأكبر

# الخليج المستهدَف
# ثبات في وجه العواصف الإقليمية - الدولية

**عندما قرّر قادة دول الخليج بناء صيغة من التعاون تحمي سماءهم الملبدة بغيوم بدايات المشروع الإيراني الذي عنوانه تصدير الثورة، وبضجيج الحرب لاحقاً بين إيران الخميني في بداية ثورته العارمة والعراق الذي إرتأى رجُله القوي صدّام حسين الأخذ بالقول الشعبي «حاول أن تتغداه قبل أن يتعشاك»، كانت أوضاع الجميع على أحسن حال. الخير كثير، والإلفة قائمة، والجوار لا تشوبه محاذير. ولكن لا بدّ نقلة في إتجاه تقوية السواعد وتنسيق المواقف خشية ان تنتقل منطقة الخليج إلى ساحة صراع إقليمي حاد، خصوصاً أن ما كان يصدر من عبارات على لسان هذا المرجع الإيراني أو ذاك المسؤول تقطع الشك باليقين بأن الدول الخليجية الست على موعد أن تلفحها مجتمعة أو كل دولة على حدة عاصفة دولية الطمع مقرونة بمحاولات إقليمية من التحرش.**

فؤاد مطر

جاءت فكرة الصيغة من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح (رحمه الله) ربما لشعور منه أن المخاطر تبدأ بها. وكانت قراءته المبكرة في محلها. كان ذلك خلال مشاورات ثنائية مع إخوانه قادة دول الخليج عندما يتزاورون أو يتشاورون عبّر مبعوثين لهم في أمور سياسية وإقتصادية. إلاّ أنه أنضج ما يجول في خاطره حول الصيغة في ضوء تسارُع التطورات في المنطقة التي نشأت عن إنفراد الرئيس أنور السادات بعقد إتفاقية سلام مع إسرائيل وإصابة الموقف العربي المشترك من موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي بالوهن، حيث أن الأصدقاء التقليديين لمصر أدانوا التوجه الساداتي وأن سوريا وليبيا تزعَّمتا الإتجاه المسمى «جبهة الصمود والتصدي» فيما العراق الصدّامي نشط من جانبه في موضوع تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقْل الأمانة العامة إلى مقر مؤقت في تونس وإستبدال الأمين العام المصري محمود رياض بأمين عام تونسي هو الشاذلي القليبي.

لقي الشيخ جابر الكثير من الإستحسان حول فكرة الصيغة من إخوانه قادة دول الخليج المشاركين في القمة العربية الحادية عشرة التي إستضافها في عمان الملك حسين رحمه الله من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠، وغادر مع المغادرين متمعناً بالقرارات التي إتخذتها القمة العربية الحادية عشرة ومنها الموافقة على إقتراح غير مسبوق إنتهى قراراً بالإجماع من جانب الملوك والرؤساء ويقضي بعقد مؤتمرات القمة دورياً وحسب الترتيب الهجائي وفي حال وجود ما يحول دون عقْد المؤتمر في إحدى الدول الأعضاء طبقاً لهذا الترتيب، ينعقد المؤتمر في الدولة التي تليها أو في مقر الجامعة العربية.

فكرة رائدة، لماذا لا نأخذ بها نحن دول الخليج ونجعلها كياناً سياسياً راسخاً وخيمة تُظلّلنا جميعاً.هكذا رأى الشيخ الأمير.

في أبو ظبي وتحديداً يوم ٢٥ أيّار ١٩٨١ إلتقى القادة الخليجيون وبحضور الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كانت مصادفة أن الإثنين تونسيان). كان هنالك جدول أعمال من ثلاث نقاط ولعله الأقصر بين جداول أعمال القمم عموماً. وهذا سببه أن القادة تفاهموا خلال التشاور الثنائي الذي سبق الإنعقاد ببضعة أسابيع وأن إجتماعهم في أبوظبي هو لإطلاق تسمية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» على الكيان السياسي الذين إرتأوا إستحداثه، والتوقيع على النظام الأساسي لهذا المجلس. وفي حال إستجدت أعمال أو طُرحت أفكار فإن الإجتماع ينظر فيها.

لم تستغرق قمّة التأسيس طويلاً وبدا الجميع على قلب واحد كما التوصيف للوفاق المثالي. وكانت لفتة ذكية من جانب القادة في إشراكهم الأمينيْن (القليبي عن الأمة العربية والشطي عن الأمة الإسلامية) في إجتماعهم وكأنما أرادوا بذلك الإيحاء بأنهم في ما إرتأوا إنشاءه ليسوا حالة خارجة عن الكيانيْن العربي والإسلامي اللذيْن يمثّلان كل دول الأمتين، وإنما هم صيغة لها خصوصيتها وتتطلع إلى مجلس التعاون في ما بينها وتطويره سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً يحدوهم الأمل إلى أن يتكاملوا إنما من دون أن تذوب شخصية الواحد بالآخر.

إكتملت وثائق «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» فيما كانت هنالك تساؤلات في شأن عدم إدراج كل من العراق واليمن في هذه الصيغة. فالدولتان خليجيتان وإن إختلفت بعض الشيء التقاليد واللهجات. ولكن الطبيعة الثورية لهما تجعل وجودهما في المجلس مثل عود كبريت بالقرب من برميل نفط، أي أن إمكانية الإشتعال واردة. هذا إلى جانب الحالة الحزبية في العراق واليمن ناهيك بالكثافة السكانية التي تُبقي كفة الميزان لصالحهما.

كان قيام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» حدثاً موضع الإرتياح عموماً في المجتمعات العربية، ورأت فيه كياناً يجمع الوفاق قادته وشعوبه فيما هنالك تشقق في الحالة السياسية العربية عموماً بعد الذي إرتآه الرئيس أنور السادات في شأن الإنفراد بمعاهدة سلام مع إسرائيل. ورغم أن الرئيس صدّام حسين سعى لقيام مجلس تعاون آخر وقد تحقّق له ذلك بقيام «مجلس التعاون العربي» ويضم العراق ومصر والأردن واليمن وبدا هذا المجلس رداً على المجلس الخليجي، فإن قادة الخليج كانوا متماسكين وبدأوا في عملية بناء الكيان الخليجي الذي إنطلقت الخطوة الأولى على طريق البناء من إجتماع أبوظبي الذي أشرنا إليه. إلتزموا بما تم تثبيته في النظام الأساسي. وحيث أن صاحب الفكرة كان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت فقد تمّ كنوع من التحية له إختيار الدبلوماسي الكويتي المرموق عبد الله يعقوب بشارة كأول أمين عام للمجلس أما مقر الأمانة فبطبيعة الحال الرياض. كما كان هنالك إلتزام بدورية القمة. بعد طرْح فكرة الإنتقال بالمجلس من صيغة التعاون إلى صيغة الإتحاد حدثت حساسيات لدى البعض إنما من دون ان تؤثر على إتخاذ خطوات على طريق التكامل.

ومع أن الحرب العراقية- الإيرانية وما نشأ عنها من إلتزامات أحدثت خللاً في خطط التنمية الخليجية، إلاّ أن هذا الخلل ليس شيئاً أمام إجتهادات من طرف البعض أكثرها حساسية الإجتهاد القطري كونه إنتهى إلى أزمة حادّة بذل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد لتخفيف حدة مضاعفاتها جهوداً إستثنائية بهدف رتْق الثوب الخليجي. لكن الأمور تفاقمت وبات الخليج في عين العاصفة وهنالك تصويب متعدد الأغراض عليه. فما يفعله الإيراني والتركي والأميركي والروسي والصيني كل بأسلوب وحسب نواياه، يضع الخليج العربي في دائرة الطمع الدولي إلى درجة الجشع بثرواته. ولنا في شراهة الرئيس دونالد ترامب ما يعكس هذا الإحتمال.

> **قيام «مجلس التعاون» أثار ارتياحاً في المجتمعات العربية**



لم يبق من جيل التأسيس للكيان السياسي الخليجي الجامع، أي «مجلس التعاون» أحد بإستثناء السلطان قابوس. بات الآخرون في ذمة الله، من الملك خالد بن عبد العزيز ثم الملك فهد بن عبد العزيز ثم الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وفي ظل هؤلاء الراحلين كانت فرصة تطويق الأزمات متاحة. لكن دخول الغريب التركي والإيراني والأميركي والروسي والصيني والبريطاني والفرنسي على الخط جعل الجفاء يزداد إتساعاً وجعل دول المجلس عموماً تتبنى الخيارات الأحادية مع نسبة شكلية من التنسيق. وإلى ذلك بات المجلس الخليجي شكلاً متعاوناً لكن لكل دولة رؤيتها كما لكل دولة مشاكلها.

من هنا بات الأمل معقوداً على تفعيل «إعلان الرياض» الذي أصدرتْه القمة التاسعة والثلاثين التي إستضافها الملك سلمان بن عبد العزيز في الرياض يوم الأحد ٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٨، لجهة ترميم التشقق في الكيان الخليجي على مدى ثمانية وثلاثين قمّة عُقدت منذ قمّة التأسيس في أبوظبي يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١. وبعد هذه القمة توزّع الإنعقاد على النحو الآتي: أبوظبي ٦ قمم، الرياض ٧ قمم، المنامة ٧ قمم، الدوحة ٦ قمم، الكويت ٧ قمم، مسقط ٥ قمم والدمام قمّة واحدة.

ما إنتهت إليه القمة التاسعة والثلاثون يبعث على الإرتياح، وكانت مساحة الإرتياح ستأخذ مدى أكثر إتساعاً لو أن مشاركة دولة قطر كانت في شخص أميرها الشيخ تميم بن حمد وليس تمثيله في شخص وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان المريخي، علماً بأن الشيخ تميم كان شارك في القمة السابقة في الكويت. لعله في ضوء عدم تطرُّق «إعلان الرياض» إلى الأزمة مع قطر يُشارك في القمة المقبلة التي ستنعقد في أبوظبي وتبدأ عملية التمهيد لمشاركته بترطيب الخطاب الإعلامي الذي هو مثل الحطب يُرمى على نار مشتعلة. ومن الجائز الإفتراض أن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد سيبذل من حيث تفرمل مساعاه جهوداً حثيثة لتقريب قطر من الجمع الخليجي.

وعندما لا يأتي خادم الحرميْن الشريفيْن الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمة إفتتاح القمة التي إستضافها ويؤكد فيها على وجوب ديمومة المجلس وتعزيزه قائلاً: «إنني واثق أننا جميعاً حريصون على المحافظة على هذا الكيان وتعزيز دوره في الحاضر والمستقبل»، فإن هذا مؤشر إلى أن إستعادة قطر باتت مطلباً، كما أنها مشروع دعوة بصياغة أخوية إلى قطر بأن تعيد التمعن في رؤاها السياسية وتنفض غباراً غير سليمة نوايا ناثريه على الكيان الخليجي بقصد بعثرة أربعة عقود من التعاون والتصميم على أن يتطور المجلس إلى حالة إتحادية قريبة الشبه من الإتحاد الأوروبي... مع الأخذ في الإعتبار تميُّز المجلس الخليجي بأن الشعب واحد واللسان واحد والمذهب واحد والآمال واحدة وتلك مواصفات ليست موجودة في الإتحاد الأوروبي إلاّ أنه على درجة من التماسك رغم إختلاف الرؤى. وما يتمناه المرء للمجلس الخليجي هو الإنطلاق الثاني بعد أن تستعاد قطر ولا تأخذ بتنظيرات الأطراف الإقليمية والدولية التي تزيِّن لها محاسن صيغة الطلاق البريطاني. وعندما نقرأ قول الملك سلمان في كلمته التي إفتتح بها القمة «لقد قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجْل تعزيز الأمن والإستقرار والإنماء والإزدهار والرفاء لمواطني دول المجلس الذين هم ثروتنا الأساسية وبهم تتحقق الرؤى والآمال»، ويقول الشيخ صباح الذي إستضاف القمة السابقة «إن انعقاد هذه الدورة في موعدها المحدَّد رغم الظروف التي نمر بها يُؤكد حرْصنا جميعاً على مجلس التعاون وإستمرار آلية إنعقاد دوراته كما يُجسّد إدراكنا لأهمية ثبات المجلس وحجم الإنجازات التي تحققت لنا في إطاره وسعيْنا للحفاظ على هذه المنجزات بإعتبارها تحقيقاً وإستجابة لتطلعات وطموح أبناء دول المجلس...» ثم ينبِّه من الحملات الإعلامية مطالباً بوقفها «تجنباً لمصير مجهول لمستقبل عملنا الخليجي»... إننا عندما نقرأ عبارة الملك سلمان وتمنيات الشيخ صباح وخشيته من المجهول، فهذا يفسّر عنوان مقالنا هذا لجهة ان الخليج مجلساً وثروة وأحلاماً هو، حتى صحوة لا بدّ منها، في عين العاصفة ومستهدَفاً، وأن الثبات في وجه العواصف الإقليمية- الدولية يحتاج الى نظرة موضوعية لواقع الحال تكون في منأى عن مفردات الشماتة والتحديات. والله يهدي الذين عن رؤية ما تخبئه الأيام الآتية للمنطقة غافلون.

> **الملك سلمان: مجلس التعاون عزز الأمن والاستقرار في الخليج**

الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان في قمة الرياض

# غاز شرق المتوسط.. فرص الإستثمار في ضوء التقاطعات الجيوسياسيّة وصراع المصالح

العميد الركن
خالد حمادة

**يكتسب الحوض الشرقي للمتوسط المزيد من الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية ليس بما تمتلك دوله الناميّة من مخزون كبير من الغاز وليس لقربه من الدول الأوروبية الفقيرة المصادر، بل لأنّ دوله تعيش تحت وطأة صراعات شتى على الحدود والنفوذ والأدوار. وإذا كان البعد الإقتصادي للثروة الغازية يشكّل سبباً مشروعاً للتنافس بين دول شرق المتوسط، فإنّ البعد الجيوسياسي يشكّل الحيّز الأكبر للصراع الذي سيرسم مستقبل وحدود الإستثمار في هذه الثروة. إنّ اشتباك المصالح الدوليّة والإقليمية في الحوض الشرقي للمتوسط يربك صنّاع القرار في معظم دوله، لا سيما لبنان وسوريا وقبرص، بحيث تبدو الخيارات المطروحة للإستثمار في هذه الصناعة محدودة ودونها العديد من التّحديات.**

**ساحاول مقاربة هذه الإشكاليّة من خلال تقدير الموقف الإقتصادي والجيوسياسي لشرق المتوسط، لتبيان الخيارات المطروحة والمخاطر التي تواجه الصناعة الغازية من التنقيب والإستخراج وصولاً الى التصدير، والخروج ببعض التوصيات التي تستحق أن تكون بمتناول صنّاع القرار الحكوميين للمساهمة في وضع الإستراتيجيات الرشيدة في سبيل صناعةٍ أكثر أماناً.**

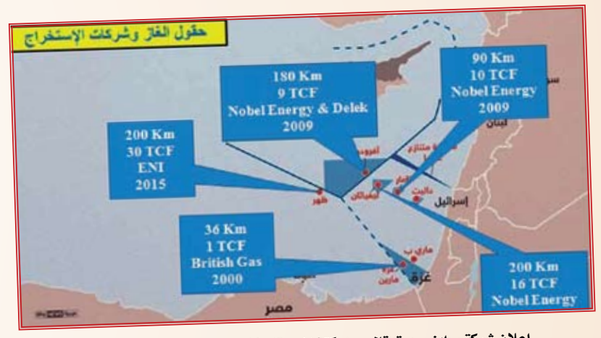


إعلان شركتي «إيني» و«توتال» عن اكتشاف حقل «كاليبسو» قبالة الساحل القبرصي

١-حقول الغاز المكتشفة والشركات النفطيّة المتنافسة:

تقدّر الإحتياطات الغازية في شرقي البحر المتوسط بـ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، ولكن الحقول التي يتمّ العمل فيها حتى الآن، لا تتجاوز مخزوناتها الـ٦٨ تريليون قدم مكعب، كما يمثّل تنافس الشركات العالمية على استحواذ حقول النفط والغاز في المتوسط واحتكار إنتاجه وجهاً من وجوه تشابك المصالح الدوليّة في المنطقة. وهي تتوزع على الشكل التالي:

☐ حقل «غزة مارين» على مسافة ٣٦ كم من شواطئ قطاع غزة، بمخزون يقدّر بـ١ تريليون قدم مكعب. إكتشفته عام ٢٠٠٠ شركة «بريتش غاز» التابعة لشركة «British Petroleum».

☐ حقل «تمار» ويقع على مسافة ٩٠ كم من شواطئ شمال (فلسطين المحتلّة)، وبعمق ١٦٥٠ متراً تحت سطح البحر بمخزون يقدر بـ١٠ تريليونات قدم مكعبة، تمّ إكتشافه في سنة ٢٠٠٩، وتعمل فيه شركة NOBEL ENERGY الأميركية.

☐ حقل «أفروديت» على بُعد ١٨٠ كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص، وبعمق ١٧٠٠ متر تحت سطح البحر، بمخزون يقدّر بـ٩ تريليونات قدم مكعب. إكتُشف في العام ٢٠٠٩، وتعمل فيه شركة ENI الإيطالية وشركة TOTAL الفرنسية، وشركة NOBEL ENERGY الاميركية.

☐ حقل «تانين»، بمخزون يقدر بـ١,٢ تريليون قدم مكعب قبالة شواطئ فلسطين المحتلّة.

☐ حقل «ليفياثان» بمخزون يقدر بـ١٧ تريليون قدم مكعبة، ويقع على مسافة ١٣٥ كم من شواطئ مدينة حيفا، وبعمق ١٦٠٠ متر تحت سطح البحر. تمّ إكتشاف الحقليّن عام ٢٠١٢، وتعمل فيه شركة NOBEL ENERGY الأميركية؟

☐ حقل «ظهر»، عام ٢٠١٥، ويُعدّ حتى اليوم، أكبر حقل غاز في البحر المتوسط بمخزون مؤكّد

٣٠ تريليون قدم مكعب. يبعد عن شواطئ مدينة بور سعيد المصرية نحو

الاتفاق المبدئي لإقامة خط أنابيب من قبرص إلى مصر

٢٠٠ كلم. وطبقاً لتقديرات شركة «ENI» فإنّها سوف تستخرج منه نحو مليار قدم مكعبة في السنة الأولى للإنتاج، لترتفع تدريجياً حتى يصل الى ٢,٥ مليار قدم مكعب في العام ٢٠١٩، وهذا الإنتاج سيشكّل نحو ٤٠٪ من إنتاج مصر من الغاز.

☐ إعلان شركة «ENI» الإيطالية وشركة «TOTAL» الفرنسية في ٨ فبراير (شباط) ٢٠١٨ عن اكتشاف في منطقة «كاليبسو» قُبالة الساحل القبرصي.(رسم رقم ١)

المخاطر الجيوسياسية، مصر وتركيا والصراع على الدور:

أفسحت الإكتشافات الغازية في شرق المتوسط المجال للتنافس السلبي حول السيطرة على خطوط التصدير نحو أوروبا، حيث إحتلّت قبرص مركز الصدارة في المناوشات الجيوسياسية. ففي حين سعت أنقرة لتأكيد حقها في غاز شمال قبرص واستعدادها لصراع جديد، ردّت مصر بحزم للدفاع عن حقوق قبرص، وإزدادت التوترات بين تل أبيب وتركيا. إكتشافات الغاز المستمرة أدّت الى ظهور مركزيّ استقطاب مصر وتركيا، تتوزع حولهما دول شرق المتوسط، وقد سعت مصر لتأكيد موقعها كوجهة أكثر كفاءة للإستثمار من خلال توقيع العديد من الإتفاقيات:

☐ الإتفاق المصري الإسرائيلي بقيمة ١٥ مليار دولار لشراء مصر الغاز من حقلي «تامار» و«ليفياثان» في إسرائيل، وقد أعلنت شركة «نوبل إنيرجي» مع شركة «ديليك دريلينج»، أنهما تعتزمان فعلاً بيع الغاز إلى شركة دولفينوس القابضة المحدودة فى مصر إبتداءً من عام ٢٠٢٠.

☐ الإتفاق المصري القبرصي الموقّع بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٩ لتزويد مصر بالغاز من حقل «أفروديت» الذي إكتشفته شركة نوبل إنيرجي. يقول وزير الطاقة القبرصي «جورجيوس لاكوتريبيس» لشبكة «بلومبرج » إنّ قبرص على وشك بيع الغاز الطبيعي لمصانع الغاز الطبيعي المُسال فى مصر، في «إدكو» و «دمياط » التي تبعد مسافة ٤٠٠ ميل (٦٤٥ كيلومترا) جنوب قبرص.



☐ توقيع إتفاق مبدئي لإقامة خط أنابيب يمتدّ من قبرص لمصر في ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١٨. (رسم رقم ٢)

☐ توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية بين قبرص واليونان وإسرائيل لمدّ خط أنابيب إلى أوروبا بالتوازي مع توقيع مذكرة مع الإتّحاد الأوروبي للإستفادة من غاز مصر بحيث يصبح تنويع مصادر التزوّد بالطاقة متاحاً لأوروبا بعيداً عن الأحاديّة الروسية.(رسم رقم ٣)

☐ أطر تعاون وتدابير ثنائيّة مستمرة بين مصر والأردن بموجب مذكّرة تعاون بين مصر والأردن والعراق لنقل الغاز والزيت الخام من العراق عبر الأردن إلى مصر.

● **أولاً: تركيا، ردود الفعل والصراع من أجل الحفاظ على الدور:**

أضحت الحدود البحرية لقبرص ساحة مواجهة بين كلّ من تركيا كقوة إقليميّة صاعدة من جهة، وتل أبيب والقاهرة من جهة أخرى. فمنذ إكتشاف الغاز قُبالة سواحل قبرص كثّفت تركيا نشاطها العسكري فى المنطقة، كما أشعلت إتفاقية ترسيم خط الحدود البحرية الموقّعة بين مصر وقبرص (اليونانية) عام ٢٠١٣، توتراً غير مسبوق بين القاهرة وأنقرة. آخر حلقات التوتر كانت في ٥ شباط /فبراير ٢٠١٨، عندما أعلن وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو، عدم إعتراف بلاده بإتّفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، ومحذّراً أنّه «لا يمكن لأي دولة أجنبية أو شركة أو حتى سفينة إجراء أيّة أبحاث علمية غير قانونية أو التنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري لتركيا».

تركيا الراغبة دائماً في تقديم نفسها على أنّها محور الربط بين منتجي الغاز فى الشرق ومستهلكي الغاز في الغرب شعرت أنّ دورها مهدّد نتيجة هذه

التفاهم الثلاثي بين قبرص واليونان وإسرائيل للاستفادة من غاز مصر

الإتفاقية. ردّة الفعل أتت عند إيقاف سفن الأسطول التركي سفينة الحفر الإيطالية «سايبم» التابعة لشركة «إيني» وهي في طريقها إلى موقع الحفر في البلوك «٣» من المنطقة الإقتصادية الخالصة في قبرص، وكثرت التحذيرات بعدها حول حرب موارد جديدة على عتبة أوروبا.

بدوره إعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنّ اليونان وقبرص والشركات الأجنبية بمواصلتها التنقيب عن الغاز قُبالة سواحل قبرص، إنما تنتهك «سيادة تركيا»، وهدّد بأنّ بلاده لن تتردد في التّدخل عسكرياً.

ما أثار المخاوف في اليونان وقبرص ولدى شركائهما في الإتّحاد الأوروبي هو ربط الموقف الرسمي التركي من التنقيب عن النفط في قبرص بدعم الوجود العسكري في شمال الجزيرة.

● **ثانياً: مصر، القدرات الدبلوماسية والجيوسياسية:**

على الجانب الآخر من منطقة الشرق الأوسط، وضعت القاهرة ثقلها وراء نيقوسيا. دافع وزير الخارجية سامح شكري، عن مشاريع التنقيب عن الغاز فى قبرص، وأكدّ أنّ الإتّفاق البحري بشأن المنطقة الإقتصادية الخالصة لا يزال ساري المفعول، وإنّ أي تحرك تركي سيعتبر هجوماً على مصر ومساساً بحقوقها السياديّة أيضاً.

في إجراء مواز، وقّعت القاهرة ونيقوسيا إتفاقاً لتحديد المناطق الإقتصادية واستكشافاً الغازُ فى البحر المتوسط. وقال المتحدث بإسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد أنّ «إتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص تتّسق وقواعد القانون الدولي، وتمّ إيداعها كإتفاقية دوليّة في الأمم المتّحدة». إضافة إلى هذه الاتفاقية فإنّ المفاوضات جارية لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان. القرار الإستراتيجي للتحوّل لمركز إقليمي للطاقة تمّ إتّخاذه وفق عوامل هامة تتمثّل فى موقع مصر على جانبيّ قناة السويس، مع إمكانية نقل وتخزين وتجارة الخام والمنتجات البترولية والغاز. تمتلك مصر حالياً طاقات تكريرية هائلة، هذا إلى جانب شبكات خطوط الأنابيب لنقل المنتجات والغاز في جميع أنحاء البلاد، كما تمتلك مصر مصنعين للغاز الطبيعي المسال على سواحل البحر المتوسط فى «دمياط» و«إدكو» مما يعظّم من دورها فى تجارة وتداول الغاز. مصر هى المركز الوحيد لتصريف غاز شرق المتوسط، بما فيها إسرائيل وقبرص، إلى أوروبا أو أي مكان فى العالم عبر محطات الإسالة المصرية.

بالإضافة إلى إعلان شركة «ديليك» الإسرائيلية للحفر عن توقيع عقد مع شركة «دولفينوس» الخاصة المصرية، لتصدير الغاز الطبيعي من حقليّ الغاز الطبيعي الإسرائيليين «تمار» و«لفياتان»، لمدة ١٠ سنوات، بقيمة ١٥ مليار دولار، انطلق الإنتاج الإسرائيلي القبرصي المشترك. ومع التوسّع في خطط تصدير الغاز الطبيعي المُسال فى مصر، بدا من الطبيعي إنشاء تحالف ثلاثي جديد مما سيحوّل مصر إلى مركز غاز دولي حقيقي. هذا الأمر سيرفع من حدّة التوتر في العلاقات بين إسرائيل وتركيا مما سيثير إهتمام الدول الأوروبية التي تبحث عن بدائل للإستيراد من خارج روسيا. (رسم رقم ٤)

● ثالثاً: لبنان وإسرائيل: تتركّز الأزمة في النزاع بين لبنان وإسرائيل على جزء من البلوك رقم (٩) الواقع عند خط الحدود بين البلدين. رفض لبنان الإتفاقية الإسرائيلية القبرصية بسبب عدم موافقته على النقطة الثلاثية بين الدول الثلاث والتي أدّت الى الإعتداء على ما يقارب ٨٥٠ كم من المنطقة الإقتصادية الخالصة الخاصة به. كذلك تركيا بدورها رفضت إتفاقية ترسيم الحدود الموقَّعة عام ٢٠١٠ بين قبرص وإسرائيل، على اعتبار أنّ الجزيرة لا يحقّ لها البدء في أيّة عمليات تنقيب طالما ظلّت أزمة إنقسامها قائمة لجزء تركي وآخر يوناني.

أحدث حلقة في مسلسل الصراع على جزء من حقل الغاز الواقع على الحدود بين لبنان وإسرائيل، كانت في ٩ فبراير/ شباط ٢٠١٨، عندما أعلن لبنان عن توقيع إتفاقيتين مع شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نوفاتك»

مصر تتحوّل إلى مركز غاز حقيقي

الروسية، للتنقيب وإنتاج النفط والغاز في البحر في البلوك ٤ والبلوك ٩ الذي يقع جزء منه في المياه المتنازع عليها مع تل أبيب.

لعل النزاع بين لبنان وإسرائيل على الغاز هو الأكثر إنحداراً نحو المواجهة العسكرية، فوزير الجيش الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، قال الشهر الماضي، إنّ «بلوك الغاز رقم ٩ هو لإسرائيل»، وهو ما اعتبره لبنان تهديداً له. مجلس الدفاع الأعلى في لبنان، أعلن بدوره أنّه يمنح «الغطاء السياسي للقوى العسكرية؛ لمواجهة أي إعتداء إسرائيلي على الحدود في البر والبحر».

رابعاً- إشكاليات وتوصيات: إنّ التهديدات والتّحديات التي يمثّلها شرق المتوسط تتجاوز حدود الإمكانيات المتوافرة لأي من دوله، وهي تستلزم تقديراً للموقف بطريقة واقعية لتوزيع المهام والمسؤوليات. لا يزال صنّاع القرار في لبنان دون مستوى مواكبة ما يجري، ودون مستوى الإلمام الشامل بكيفية التعامل مع المتغيّرات الإقليمية.على صنّاع القرار أن يدركوا أنّ الأمر يحتاج الى ما يتجاوز عقوداً للبحث والإستكشاف وقوانين الشفافية، وأنّه لا يمكن إستثمار الغاز في لبنان دون الدخول في إحدى حلقات التعاون الإقليمي للإجابة على الإشكاليات التالية:

أولاً: كيف يُمكن حماية المنشآت الغازية في المنطقة الإقتصادية الخالصة في ظلّ هذا الصراعات الإقليمية ؟

ثانياً: ما هي حسنات وسيئات إنضمام لبنان الى منظومة إسالة الغاز الطبيعي في مصر (قبرص- إسرائيل-اليونان) وهل يُمكن فصل الإستثمار في الغاز عن الصراع مع إسرائيل؟

إنّ لبنان مدعو الى التواصل مع دول حوض المتوسط ولا سيما مصر لبحث موضوع الإنضمام لمشروع شبكة الأنابيب لنقل الغاز اللبناني الى معامل الإسالة المصرية، وحماية المنشآت الغازية وأنابيب النقل وتطوير القدرات والمهارات التقنية الوطنية في مواقع التنقيب والإستخراج.

# يهودية الدولة وخيار الدولة

**يواجه الفلسطينيون بصلابة الإغراءات والضغوطات والإملاءات المتعدّدة، الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، حتى لا يصابوا بنكبة ثانية، بعد أكثر من مئة عام على «وعد بلفور» المشؤوم.**

**ويتمسّكون بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة، وعاصمتها القدس الشريف، وبالقرار ١٩٤، القاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، التي اقتُلِعوا منها.**

**هذا في وقت يسعى فيه الكيان الإسرائيلي إلى شرعنة يهودية الدولة العنصرية، عبر قوانين وقرارات داخلية، وفي طليعتها من «الكنيست»، تحمل مضامين عنصرية وإحتلالية واستعمارية، تضرب عرض الحائط الديمقراطية والقوانين والمواثيق الدولية.**

هيثم زعيتر

يُشكل الإصرار الفلسطيني كابوساً لدى مَنْ يحاول شطب القضية، وحقيقة لا يستطيع أحد أنْ يخذلها أو يعتدي عليها، طالما أنّ أصحاب القضية والقرار، لا يوافقون على أي حلول مطروحة تستهدف شطب قضيتهم.

وتتذر النوايا الإسرائيلية والعقيدة العنصرية التوسّعية، بخطر وتهديد مستمرّ، ليس فقط على الوجود الفلسطيني، بل وعلى شعوب المنطقة ودولها، وعلى السلام والأمن القومي لبلدانها.

ويركّز الإحتلال بشكل أساسي على مناقشة الترتيبات الأمنية، لأنّه يحاول الإطباق على القدس كاملة، ولا يُقرُّ بوجود دولة فلسطينية، ولا ترسيم الحدود ولا عودة اللاجئين، فهو يسعى إلى تعزيز الاستيطان، واستجلاب اليهود من العالم، لأنّه يُدرك المسألة الديمغرافية، التي تُشكّل أكبر معضلة للأمن القومي الإسرائيلي والاستمرارية، في وقت يحتاج فيه إلى تعزيز الوجود العسكري والاقتصادي.

ويمعن الإحتلال بإصدار القوانين العنصرية، مستغلاً الغطاء الدولي الذي تأمن بالانحياز الأميركي الكامل – غير المسبوق بين الرؤساء الأميركيين كافة، منذ العام ١٩٤٨– بإعلان الرئيس دونالد ترامب اعترافه بالقدس الموحّدة عاصمة للكيان الإسرائيلي (٦ كانون الأول ٢٠١٧)، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها (١٤ أيار ٢٠١٨)، تزامناً مع احتفال الكيان الإسرائيلي بقيام دولته قبل ٧٠ عاماً.

وثبت انحياز الفريق المساعد للرئيس ترامب لصالح التطرّف اليهودي، والذي يقوده مستشاره وصهره جاريد كوشنير، ومبعوثه إلى منطقة الشرق الأوسط جيسون غرينبلات والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريديان.

إبنة الرئيس الأميركي ترامب، إيفانكا خلال افتتاح السفارة الأميركية في القدس المحتلة بعد نقلها من تل أبيب

واستغلت سلطات الإحتلال، الضغوطات والقرارات التي قامت بها الإدارة الأميركية ضد القيادة الفلسطينية من خلال:

– إغلاق مكتب «منظّمة التحرير الفلسطينية» في واشنطن (١٠ أيلول ٢٠١٨)، بعد رفض تجديد الترخيص له (١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧).

– وقف دعم «الأونروا»، البالغة حوالى ٣٦٥ مليون دولار من أصل الموازنة العامة البالغة ١,٢ مليار دولار – أي ربع الموازنة (٣١ آب ٢٠١٨).

– تجميد المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وليس آخرها وقف تحويل ٢٠٠ مليون دولار أميركي كانت تدفعها (٢٥ حزيران ٢٠١٨).

– وقف المساعدات إلى مستشفيات فلسطينية في مدينة القدس كانت تقدمها وتبلغ قيمتها حوالى ٢٠ مليون دولار أميركي (٩ أيلول ٢٠١٨).

– وجاء ذلك بعدما كان الكونغرس قد اتخذ قراراً بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، بذريعة أنّها تدفع الأموال لعائلات فلسطينيين حكم عليهم الكيان الإسرائيلي أو اعتقلهم، إثر تنفيذ عمليات (٣ كانون الأول ٢٠١٧).

– تقليص المساعدات إلى الأمم المتحدة للعام المالي ٢٠١٨–٢٠١٩ والبالغة ٢٨٥ مليون دولار أميركي، علماً بأنّ الولايات المتحدة كانت تدفع ٣,٣ مليارات دولار أميركي سنوياً – أي ما نسبته ٢٢٪ من ميزانية المنظّمة الأممية.

– وقف المساعدات التي كانت تقدمها إلى عدد من الدول، بعدما صوّتت لصالح فلسطين في الأمم المتحدة، والضغط على دول لتخفيض حجم مساعداتها.

– تهديد «المحكمة الجنائية» بإجراءات في حال استهداف تحقيقاتها أشخاصاً من الولايات المتحدة أو «إسرائيل» أو حلفاء.

– إقرار قانون جديد يتيح لمواطنين أميركيين أصيبوا أو لحقت بهم أضرار، أو قتل أحد أقاربهم في عمليات، أن يقدموا شكوى ضد أي دولة أو منظمة تحصل على مساعدات من الولايات المتحدة.

ووجه ١١٢ عضواً في الكونغرس رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو طالبوه فيها بالتراجع عن قرار وقف دعم «الأونروا»، ووقف دعم مستشفيات مدينة القدس المحتلة، على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار المنطقة، ويقوض قدرة الولايات المتحدة على تسهيل المفاوضات.

ويراهن الإحتلال على الوقت، لتمرير مخطّطاته، وفرض أمر واقع من خلال التغيير الجغرافي والديمغرافي، مستغلاً الخلاف الفلسطيني الداخلي، والانشغال العربي، ومستفيداً من الانحياز الأميركي اللامتناهي، حيث أقر العديد من القوانين في «الكنيست»، وفي طليعتها:

– «قانون القدس الموحّدة»، الذي يقتضي موافقة ٨٠ عضو «كنيست» على أي قرار للإنسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة بدلاً من أغلبية النصف زائداً واحداً من أصل ١٢٠ نائباً التي كان معمولاً بها (١ كانون الثاني ٢٠١٨).

– «قانون القومية» (١٩ تموز ٢٠١٨)، والذي يُعتبر أخطر القوانين العنصرية وما يتضمّنه من مخاطر، ويكرّس «إسرائيل دولة يهودية»، مستهدفاً الوجود الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، بتنفيذ سياسة التطهير العرقي، حيث عمل على تجزئة المواطنين إلى درجتين:



– الأولى: لليهود.

– الثانية: للعرب.

وقد جوبه القانون العنصري، بسلسلة تحركات ومسيرات، وبينها تنفيذ الفلسطينيين إضراباً عاماً شمل أراضي فلسطين التاريخية، المحتلة في العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وأماكن تواجد الشتات الفلسطيني، وهو الإضراب العام الأول الشامل منذ الإضراب العام في ثورة ١٩٣٦ (١ تشرين الأول ٢٠١٨).

– استمرار الإحتلال تشريع البناء في المستوطنات في القدس والضفة الغربية في محاولة لتقطيع أوصال هذه المناطق، واقتلاع أهالي عدد منها تُعيق التمدّد بين المستوطنات، أو وصل مناطق يسيطر عليها الإحتلال، وفي طليعة ذلك الخان الأحمر، الذي يؤدي إلى فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وسرقة الأراضي والتجريف وهدم الممتلكات تحت حجج واهية، وتأمين الحماية للمستوطنين خلال اعتدائهم على الفلسطينيين.

ويركز الإحتلال على معركة القدس من خلال:

– تكثيف دخول المستوطنين إلى باحات المسجد الأقصى المبارك، في محاولة لتغيير الواقع القائم حالياً، وتكريس التقسيم الزماني والمكاني، على غرار ما يجري في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وهو ما يُوَاجه بصمود المقدسيين.

– إصدار قوانين وتشريعات، وفرض ضرائب تستهدف المقدسيين في محاولة للسيطرة وسرقة ممتلكاتهم بعد رفضهم بيعها، في محاولة لتقليص عدد المقيمين منهم، والاحتيال بطرق غير مشروعة للشراء، والتضييق على من يواجه ذلك، وفي طليعتهم محافظ القدس عدنان غيث، خاصة بعد توقيف السلطة الفلسطينية أشخاصاً متواطئين في عملية تسريب الأراضي، وإعدام أحمد سلامة بإطلاق النار عليه في جلجولة (٧ كانون الأول ٢٠١٨)، وسبقه رفض المفتي الشيخ عكرمة صبري الصلاة على أحد بائعي الأراضي علاء قرقش في المسجد الأقصى ودفنه في المقبرة الإسلامية (٤ تشرين الثاني ٢٠١٨)، حيث وافق الحاخام الأشكينازي الأكبر في القدس أرييه ستيرن، على دفنه في قطعة أرض في مقبرة غير رسمية لليهود بالقرب من قرية النبي صالح.

– قرصنة أموال الأسرى وعائلات الشهداء الفلسطينيين، بخصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة للأسرى وذويهم، وذلك من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الإحتلال لصالح السلطة، وتشديد فرض عقوبات على منفذي العمليات البطولية وعائلاتهم، واحتجاز جثامين الشهداء، وإصدار أحكام جائرة بحق الأسرى، وتمديد الإعتقال الإداري.

– التضييق على الكنائس المسيحية بفرض غرامات على الأملاك العائدة لها، حيث أغلق رجال الدين المسيحيون «كنيسة القيامة» في القدس (٢٥ شباط ٢٠١٨)، في خطوة غير مسبوقة، قبل أن يعود الإحتلال عن قراره.

– حث دول على نقل سفاراتها إلى القدس الموحدة.

– التعامل مع مؤسسات «الأونروا» في القدس بأنها (جهة أجنبية غير مرحب بها)، في محاولة لإقتلاعها من المدينة المقدسة، تمهيداً لإلغائها والاستئثار بالمهام التي تقوم بها.

لكن تفجر الخلاف داخل «الكنيست» بعدما جاهر نتنياهو بالقانون العنصري، والهجوم على السلطة الفلسطينية والرئيس عباس في افتتاح دورتها الشتوية (١٥ تشرين الأول ٢٠١٨).

كما كان للقرار بشأن التعامل مع تطورات الوضع في قطاع غزة انسحابه على خلافات داخل الحكومة المتطرفة، فقدم وزير دفاع الإحتلال أفيغدور ليبرمان استقالته من منصبه (١٤ تشرين الثاني ٢٠١٨)، بعد قرار «الكابينيت» وقف حملته العسكرية ضد غزة.

وكان من تداعيات الخلافات الإسرائيلية، قرار «الكنيست» حل نفسه (٢٦ كانون الأول ٢٠١٨)، ليشكل مفاجأة لها الكثير من الدلالات في توقيتها.

فقد كان نتنياهو يسعى لتجنب الوصول إلى مثل هذه الخطوة، بانتظار انتخابات عامة تجرى بشكل طبيعي نهاية العام ٢٠١٩، خاصة أنه أراد أن يثبت أنه الأقوى، وأن ما يُمكنه تحقيقه يفوق إمكانية أي كان من الوصول إليه، فهو استطاع تحسين علاقات الكيان الإسرائيلي مع أكثر من جهة خارجية، وتميز علاقته مع ترامب، لكن التطورات الأخيرة التي واجهها شخصياً، والكيان الإسرائيلي بشكل عام، أدت إلى الإسراع بحل «الكنيست»، والتوجه إلى انتخابات مبكرة في ٩ نيسان ٢٠١٩، وهو أراد من ذلك:

– إظهار نفسه بأنه هو من اتخذ قرار حل «الكنيست» حتى لا يضطر إلى القيام بذلك تحت ضغط الإئتلاف الحكومي، وتهديدات أحزاب الحريديم بحلها، بعد الخلافات الحادة بشأن «قانون التجنيد».

– الهروب من الإدانة في ملفات الفساد الأربعة التي تلاحقه، بعدما

الرئيس محمود عباس يلقي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

## «عباس لـ«اللواء»: الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس وليس في القدس»

باشر المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت، عقد جلسات استماع بشأنها، وتصويره للأمر وكأنه سياسي بهدف تعزيز شعبيته.

– السعي إلى التطبيع مع دول عربية وإسلامية، استباقاً لإعلان ترامب «صفقة القرن»، وإن كانت منحازة للكيان الإسرائيلي، وستكون لديه ذريعة للطلب منه تأجيل الإعلان عنها إلى ما بعد الإنتخابات وتشكيل الحكومة المقبلة، في وقت يواصل تنفيذ مخططاته التهويدية.

– التوجه إلى انتخابات مبكرة تتيح له أن يبقى الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة المقبلة، في ولاية خامسة له في الحكم، لأنه ستكون هناك صعوبة أمام الكتل المعارضة للتوافق على برنامج سياسي، وعدم التوافق على مرشح بديل عنه، وشرذمة المعارضة لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة، التي سيتعاون معها لتشكيل الحكومة.

ويستغل نتنياهو أيضاً الظروف بشأن، عدم الإستقرار في الضفة الغربية، والوضع المتوتر على حدود قطاع غزة، واستمرار الاشتباك مع سوريا والحديث عن أنفاق «حزب الله» من لبنان التي تصل إلى شمالي فلسطين المحتلة.

– الخشية من إجراءات قضائية دولية، جراء الجرائم التي ارتكبها الإحتلال اغتيالاً للفلسطينيين أو توغل الاستيطان.

وبعدما تتعامل الإدارة الأميركية والكيان الإسرائيلي، وكأنّ ملف القدس قد أُزيل عن الطاولة – على الرغم من أن كل القرارات الدولية تعتبر القدس مدينة خاضعة للإحتلال الإسرائيلي – فإن تركيز إدارة البيت الأبيض واليمين المتطرف، هو على البند الثاني، المتعلق بملف اللاجئين الفلسطينيين، حيث يهدف الإحتلال إلى شطب حق عودتهم، وتوطينهم في أماكن تواجدهم، وتحويل ملفهم إلى «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، التي أُنشئت بعد نكبة فلسطين (١٤ كانون الأول ١٩٥٠).

لكن، جاء رد العديد من الدول على القرار الأميركي بوقف التقديمات إلى «الأونروا» بزيادة مساهماتها، والتعهد بزيادة حصص تمويلها إلى الوكالة الدولية.

في المقابل، فإنّ السلطة الفلسطينية تتطلّع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً للقرار الدولي ١٩٤، وتعتمد القوى الفلسطينية، سياسة ميدانية في المقاومة الشعبية – والمسلّحة حيث أمكن – لإفشال مخطّط الإحتلال، الذي لا يُقر بدولة فلسطينية، بل مناطق مقطعة الأوصال، عزل بعضها عن البعض الآخر ودون اتصال جغرافي.

وتتكثّف التحرّكات الفلسطينية على أكثر من صعيد، داخلياً بتصعيد المقاومة الشعبية، وفي قطاع غزّة بتكثيف

فلسطينيون يرشقون قوات الإحتلال الإسرائيلي بالحجارة خلال مسيرات العودة في غزّة، وفلسطينية بالزي الوطني تمدهم لوجستياً

مسيرات العودة باتجاه الشريط الشائك على الحدود الجنوبية للقطاع، التي انطلقت منذ ٣٠ آذار ٢٠١٨، وبلغت في الجمعة الأخيرة (٢٨ كانون الأول ٢٠١٨) الرقم ٤٠، وأدت إلى سقوط ١٢٧ شهيداً وأكثر من ١٤٧٠٠ جريح، واستعدادات المقاومة للرد على أي عدوان إسرائيلي.

والطلب الفلسطيني من المدعية العامة لدى «المحكمة الجنائية الدولية» فاتو بنسودا، فتح «تحقيق فوري» في جرائم الإحتلال التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني.

وتواصل القيادة الفلسطينية اتصالاتها لتجسيد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة على أرض الواقع، واكتساب العضوية الكاملة، الذي ستتقدم بطلبه هذا العام، والحصول على المزيد من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، ومواصلة الدخول إلى المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية، وهو ما أزعج الإدارة الأميركية، التي انسحبت مع الكيان الإسرائيلي من «اليونسكو».

وجاء إطلاق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، «قمة القدس» على «القمة العربية» الـ٢٩ التي عقدت في مدينة الظهران في المملكة العربية السعودية (١٥ نيسان ٢٠١٨)، ليؤكد أن القضية الفلسطينية ما زالت في صدارة الاهتمام العربي.

وسجل دخول الرئيس عباس إلى قاعة الأمم المتحدة هذه المرة، مفارقة عن المرات السابقة بانتخابه رئيساً لمجموعة ٧٧ والصين التي تضم ١٣٤ دولة (٢٧ أيلول ٢٠١٨)، وهو ما شكل صفعة لترامب ونتنياهو، بما يعني من أهمية انتخاب فلسطين لرئاسة المجموعة، قبل أن تعود وتتخذ قراراً بمنحها صلاحيات استثنائية تواكب متطلبات المرحلة بـ١٤٦ صوتاً (١٦ تشرين الأول ٢٠١٨).

كما سجلت زيارة وفود هامة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، في طليعتها:

– من الأمير ويليام دوق كامبريدج، نجل ولي عهد بريطانيا، لتكون الأولى لمسؤول رفيع ممثل عن العائلة المالكة في بريطانيا، زار رام الله والقدس الشرقية باعتبارها عاصمة دولة فلسطين (٢٧ حزيران ٢٠١٨)

– رئيس جمهورية البوسنة والهرسك بكر عزت بيجوفيتش، إلى القدس والضفة الغربية (٢٩ و٣٠ آب ٢٠١٨).

كذلك استكمال تفعيل الحياة في المؤسسات الفلسطينية عبر عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الـ٢٣ نهاية نيسان ٢٠١٨، وبداية أيار ٢٠١٨، وحملت اسم «دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية»، أعاد خلالها انتخاب الرئيس عباس رئيساً لدولة فلسطين وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة وإعادة تشكيل المجلس المركزي الفلسطيني، الذي عقد جلستين:

– الدورة الـ٢٩ وحملت اسم: «دورة الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة» (١٥ آب ٢٠١٨).

– الدورة الـ٣٠، وحملت اسم: «الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية» (٢٨ تشرين الأول ٢٠١٨).

واتخذ المجلس المركزي في جلسته الثانية، قرارات هامة ضمن ٢٢ بنداً، كان في طليعتها تشكيل لجنة برئاسة الرئيس عباس، وتضم أعضاءً عن اللجنة التنفيذية للمنظّمة والحكومة واللجنة المركزية لحركة «فتح» والأجهزة الأمنية، مهمّتها متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس المركزي، وفي مقدمها:

– استمرار مقاطعة سياسة إدارة الولايات المتحدة، الهادفة إلى تنفيذ «صفقة القرن» بهدف تصفية القضية الفلسطينية، والعودة عن القرارات الجائرة، التي اتخذتها لصالح الكيان الإسرائيلي، بما يؤكد شراكتها مع الإحتلال.

– وعلى صعيد العلاقة مع الإحتلال، أكد المجلس وقف التنسيق الأمني والاقتصادي والسياسي معه، وتعليق الاعتراف بدولة الإحتلال، إلى حين اعترافها بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

– وبشأن المصالحة الفلسطينية، مطالبة «حماس» بإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ ما اتُّفِقَ عليه في القاهرة (١٢ تشرين الأول ٢٠١٧)، استناداً إلى اتفاق المصالحة الموقّع (٤ أيار ٢٠١١) في القاهرة، وتذليل العقبات التي اعترضت تمكين حكومة الوفاق الوطني من تسلّم مهامها كافة في غزّة، كما في الضفة الغربية، خاصة بعدما كانت الأوضاع قد تأزمت بعد نجاة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله ورئيس المخابرات العامة اللواء ماجد فرج من محاولة إغتيال، باستهداف الموكب أثناء التوجّه لزيارة قطاع غزّة (١٣ آذار ٢٠١٨).

دعوة الدول العربية إلى الالتزام بـ«مبادرة السلام العربية»، التي تمَّ إقرارها في «قمة بيروت» في آذار ٢٠٠٢، ببنودها كاملة، وليس البدء من البند الأخير، بالتطبيع دون التزام الإحتلال بتنفيذ ما هو مطلوب منه.

واتخذت المحكمة الدستورية العليا (١٢ كانون الأول ٢٠١٨) قراراً بحل المجلس التشريعي الفلسطيني والدعوة لإجراء الإنتخابات التشريعية خلال ٦ أشهر.

هذا فيما، تواصلت عمليات المقاومة الشعبية، موجهة رسائل للعدو بأن الفلسطيني ما زال يتحكم بتنفيذ ما يقرره، وفي هذا الاطار أتت عمليتا أحمد نصر جرار (٢٦ عاماً)، (٩ كانون الثاني ٢٠١٨) و«بركان» التي نفذها أشرف وليد سليمان نعالوة (٢٣ عاماً)، (٧ تشرين الأول ٢٠١٨).

وعلى الرغم من هدم الإحتلال لمنازل منفذي العمليات، إلا أن ذلك لم يثنهم عن مواصلة نضالهم وعملياتهم البطولية ضد الإحتلال.

من جهته، استغرب الرئيس عباس في تصريح خاص لـ«اللواء»، «استمرار الحديث عن أن الإدارة الأميركية، ستعلن عن صفقة، لأنه في الحقيقة لا توجد صفقة، فالأميركان قدموا وقالوا ما عندهم، ولم يبقَ شيء لديهم يتحدثون عنه، فهم اعتبروا أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لـ«إسرائيل»، ويريدون إنهاء ملف اللاجئين ولا يعترفون بالحدود ولا الأرض».

وشدد الرئيس الفلسطيني على أننا «لن ننتظر ما سيقبلون عليه، فنحن رفضنا جملة وتفصيلاً ما قدم لنا، ولا نقبل إلا بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وليس في القدس، وعودة اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤، ولن نقبل حلاً اقتصادياً، بل سياسياً وأمنياً بشكل متلازم»، مؤكداً أن «الإحتلال الإسرائيلي يعاني عزلة دولية بسبب عدوانه وسياسته العنصرية، ولم تنجح محاولاته بمنع دخول فلسطين إلى محافل ومؤسسات دولية».

**«نتنياهو حل «الكنيست» هروباً من ملفات الفساد وقطع الطريق على خصومه»**

الملك سلمان يضع الحجر الأساس لـ«القدية»

## السعودية على عتبة مرحلة جديدة وطموحة

# مشاريع رؤية ولي العهد «٢٠٣٠» تنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة

**يلاحظ زوّار السعودية هذه الأيام أن المملكة على عتبة مرحلة جديدة وطموحة في تاريخها الحديث، ستنقلها إلى مصاف الدول المتقدمة خلال العقد المقبل، وفقاً لرؤية 2030 التي أطلقها الأمير محمّد بن سلمان عام 2017، حيث لا تتوقف عملية التطوير والتنمية في المملكة العربية السعودية عند حدود، لأنها تطال كل جوانب الحياة، مما يجعل البلاد نقطة جذب عالمية، ومحط أنظار العالم، لأنها تكون وطن الاستثمارات وواحات للجمال والثقافة والرياضة والترفيه والابداع.**

**ففي 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان مشروع «نيوم»، الذي يصب في إطار التطلعات الطموحة لرؤية «2013» الذي يحول المملكة إلى إنموذج رائد على المستوى العالمي سيكون ذا تقنية عالية وغير مسبوق، وستكون «نيوم» مدينة حالمة بكل ما في الكلمة من معنى.**

**الرياض - رسالة خاصة**



أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سيتم استثمارها في «نيوم» من قبل صندوق الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى مستثمرين سعوديين وعالميين، وبالتالي، فإن مشروع «نيوم» سيتميز بأنه سيكون الأكثر كفاءة عالمية، وخصوصاً ان المشروع الحلم، يتميّز بموقع استراتيجي يؤهله لأن يكون نقطة تلاق وتواصل بين المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركيا.

فعلى مساحة ٢٦ ألف و٥٠٠ كيلومتر مربع في شمال غرب المملكة يقع المشروع ويطل من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول ٤٥٨ كيلومتراً، وتحيطه الجبال بارتفاع ألفين و٢٠٠ متر من جهة الشرق.

وإلى ذلك، فإن الموقع يعتبر محوراً يربط قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا، بما يُمكن ٧٠ بالمائة من سكان العالم الوصول إلى الموقع خلال ثماني ساعات كحد أقصى.

وستعزز مكانة الموقع لأنه يكون المدخل الرئيسي لجسر الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي يربط بين قارتي آسيا وافريقيا، مما يعني انه ستكون له قيمته ودورة ومكانته الاقتصادية الكبرى، علما ان مشروع «نيوم» سيمتد على أراضٍ داخل الحدود الأردنية والمنطقة، يحيث سيكون أول منطقة خاصة تمتد بين ثلاث دول، وبمنزلة نقطة ربط للمحاور الاقتصادية، مما يجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية إليه، مما سيسهم على المدى الطويل في الحصول على عوائد ضخمة تسهم في تعزيز اقتصاديات المملكة وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

ويركز مشروع «نيوم» على ٩ قطاعات، وهي:

- مستقبل الطاقة والمياه، مستقبل التنقل، مستقبل التقنيات الحيوية، مستقبل الغذاء، مستقبل العلوم التقنية والرقمية، مستقبل التصنيع المتطور، مستقبل الإعلام والانتاج الإعلامي، مستقبل الترفيه، ومستقبل المعيشة، الذي يمثل الركيزة الأساسية لبقية القطاعات.

### الحرم المكي

ومن المشاريع الهامة والكبرى التي سيقوم بها «صندوق الاستثمارات العامة كشفه عن تأسيس شركة «رؤى الحرم المكي» بهدف تطوير مشاريع تسهم في رفع الطاقة الاستيعابية، لاستضافة الاعداد المتزايدة عاماً بعد عام للزوار الوافدين لأداء مناسك الحج والعمرة، والنهوض بمستوى قطاع الضيافة وجودة الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام، وفق أفضل المقاييس والمعايير العالمية.

«رؤى الحرم المكي»، يأتي تأسيسها بما يتوافق مع «رؤية المملكة ٢٠٣٠» الرامية إلى رفع الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن، وإثراء رحلاتهم الدينية والثقافية، والافساح في المجال لأكبر عدد من المسلمين لزيارة المسجد الحرام وأداء شعائر الحج والعمرة، وبهذا فإنه يتوقع أن يتجاوز عدد زوّار مكة المكرمة ٣٠ مليون زائر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

الجدير بالاشارة، أن هذا المشروع يقع شمال المسجد الحرام على مساحة ٨٥٤ ألف متر مربع، ويهدف إلى تطوير نحو ١١٥ مبنى تتسم بتصاميم عمرانية متنوعة تحاكي الطراز المكي، وتوفير طاقة استيعابية فندقية لنحو ٣١٠ آلاف نزيل في اليوم في نحو ٧٠ ألف غرفة فندقية، بالاضافة إلى توفير نحو ٩ آلاف وحدة سكنية، ونحو٣٦٠ ألف متر مربع من المساحات التجارية، وتخصيص مساحات للصلاة لأكثر من ٤٠ ألف مصل، علماً أن أبعد نقطة في المشروع تبعد عن الكعبة المشرفة

الأمير محمّد في مؤتمر دافوس، الرياض

مساحة ألف و٤٣٠ متراً فقط.

تمّ إطلاق ورشة العمل في هذا المشروع عام ٢٠١٨، وسيتم تشغيله عام ٢٠٢٤، ومن فوائده انه سيخلق أكثر من ١٦٠ ألف وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠ وسيسهم بنحو ٨ مليارات ريال سنوياً، وسيرفع مستوى التطوير العمراني في المنطقة المحيطة بالمسجد الحرام ليكون من أفضل النماذج العالمية.

### «رؤى المدينة»

سبق لـ«صندوق الاستثمارات العامة» أن أعلن عن تأسيس شركة «رؤى المدينة» وهي شركة تطوير عمراني تهدف إلى تعزيز جاهزية منطقة المسجد النبوي، واستضافة أكبر عدد من زوّار المدينة المنورة وتوضح التقديرات الأولية أن من المتوقع أن يصل إجمالي عدد زوّار المدينة المنورة إلى ٢٣ مليون زائر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

أما خطة المشروع، فتقوم على تطوير منطقة شرق المسجد النبوي البالغ مساحتها مليون و٣٠٠ ألف متر مربع ، وتطوير الطاقة الاستيعابية

جانب من مخطط مدينة الطاقة

مشاريع سكة الحديد
تربط مناطق المملكة

مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في الرياض

الفندقية بإضافة تقدر بنحو ٢٤٠ ألف نزيل في اليوم الواحد في نحو ٨٠ ألف غرفة فندقية وتوفير نحو ٥٠٠ وحدة سكنية. إضافة إلى مساحات للصلاة تتسع لأكثر من ٢٠٠ ألف مصل، علماً أن أبعد نقطة من المشروع تقع على بعد نحو ألف متر من شرق المسجد النبوي.

ولهذا المشروع فوائد كبرى وهامة أبرزها: بناء شراكات استراتيجية وتوفير فرص استثمارية مجدية لمشاركة المستثمرين والقطاع الخاص، كما أن المشروع يراعي قدسية المسجد النبوي الشريف عبر إيجاد منظومة متكاملة لمسارات المشاة مفصولة عن حركة المركبات واستحداث محطات للنقل تقع على نهاية ممرات المشاة.

يذكر انه يتوقع ان يوفّر هذا المشروع ٢٠٠ ألف وظيفة، وإضافة ما يقدر نحو ٧ مليارات ريال إلى الناتج المحلي في العام.

الجدير بالذكر، ان هذا المشروع سيتم تشغيله في العام ٢٠٢٣م.

## جدّة داون تاون

لقد أعلن «صندوق الاستثمارات» في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ عن مشروع إعادة تطوير الواجهة البحرية في وسط كورنيش مدينة جدّة، بهدف تحويلها إلى منطقة حيوية ووجهة سياحية وسكنية وتجارة فريدة من نوعها، لتصبح «جدّة داون تاون الجديدة».

«جدة داون تاون»، هدفه تهيئة بيئة جاذبة ومتميزة تسهم في تطوير مدينة جدّة وطموحاتها، لتكون ضمن أفضل مئة مدينة في العالم، وسيسهم هذا المشروع في تطوير منطقة حيوية مناسبة للترويح عن النفس والترفيه والتسوق، بما يجعلها وجهة فريدة لمختلف فئات المجتمع من السكان والزوار.

وترتكز خطة المشروع إلى تطوير مسطحات البناء بأكثر من خمسة ملايين متر مربع، تتسع لأكثر من ٥٨ ألف نسمة، وتحتوي المنطقة السكنية على ١٢ ألف وحدة سكنية تمثل ٤٢ بالمئة من مساحة المشروع، وتمثل مناطق التجزئة والترفيه ٣٥ بالمئة من مساحة المشروع، ومنطقة المكاتب ١٢ بالمئة، ومنطقة الضيافة تغطي ١١ بالمئة من مساحة المشروع.

كما سيكون في هذا المشروع ست مناطق رئيسية هي: مناطق ومراكز للانشطة الثقافية والاجتماعية، مراكز لانشطة الأعمال والابتكار، النشاطات التجارية والتسوق، الحدائق والمنتزهات الترفيهية والنشاطات الرياضية، الضيافة والفنادق والمنتجعات، الشاطئ والنشاطات البحرية والتنزه ومرسى للقوارب واليخوت الخاصة ويبلغ إجمالي قيمة الاستثمار في هذا المشروع نحو ١٨ مليار ريال على مدى عشر سنوات وسيسهم في إيجاد أكثر من ٣٦ ألف فرصة عمل، علماً انه يجري حالياً التخطيط لوضع حجر الأساس لهذا المشروع خلال الربع الاول من ٢٠١٩، ويزمع افتتاح المرحلة الأولى منه في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢.

## مشروع البحر الأحمر.. منتجعات سياحية استثنائية

أعلن ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الأمير محمّد بن سلمان في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٧، عن إطلاق مشروع سياحي عالمي في المملكة تحت مسمى مشروع البحر الأحمر، يقام على أحد أكثر المواقع الطبيعية جمالا وتنوعا في العالم، بالتعاون مع أهم واكبر الشركات العالمية في قطاع الضيافة والفندقة، لتطوير منتجعات سياحية استثنائية.

وسيسهم مشروع البحر الأحمر في إحداث نقلة نوعية في مفهوم السياحة وقطاع الضيافة حيث ستتاح للزوار فرصة التعرف على الكنوز الخفية في منطقة مشروع البحر الأحمر، ويشمل ذلك محمية طبيعية لاستكشاف تنوع الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة، وسيتمكن هواة المغامرة من التنقل بين البراكين الخاملة الواقعة إلى جوار منطقة المشروع، وعشاق الغوص من استكشاف الشعاب المرجانية الوفيرة في المياه المحيطة به.

وتحكم المشروع معايير جديدة تطمح للارتقاء بالساحة العالمية عبر فتح بوابة البحر الأحمر امام العالم، من أجل التعرف على كنوزه وخوض مغامرات تجذب السيّاح محلياً وإقليمياً وعالمياً على حدّ سواء، ليكون المشروع مركزاً لكل ما يتعلق بالترفيه والصحة والاسترخاء، ونموذجاً متكاملاً للمجتمع الصحي والحيوي.

اما مميزات هذا المشروع فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- يضم أكثر من ٥٠ جزيرة طبيعية بين مدينتي أملج والوجه، ويبعد مسافات قليلة من منطقة حرة الرهاة إحدى المحميات الطبيعية في المملكة والبراكين الخاملة.

□ إلى جانب المشروع، تقع آثار مدائن صالح التي تمتاز بجمالها العمراني وأهميتها التاريخية الكبيرة.

ولهذا المشروع قوانين خاصة تقوم على:

- تحديد سقف أعلى لعدد الزائرين للتواجد بالمنطقة في آن معاً تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية في مجال السياحة والآثار، ووضع قوانين وآليات تخص الاستدامة البيئية، حيث سيتم المحافظة على الموارد الطبيعية وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وفي تطوير هذا المشروع كمنطقة خاصة، ستطبق فيها الأنظمة وفقاً لأفضل الممارسات والخبرات العالمية، لتحقيق أهداف هذا المشروع في جلب استثمارات مباشرة وجديدة إلى المملكة، وجذب وإعادة توجيه مصروفات السياحة السعودية إلى الداخل، واستقطاب أهم الأسماء الرائدة عالمياً في قطاعي السياحة والضيافة، وتوفير المزيد من القيمة المضافة لزوار المشروع، وتعزيز المكاسب الاقتصادية للمملكة.

اما لجهة التمويل، فإن «صندوق الاستثمارات العامة سيضخ الاستثمارات الأولية وسيتم فتح المجال لعقد شراكات مع أبرز الشركات العالمية، وسيتم وضع حجر الأساس لهذا المشروع في الربع الأوّل من عام ٢٠١٩، وسيتم الانتهاء من المرحلة الأولى منه في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢م.

قدية.. أكبر مدينة ثقافية رياضية ترفيهية

رعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مساء ٢٨ نيسان/ ابريل ٢٠١٨ حفل وضع حجر الأساس لمشروع «القدية»، أكبر مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية نوعية في المملكة التي سيتم بناؤها غرب العاصمة الرياض.

وكان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الأمير محمّد بن سلمان، أعلن في ٧ ابريل نيسان ٢٠١٧، عن إطلاق المشروع الذي ينتظر ان يصبح معلماً حضارياً بارزاً ومركزاً مهماً لتلبية رغبات واحتياجات جيل المستقبل الترفيهية والثقافية والاجتماعية في المملكة.

ويدعم المشروع توجهات الدولة ورؤيتها الحكيمة الهادفة إلى تحقيق المزيد من الازدهار والتقدم للمجتمع، والمضي قدما في الارتقاء بمستوى الخدمات بالعاصمة الرياض لتصبح واحدة ضمن أفضل ١٠٠ مدينة للعيش على مستوى العالم.

ومميزات هذا المشروع انه يبعد ٤٠ دقيقة تقريبا من وسط الرياض، على بعد ساعة واحدة بالسيارة، من مطار الملك خالد الدولي.

هذا المشروع يقام على مساحة ٣٣٤ كلم مربع ويتضمن خيارات ترفيهية وأنشطة رياضية وثقافية، وتتجاوز مساحة المشروع ٢,٥ ضعف مساحة ديزني وورلد، وهي تعادل ١٠٠ ضعف مساحة سنترال بارك، ويستقبل ١٧ مليون زائر بحلول ٢٠٣٠، ويستقطب ١٢ مليون رحلة تسوق، ويجذب ٢ مليون زيارة لمرافق الضيافة، يوفّر ٥٧ ألف فرصة عمل جديدة للمواطنين، يضم مدينة (Six Flags) الترفيهية.

اما المكونات فهي: مدن ألعاب، مراكز ترفيهية، مرافق رياضية تستضيف مسابقات عالمية، اكاديميات تدريب، مضامير لعشاق رياضات السيّارات، أنشطة ترفيهية ومائية وثلجية، أنشطة مغامرات في الهواء الطلق، تجارب سفاري للاستمتاع بالطبيعة، فعاليات تاريخية وثقافية وعلمية، مراكز تجارية، مطاعم ومقاه، فنادق، ومشاريع عقارية.

اما تمويل هذا المشروع، فإن «صندوق الاستثمارات العامة»، هو المستثمر الرئيسي للمشروع، بالإضافة إلى مشاركة نخبة من كبار المستثمرين المحليين والعالميين.

ويتوقع افتتاح المرحلة الأولى في العام ٢٠٢٢.

DYNAMIC ACCOUNT

حساب جديد **Dynamic** من **IBL BANK**. حساب ما فيكن تكونوا في إلا ربحانين، أول حساب، بيطلّع معدل الفايدة تلقائياً

**كيف؟**

**الطلعة لإلكن والنزلة علينا .**

لما معدل الفوايد بالسوق بيطلع، فايدة مصرياتكن بهالحساب بتطلع تلقائياً وبدون ما تروحوا عالبنك بدون ما اتلفنوا أو تعزبوا حالكن وإذا الفوايد بالسوق نزلت فايدة حسابكن ما بتنزل.

إستفيد من أفضل معدل فايدة مع حساب **Dynamic** قبل ٢٠١٨/١٢/٣١ و خلي حسابكن يطلع يطلع، يطلع!

**مع حساب Dynamic كل طلعة مقابلها طلعة**

IBL BANK SAL

04 72 72 44 | / IBL Bank sal | / IBLbanksal | www.ibl.com.lb

**VISA INFINITE**
**احصل عليها الآن.**

## نقاطك ٢x

**من ١٠ كانون الأول حتى ١٠ كانون الثاني**، إستعمل أي بطاقة إئتمانية من **IBL Bank** في أي محل تجاري في لبنان والعالم وبَدَل النطقة إحصل على نقطتين.

كل ما استعملت بطائتك الإئتمانية من **IBL Bank** رح تتضاعف نقاطك بسرعة وتزيد!

IBL BANK SAL

04 72 72 44 | / IBL Bank sal | / IBLbanksal | www.ibl.com.lb

مبنى الكرملين

# في سوريا طوي ملف التقسيم.. وفتح ملف التقاسم

**مما لا شك فيه ولا ريب، إن انهيار الاتحاد السوفياتي «العظيم» في مطلع تسعينات القرن الماضي، على أيدي آخر، رئيس له، مخائيل غورباتشوف. بفضل نظريته الفاشلة، البائسة، وغير المدروسة. «البيرو سترويكا»، شكّل ضربة قاسية، وقاصمة، لأكبر جمهورياته على الإطلاق، وهي روسيا الاتحادية. لم تفق «موسكو» من أثر الضربة التي أصابتها في أم رأسها، وأطاحت صوابها. إلا بعد سنتين ونيّف. حيث بدأت بحصر الإرث الكبير، وترتيب بيتها الداخلي، محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وترميم ما يمكن ترميمه، بعد تساقط أوراقه وأغصانه، وانفصال، واستقلال، جمهورياته، بسرعة مذهلة. وبروز نزعات انفصالية، داخل روسيا نفسها، كادت أن تنجح في تفكك الدولة الأم، على عهد الرئيس الذي تلا «يلتسين». سنوات عجاف، مرّت على هذه الدولة، التي كانت تشكّل الى عشية السقوط، أحد الجبارين في العالم، والذي كان يشكل على مدى عقود، تحدياً جدياً للجبار الأول، أمريكا «العم سام»، محتجباً وراء ستار حديدي، يشوبه الغموض.**

اللواء هشام جابر

عقد من زمن لا أكثر، ومنذ مطلع الألفية الثالثة، بدأ الدب الروسي يظهر تدريجياً وبشكله الكامل، وبصوته الهادر على المسرح السياسي، والجغرافي، والعسكري في هذا العالم، وفي أوراسيا بدايةً.

فأين هي روسيا اليوم. وأين ستكون في الغد. وهل لا تزال دباً «قهقاعاً» هادراً أم هي نمر شرس أم ثعلب ماكر؟ أم هي الثلاثة معا؟

روسيا لا تزال دباً في الذاكرة السياسية. ولكن الرئيس الروسي الذي أمسك بتقاليد الحكم ويمفاصل الدولة منذ أكثر من عقدين، يمتلك دون شك ذكاء الثعلب، وشراسة وسرعة الانقضاض لدى النمر السيبيري الأبيض. واقتضى تعديل القاموس السياسي.

أتيح لروسيا أن يتولى أمرها قبل بداية هذا القرن «القيصر» الجديد فلاديمير بوتين. قام بترتيب البيت الداخلي بسرعة قياسية، وقمع الحركات الانفصالية في الشيشان، وداغستان، ومن هي على وزنها. ووأد تمرّد «جورجيا» خلال أيام، تحت سلاسل الدبابات. وعندما تمردت «أوكرانيا»، قفز الى شبه جزيرة القرم. Sebastopol واستعادها. وقال أنها كانت قد أعطيت هدية لها، من قبل «خروتشوف» وتبين أنها لا تستحقها. أرسى علاقة شراكة وتحالف مع الصين الجار الأكبر، لم تكن قبل الانهيار العظيم. وحرص على إقامة علاقات مع دول المنظومة، السابقة. تصنف بين المقبولة، والجيدة، والممتازة. باستثناء «أوكرانيا». التي لم تكّف واشنطن عن محاولة استقطابها، وتحريضها على معاداة موسكو وتناسيه التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا. ثم جاء ما يسمى بالربيع العربي. الذي كانت سوريا إحدى حلقاته، حيث اعتبرها الرئيس «بوتين» فرصة ذهبية. لعرض عضلاته، وتحقيق طموحاته الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية. وكان أولها تحقيق حلم القياصرة بالوصول الى المياه الدافئة. ورغم أن سوريا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، كانت حليفاً للاتحاد السوفياتي. فإن هذا الحلم لم يتحقق كلياً فقد كان السوفيات، يأتون مرفأي طرطوس، واللاذقية، زائرين ويعدون شاكرين.

فحقق «بوتين» لهم إقامة دائمة، من خلال القاعدة البحرية في مرفأ طرطوس ثم تبعتها قاعدة «حميميم» الجوية على الساحل السوري.

منذ بداية الحرب السورية في عام ٢٠١١، وروسيا تدعم النظام السوري بالأسلحة والخبراء والدبلوماسية. إلا أن دخولها الفعلي والمكثّف، كان في أكتوبر ٢٠١٥. بعد شهر من إعلان الرئيس الأميركي «باراك أوباما» عن قيام «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق». وإذا نظرنا الى الخارطة السياسية، والعسكرية، في سوريا. في ذلك التاريخ. نرى نهر الفرات ينحدر من تركيا جنوباً الى «الطبقة» ثم يتجه شرقاً الى «الرقة»، «دير الزور» ثم الحدود العراقية. ونجد أن شرق سوريا وجنوبها هما منطقة عمليات ونفوذ أميركية. أما غرب سوريا فقد أعطي حصراً لموسكو. تمدّد النفوذ الروسي نحو الشرق، حيث البادية، مروراً بتدمر. وجنوباً حتى الحدود مع الأردن، وغرباً مع الجولان المحتل. بعد المبادرة الروسية الأخيرة التي وافق عليها الجميع بما فيهم أميركا وإسرائيل.

وعلى الصعيد الدولي والدبلوماسي، لم تتوقف حركة روسيا في السنوات الأخيرة. وظهر تحول دراماتيكي في سياستها الخارجية، وقطعت أشواطاً لا بأس بها، في التحوّل من الدفاع الى الهجوم ومحاولة امتلاك زمام المبادرة في الشرق الأوسط، دون جهد جهيد،

الرئيس فلاديمير بوتين

بعد أن قلّص الرئيس الأميركي «أوباما» دور الولايات المتحدة ووجودها. نجحت روسيا في إعادة تأهيل حليفيها الأساسيين في المنطقة سوريا وإيران. وتطبيع علاقات غير مسبوقة مع تركيا. والتفت على إتفاق جنيف ٢٠١٢ وأفرغته من مضمونه. واستطاعت بحنكة، أن تمنع هجوماً أميركياً على سوريا، كان يمكن أن يتطور الى حرب إقليمية واسعة. بعد أن ملأت أساطيل «أوباما» البحر المتوسط. فكان لاجتماع «بطرسبورغ» الذي قضى بتسليم الأسلحة الكيميائية. أن نزع فتيل هذه الحرب. تزامن ذلك الدور الروسي في الاتفاق التاريخي، بين إيران والدول الخمسة زائد واحد. حول برنامج إيران النووي في يوليو ٢٠١٥.

عند احتلال الموصل من قبل داعش عام ٢٠١٤. والصدمة التي أحدثتها وتنامي الإرهاب، وخاصة هذا التنظيم في العالم وتمدّده الرهيب. قابله تمدد سياسي إيراني عبر التنظيمات المسلحة غير النظامية التابعة له في المنطقة، فوقفت روسيا حاجزاً. أمام من يعارض أو يعرقل هذا التمدّد. وعندما قررت إيران تخفيف وجودها في شمال سوريا، بعد تحرير حلب.

طلبت منها موسكو البقاء قائلة لها. السماء لنا والأرض لكم. أنقذت موسكو النظام السوري من السقوط. ورجحت ميزان القوى العسكرية لصالحه. وأرست في الوقت نفسه، علاقات جيدة مع الجميع. بما فيهم إسرائيل. رغم خيبة هذه الأخيرة وفشلها في تحقيق أي من أهدافها العسكرية، والسياسية في سوريا عموماً، والجنوب السوري حصراً. حيث اضطرت الى التخلي عن دعم المجموعات المسلحة في الجولان المحرّر. وتركتها لمصيرها، وفشل حلمها بإقامة حزام آمن في الجولان المحتل، على غرار الحزام الحدودي في جنوب لبنان. وقبلت مرغمة، بعودة الجيش السوري الى حدود ١٩٧٤. وأخيراً لا آخرا. مُنعت طائراتها من دخول الأجواء السورية، بعد إسقاط الطائرة الروسية في اللاذقية منذ أول أكتوبر الماضي وحتى تاريخه. حافظت موسكو على علاقة جيدة مع الكرد، (قوات حماية الشعب الكردي) شرقي الفرات الذين بدأوا يشكون في نوايا أميركا المستقبلية، وباشروا مفاوضات، ولو بطيئة وخجولة مع النظام السوري. حجمت موسكو الدور الأميركي في سوريا، وأفهم الرئيس الروسي نظيره الأميركي، في قمة «هلسنكي» أن لا مستقبل له في سوريا. وله حصة اقتصادية في الكعكة السورية، غاز ونفط دير الزور، يحدد حجمها لاحقاً. ورسم حدود النفوذ، بعد أن لاحظ اقتناع «ترامب» بأن مكانه هو العراق وليس سوريا. كأنه يقول له «سوريا لنا دون منازع، والعراق مسرحكم.

باختصار أمست «موسكو» اللاعب الأول في سوريا. وضابط الإيقاع الوحيد «مايسترو» في الأوركسترا السورية.

إن طموح روسيا غير المحدود، يعتمد على استراتيجية، وسياسة الأمر الواقع، لتوطيد وتوسعة النفوذ في أكثر من مكان. في محاول للتعويض على ما خسرته في أوروبا الشرقية، إذا لم تستطع استعادته. محاولة استغلال التردّد، والتقلّب، في سياسة الرئيس الأميركي ترامب، وخلافه مع أوروبا في أكثر من ملف. ومنها الاتفاق النووي، ونفقات الحلف الأطلسي، واهتمامه الأول بجمع المال وابتزاز دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. كما استغلت سابقاً انكفاء السياسة الخارجية الأميركية، أثناء ولاية الرئيس السابق باراك أوباما. لتغيير بعض ملامح النظام العالمي في المنطقة، بين بحر قزوين والبحر المتوسط.

يعتمد «الكرملين» استراتيجية موسّعة، تترجم بالتكتيك المدروس، للحصول على إعادة الاعتبار للإدارة الروسية في داخل روسيا، والنفوذ في الخارج في آن واحد، «فقد رفعت المناورات السياسية المحنّكة من مكانة موسكو العالمية، ومن دورها كوسيط دبلوماسي» كما تفيد أكثر التقارير. كما أرست روسيا، علاقات جيدة لم تكن مألوفة في العقدين الماضيين، مع دول عدة حليفة تقليدياً مع واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، فبالإضافة الى إسرائيل كما ذكرنا، حيث زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي سبع مرات خلال أربع سنوات. هنالك المملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن. ناهيك عن الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية مع تركيا. وترى هذه الدول «موسكو» أكثر تماسكاً ومصداقية في سياستها الشرق أوسطية. بعد أن بدأت تلمس تصدّعاً في التزام واشنطن تجاهها.

يقول المحلل البارز في الشؤون الروسية «ديمتري ترنين» «موسكو لم تحل بعد محل واشنطن كلاعب أول، أو ضابط أمن رئيسي في الشرق الأوسط، وليس لها مصلحة في ذلك. إلا أنها بعد غياب أعلنت أنها ستعود الى المسرح العالمي كلاعب جيوسياسي مستقل وكبير... وكسرت الاحتكار الأميركي في استخدام القوة العالمية».

ومن المهم التذكير، والتنويه على أن الاصطفاف بشكل كامل وفاعل مع النظام السوري وحلفائه في الحرب السورية. لم يدفع موسكو الى حرب، أو حتى خلاف عميق مع العسكر الآخر الداعم للمعارضة السورية.

موسكو تحاور الجميع. وتستقبل الجميع. وترعى المصالحات. وهذا أمر غريب بالنسبة لدولة اعتادت في زمن الاتحاد السوفياتي، أن تتخذ مواقف إيديولوجية صارمة وحادّة. فالتقلب يمارس بدبلوماسية محنّكة. والنمر الأبيض السيبيري جاهز للانقضاض، عندما تقتضي الضرورة. في الزمان والمكان المناسبين.

في النهاية وخلاصة القول. وكما ذكرنا منذ عام في العدد السنوي لجريدة «اللواء» أغلق ملف التقسيم في سوريا، وفتح ملف التقاسم» ونتصد تقاسم النفوذ، والحصص في الكعكة السورية. حيث ستكون لروسيا الحصة الكبرى بلا ريب. المياه الدافئة حصلت عليها في طرطوس. والأجواء المستباحة، والحصرية عسكرياً، (إلا بإذن) من خلال قاعدة «حميميم» في اللاذقية، وذلك بموجب اتفاقات وعقود على مدى عقود.

سيكون لروسيا رأي حاسم في نظام حكم سوريا الجديدة. وسيطرة على المفاصل العسكرية والاقتصادية. وحصة هي الأكبر في النفط والغاز واللائحة تطول.

وستبدو خارطة الميدان السوري عسكرياً، وسياسياً، أكثر وضوحاً هذا العام. وكذلك خارطة المنطقة بأسرها وسنرى أذرعاً للأخطبوط الروسي في أكثر من مكان.

وإن غداً لناظره قريب.

# الصين: شظايا الإنفجار الإقتصادي والديمغرافي

**منذ أربعين عاما بدأت في الصين ثورة تغييرية لم تلفت إنتباه أحد، حتى قبل أن يطرح إقتصاديو العالم العولمة كمنقذ أول لسياسات الدول النامية. تلك الثورة التغييرية التي قادها «دنغ سياوبينغ» وهو السياسي والمنظر الإقتصادي الذي قاد جمهورية الصين الشعبية بعد وفاة «ماوتسي تونغ»، الأب الروحي ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، فقد لجأ «دنغ سياوبينغ» نحو السير في تبني سياسة السوق حيث قام بارسال البعثات المحلية إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والإقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الإقتصادي للبلاد وهو الذي حاول أن ينمي بلاده بطريقة هادئة على أن تكون منتجة ولها أهداف واضحة واعتمد على هؤلاء الذين يسمون تكنوقراطيين في حل مشاكل الحياتية والإقتصادية في الصين الشعبية وتطوير نظامها الإقتصادي وخلق فرص عمل من خلال تشغيل المواطنين، فكانت خير نخبة يعتمد عليها في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في الصناعة والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي متفوق.**

د. ماجد منيمنة*

أطلقت الصين برنامجها الإقتصادي التنوعي في عام ١٩٧٨ بقيادة «دنغ سياوبينغ»، حيث غرست بذور الرأسمالية في حقول المزارعين الذين حرروا وأصبح بإمكانهم بيع ثمار إنتاجهم من دون وسيط بدلاً من تسليم المحاصيل إلى الجمعيات التعاونية التابعة للحزب الشيوعي لبيعها وأخذ نسب كبيرة من الأرباح. وساعد الإستثمار الأجنبي المباشرعلى دفع الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى أكثر من عشرة أضعاف في عام واحد. فمنذ أن بدأت الإصلاحات، تدفقت إلى الصين مبالغ مقدارها ألف و٨٠٠ مليار دولار، منها ٨٩ مليار دولار في العام الماضي. وساهم الإستثمار الأجنبي بإنشاء الآلاف من المعامل الجديدة في الوقت الذي طورت الحكومة الصينية مناجم الفحم والشبكات الكهربائية الواسعة والمطارات والطرق السريعة لتيسيرالحركة التجارية وسهولة توريد المواد الأولية لتلك المعامل. وفي الوقت الذي كانت فيه الصين تجهز على إنهاء البنية التحتية، أنشأت مناطق إقتصادية خاصة لإنماء المناطق النائية، تستطيع عن طريقها الشركات الأجنبية الراغبة في إنشاء معامل حديثة توظيف اليد العاملة الرخيصة ومواصلة العمل لسنين دون دفع أية ضرائب، وأن تدع للحكومة بناء الطرق ومشاريع البنية التحتية الأخرى اللازمة لها. وعمل هذا كله بدوره على دفع صادرات الصين من ٩٣٠ مليون دولار إلى ٩٧٤ مليار دولار خلال ثلاثة عقود.

وقفز معدل دخل الفرد في الصين من ١٦ دولاراً في عام ١٩٧٨ إلى ٣٠٠٠ دولار في يومنا هذا. فكانت ثورة بلا شعارات كبيرة وزائفة، تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي للصين خلال عشرين عاما، وهو ما تحقق بالفعل، بل واكثر منه، حيث تؤكد كل التقارير التي يتداولها المحللون في صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، أنه في عام ٢٠٠٠ ، كانت الصين قد ضاعفت دخلها القومي ٥٠٠٪، وخطاها مزيد من مضاعفة هذا الدخل بثبات، حتى أنها بدأت تبث الرعب في قلوب العالم الغربي خوفا من اجتياح تجاري يلغي دور الصناعة الغربية ويضعف اقتصاده الوطني. وهذا يفسر التراجع السريع في المواقف الأوروبية والأميركية تجاه انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وبعد أن كانت تعارض هذا الانضمام بدأت تروج له وتطالب به حتى يتمكن الغرب من معرفة أسرار هذا التقدم السريع ومحاولة السيطرة عليه إذا أمكن. لكن تجربة الثورة الإقتصادية الهادئة لم تتم على حساب تغييرات عاجلة وسريعة مواكبة في الخط السياسي والأيديولوجي للصين، كما حدث في الإتحاد السوفياتي الذي تعجل الانتقال من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد المفتوح وبلمح البصر. ويفسر هذا النجاح بأنه يأتي من تجربة وسائل العولمة وليس العولمة ذاتها، أي الاستفادة من الأدوات التكنولوجية التي أنتجتها العولمة لتنتشر من خلالها في العالم كله، فقد فتحت الصين أبوابها أمام تكنولوجيا الحواسب الآلية والهواتف النقالة والإلكترونيات والتقنية الذكية، وكل ما نتج عنها من استخدامات في مجال المعلوماتية. بالطبع تبع ذلك تغيرات في الهيكل الإجتماعي الذي كان قائما ولا يزال في المجتمع الصيني، المبني على أساس الأيديولوجية التي ورثتها عن «ماوتسي تونج» مؤسس جمهورية الصين الشعبية، وذلك بتوسيع الطبقة المتوسطة إلى أقصى درجة يمكن الوصول إليها، تحت السيطرة الكاملة حتى لا تفلت الأمور ويتحول الأمر إلى إنهيار، وذلك لأن تلك الثورة كانت في حاجة إلى الطبقة المتوسطة التي تعتبر عماد أي تطلع نحو التقدم الإقتصادي بكل ما تؤدي إليه من فتح المجال أمام الأفراد لتحسين أوضاعهم، مما يجعلهم يبذلون الجهد المطلوب لتحقيق تلك الأهداف.

من هنا بدأ الحديث في الصين عن إقتصاد السوق الإشتراكي مقابل تعبير العولمة بمعناها الغربي، وكانت هذه التسمية تنبع من الرغبة في التفرد أولا وثانيا، الابتعاد عن الدخول في زواريب العولمة بمفهومها الغربي، والذي تحول في النهاية من عولمة إقتصادية بمعناها المتكامل إلى عولمة مالية، بمعنى فتح الأبواب فقط أمام انتقال رؤوس الأموال أكثر من فتح الأبواب حرية التنقل أمام أدوات الإنتاج ومنها التكنلوجيا الحديثة.

وربما كان هذا هو الملفت للنظر، والذي بدأ يشد انتباه الغرب الذي يرى في الإقتصاد الصيني الحالي حالة نادرة ربما تتحول إلى نموذج لدليل إقتصادي يحتذى للهروب من هيمنة العولمة الغربية. خلال العشرين عاما التي رسمت فيها الصين لنفسها مضاعفة إنتاجها القومي، فإن تلك الفترة شهدت سقوط حائط برلين وتهاوي الإتحاد السوفياتي، واختفت القطبية الثنائية، وتحولت الولايات المتحدة إلى المهيمن الوحيد، لكن المحللين يجدون صعوبة في تصنيف الصين، لأنها أصبحت نموذج التكامل الإقتصادي بمفهوم عالمي للتقدم والثبات أي أقامت إقتصادا متكاملا يؤمن بأيديولوجية مختلفة ويحصل على نتائج أفضل من النتائج التي يبشر بها دعاة العولمة أنفسهم، إضافة إلى صعوبة تأثر الإقتصاد الصيني بحركة رؤوس الأموال وما ينتج عنها من مضاربات وانهيارات هنا وهناك. وبدا هذا واضحا أثناء أزمة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، التي اهتزت لها أسواق العالم من اليابان إلى البرازيل، دون أن تصيب بالطبع من صنعوا تلك الأزمة في الغرب وعلى رأسهم المضارب المالي «جورج سوروس». خلال تلك الأزمة انهار نموذج النمور الآسيوية الذي كان مثالا على التطور السريع الذي كانت تحاول دول الغرب ودعاة العولمة أن تقدمه كنموذج يحتذى في العالم المتخلف الباحث عن النمو. انهارت أسواق جنوب شرق آسيا، حتى أن عملاتها فقدت خلال ليلة واحدة ما جمعته خلال سنوات طويلة، تماما كجحر النملة الذي داسته قدم الفيل، حتى أن اقتصاد اليابان لم ينجح في إعانة تلك العملات على الرغم من ارتباطه بها بشكل وثيق. إلا أن الصين ظلت تواصل طريقها ورفضت مجرد التفكير في تخفيض قيمة عملتها اليوان، فقد انتظر المراقبون في الغرب لفترة طويلة أن تنهار العملة الصينية أسوة برفيقاتها في جنوب شرق آسيا، ولكن الانتظار طال وظلت العملة الصينية ثابتة، بل تحولت مع مرور الوقت إلى ملجأ أمان للعملات الأخرى في المنطقة.

وعندما وقف نائب رئيس الوزراء الصيني «لي كاي تشيانغ» مؤخرا في ملتقى دافوس الذي يعتبر وكر دعاة العولمة، ليؤكد أن بلاده لن تتدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية، تلقف الحاضرون كلامه بالسخرية، وفي ابسط الأحوال تعاملوا مع كلماته على أنها نوع من الدعاية المفرطة التي تطلقها الصين لتؤكد على عافية اليوان. ربما دفعت الصين ثمنا بسيطا لهذا الموقف من عملتها التي خسرت حوالي ٦٪ في المضاربات العالمية، لكنها أكدت لدعاة العولمة انه من الممكن أن يكون هناك اقتصاد خارج السيطرة المدبرة وبقوة التآمر، وبعيدا عن الأزمات المصطنعة، التي تحاول أن تضم إقتصاد العالم كله تحت جناحها وتفرض عليه العولمة فرضا حتى يتم الحفاظ على الإقتصاد الغربي وتقويته من خلال صنع أزمات سريعة من وقت لآخر وفي شتى الميادين.

وأيا ما كان الأمر، فليس ثمة شك فى أن مستقبل الصين فى المرحلة المقبلة لن يكون عرضة لأية تغييرات جوهرية أو عميقة من حيث المبادئ الأساسية أو الخطوط العريضة، ومن الطبيعى أن تواصل الصين جنى ثمار تجربتها الإقتصادية الخاصة وألا تحيد عن الطريق الذى اختارته والتعهدات الدولية التي ألزمت نفسها بها. ومن أهم هذه الالتزامات انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد جهود ومفاوضات طويلة استمرت قرابة ١٥ عاما. وقد شكل هذا الانضمام انتصارا رئيسيا للصين، بعد أن كانت قد بدأت منذ عام ١٩٧٨ توجها للانفتاح على العالم الخارجي، وحاولت استمالة السوق بتخفيف قبضة الدولة على الشئون الاقتصادية. ونجحت الصين بالفعل فى أن تصبح ثاني أكبر قوة تجارية عالمية، وما يزال البعض يرى أن التغيير الذى ترتب على الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يمتد مع الوقت خارج الساحة الإقتصادية وقد يحقق تعددية سياسية في العالم.

وقد تواترت التوقعات المتفائلة بالنسبة لمستقبل الإقتصاد الصيني ومن أبرزها دراسة للبنك الدولي، أظهرت أن الصين ستشهد نموا خلال السنوات العشر المقبلة بمتوسط تبلغ نسبته ٨٪ سنويا ويمكن أن تصبح آكبر قوة اقتصادية فى العالم بحلول عام ٢٠٣٠. ويتوقع الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيكون قطاع الخدمات قد تجاوز قطاعي الزراعة والصناعة وأن تتجاوز القدرة الشرائية مثيلاتها فى جميع دول أوروبا مجتمعة. وهكذا فإن مفتاح النجاح لا يكمن فى النمو بأسرع وقت ممكن وإنما في تحسين نوعية النمو. ومن المعروف أن الصين في السنوات الثلاث الأخيرة تحقق نسبة نمو سنوية تقترب من ١٠٪، ولولا مراعاة الإدارة الإقتصادية فى الصين للآثار العكسية لنمو الكبيرعلى معدل التضخم فى البلاد لكان بإمكان الصين أن تنمو بمعدلات أكبر قد تصل إلى أكثر من ١٤٪ سنويا، ولذلك سبق أن خفضت الصين من معدلات نموها من ١١٪ إلى المعدل الحالي، تجنبا لحدوث موجات من التضخم المتزايدة.

ويرصد المحللون إلى جانب النجاحات والتوقعات المتفائلة للإقتصاد الصيني، المصاعب والتحديات التى تواجهها فى المرحلة المقبلة، حيث من المتوقع أيضا بحلول عام ٢٠٢٠ أن لا يبلغ إجمالي الناتج المحلي السنوي لاكثر من ٥٠٠ مليون مواطن صيني سوى ثلاثة الاف دولار، وهو مايظهر للصين اهمية بذل الجهود لمواصلة الحفاظ على نموها الإقتصادي القوي. ومن التحديات أيضا أن الصين مازالت تعتبر من البلدان التي تعاني من مشكلة الفقرحيث أن بها نحو ٢٠٠ مليون شخص يعيشون ضمن عائلات تنفق أقل من دولار واحد فى اليوم، وتواجه الصين أيضا مشكلة البطالة المتزايدة الي يتجاوز ١٢٪، وسيتعين عليها أن تواصل نهجها الذى يتسم الخصوصية والذي تسعى فيه للمواءمة بين صيغتها الاشتراكية الخاصة واتجاهها للرأسمالية واندماجها مع الإقتصاد العالمي مع مراعاة البعد الإجتماعي.

إن استقلال الإقتصاد الصيني وبروزه كبديل عن العولمة المالية المفروضة من الغرب لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة لتفكير هادئ وعاقل، إستفاد من التقدم التكنولوجي المعلوماتي الذي أصبح متوفرا لمن يريد التقدم بفضل العولمة ذاتها، وتزاوج هذه التكنولوجيا مع احتياجات مجتمع يرغب في تحسين أوضاعه المالية والإجتماعية حتى أضحت المقولة الإقتصادية «أطلبوا الإقتصاد البناء من خلف أسوار الصين» دليلا للإقتصاد الواعد والنجاحات المنتظرة!!.

---

* خبير مالي ومحلل إقتصادي

# أوروبا: ترنُّح اليورو والعودة إلى حقبة مترنيخ

**قال رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك لصحيفة «بليد» الألمانية «أخشى أن يكون خروج بريطانيا مؤشرا ليس فقط على بداية انهيار الاتحاد الأوروبي وانما الحضارة الغربية».**

**فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما يعرف بـ«بريكست» يُعدّ بنظر بعض المحللين كارثة بكل المقاييس، لمكانة الاتحاد على المستوى الدولي، حيث سيُضعف من قوة القرار الدبلوماسي الأوروبي، ويؤثر على وزن الاتحاد في الكثير من الملفات الساخنة في العالم. كما من شأنه أن يضعف من قوة اليورو أمام الدولار في وقت صدر فيه أكثر من تصريح أوروبي حذر من تدهور اليورو وترنّحه على وقع الانشقاقات المتزايدة في الاتحاد الاوروبي.**

**من جهة أخرى بات واضحا لأي مراقب للعلاقات عبر الأطلسي، إن الولايات المتحدة وأوروبا على مسار تصادمي؛ حول قائمة طويلة من قضايا السياسة الخارجية والتجارة.**

محمد مطر

فالرئيس الاميركي دونالد ترامب يعامل على نحو متزايد حلفاء الاوروبيين التاريخيين كمنافسين استراتيجيين وخصوم. وهو يتبنى اعتقادا يقضي بأن أوروبا طالما تسببت في الأذى للولايات المتحدة. ولذلك يصر على أن يكون استفزازياً ومزعزعاً وغير قابل للتنبؤ تجاه الاوروبيين، متحديا حكمة السياسة الخارجية التقليدية في العديد من القضايا. فهو اعلن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية الإيرانية واتفاق باريس بشأن المناخ، ونقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس، كما فرض رسوما جمركية على واردات الصلب والألمنيوم من اوروبا. وهو لا يتورع عن مهاجمة ألمانيا، أو الانخراط في نزاع «تويتري» غير مسبوق مع قادة العالم قبل قمة دولية، أو الدعوة إلى عودة روسيا إلى مجموعة الدول السبع، وكيل المديح لزعيم كوريا الشمالية (كيم جونغ أون)، أو حتى التشكيك في القواعد الدبلوماسية الراسخة، مثل التزام الولايات المتحدة بأمن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقيمة الاتحاد الأوروبي، ومزايا التجارة الدولية.

وقد أصبح جليا للقادة الأوروبيين في الأشهر الأخيرة، أن ترامب لا يمكن أن يُداعب أو يُسحر أو يتم التسلط عليه، وأن كل الاستراتيجيات لاحتوائه أو التخفيف من غلو سياساته قد باءت بالفشل الذريع. فترامب ليس لديه اي رغبة في الاستجابة للمنطق أو العقل، وعليه أدرك الأوروبيون الحاجة إلى إعادة التموضع والانخراط بشكل مختلف مع الولايات المتحدة، وليست الجهود الالمانية – الفرنسية الحالية سوى محاولة للاهتداء إلى ذلك، رغم الصعوبات الداخلية التي واجهتها المستشارة الالمانية انغيلا ميركل أدت الى تنحيها عن رئاسة حزبها واعلان عدم ترشحها لقيادة البلاد مجددا، والتي يغرق فيها حاليا الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في مواجهة احتجاجات «السترات الصفراء» غير المسبوقة. «فشهر العسل» الذي بدأ بين ترامب وماكرون عقب انتخاب الاخير رئيسا وضعت زيارة الاول إلى باريس احتفالا بالذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى حدا له، وتحول المشهد سريعا من صداقة الى عداوة مبطنة حتى الآن خصوصا عقب انتقاد ترامب تصريحات ماكرون حول الحاجة إلى إنشاء جيش أوروبي، وإدراج الولايات المتحدة إلى جانب روسيا والصين كتهديد للأمن القومي. ومن جانبه أقر ماكرون في مقابلة أجراها مع شبكة «سي إن إن» الأميركية، إلى وجود اختلاف كبير مع الرئيس الأمريكي ولكنه «لا يعتبر نفسه قوميا» في اشارة الى دعوته انشاء جيش اوروبي قادر على حماية القارة العجوز في حال انفرط عقد الحلف الاطلسي المولج بهذه المهمة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يفوت ماكرون فرصة من دون التعبير عن امتعاضه من سياسة واشنطن والطريقة الفوقية التي يعامل بها ترامب حلفاءه، مشددا على أن فرنسا حليفة للولايات المتحدة وليست تابعة لها. وقال ماكرون: «في كل لحظة من تاريخنا كنا حليفين، والاحترام بين الحليفين واجب»، مشيرا إلى دعم فرنسا لحرب الاستقلال الأميركية ودعم الولايات المتحدة لفرنسا في الحربين العالميتين. وأضاف خلال مقابلة مع محطة (تي.إف ١) التلفزيونية على متن حاملة الطائرات شار ديغول «لا أعتقد أن الفرنسيين يتوقعون مني أن أرد على تغريدات، بل أن أمضي في كتابة هذا التاريخ المهم». وتابع: «إن ترامب لا يستهدف سوى الجماهير داخل الولايات المتحدة»، وتابع: «أعتقد أنه يمارس لعبة سياسية، وأنا أدعه يلعبها». وردا على سؤال عن انتقاد ترامب عبر عدة تغريدات، لفكرته بشأن تكوين جيش أوروبي، قال ماكرون «الولايات المتحدة كانت وستظل حليفتنا التاريخية. هي الحليف الذي نخوض معه كل المجازفات وننفذ أكثر العمليات تعقيدا، لكن كوننا حليفا لا يعني أن نكون دولة تابعة». وكان ترامب قد هاجم في تغريداته فرنسا متناولا شبه هزيمتها على يد ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقطاع صناعة النبيذ في فرنسا، ونسب التأييد الشعبية المتدنية لماكرون.

ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد، حتى جاءت الاحتجاجات الشعبية على سياسة ماكرون الاقتصادية محولة الشارع الباريسي الفخم (الشانزليزيه) الى ساحة حرب حقيقية، زادت من حد المواجهات فيها بين المتظاهرين وقوات الشرطة، تعليقات ترامب على «تويتر» التي عمقت الجرح مع ماكرون وجعلت الرئيس الفرنسي على قناعة شبه محسومة على ان للاستخبارات الاميركية يد في تحريك موجهة الاحتجاجات التي كلفت الاقتصاد الوطني الفرنسي خسائر بملايين الدولارات، وزعزعت مكانة الرئيس الشعبية.

حاول ترامب الاصطياد بالماء العكر الفرنسي لإثبات صوابية قراراته بشأن المناخ مستهزئاً برئيس فرنسي ضعيف يرفع شعبه صورة رئيس اخر (ترامب) على حد زعمه. وبعد ١٧ يوما من الاحتجاجات العنيفة، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب، تعليق الزيادات المقررة على الوقود لمدة ٦ أشهر على الأقل، وهو التراجع الأول الكبير لحكومة الرئيس إيمانويل ماكرون بعد ١٨ شهرا على توليه السلطة. وسارع ترامب، إلى اعتبار أن الاحتجاجات الواسعة النطاق في فرنسا على ارتفاع أسعار الوقود تدل على صحة قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ. وكتب في حسابه على «تويتر»: «يسعدني أن صديقي إيمانويل ماكرون والمتظاهرين في باريس وافقوا على النتيجة التي توصلت إليها قبل عامين»، موضحا أن «اتفاقية باريس تشوبها عيوب قاتلة، لأنها ترفع أسعار الطاقة للدول المسؤولة، في حين تتغاضى عن الدول المسببة للتلوث في العالم». وأضاف: «أريد هواء نظيفاً ومياه نظيفة وقد قطعت شوطا كبيرا في تحسين البيئة الأميركية، لكن دافعي الضرائب الأميركيين والعمال الأميركيين، لا ينبغي أن يدفعوا مقابل تنظيف تلوث بلدان أخرى».

وتبقى دعوة الرئيس الفرنسي في اعتماد اوروبا على قدراتها الدفاعية الذاتية مثار تساؤل فيما إذا كانت مبنية على استراتيجية، أم كردة فعل على التفرد الأميركي في القرارات التي تمس الأمن الأوروبي؟ فإذا كانت هذه الدعوة مبنية على استراتيجية جديدة، فهل وضع الرئيس الفرنسي في حسابه التغلغل المخابراتي الأميركي في جميع مفاصل المؤسسات الأوروبية؟ وهل ضمن ماكرون أصلا التوافق الأوروبي على مشروعه، مع وجود دولة مثل المملكة المتحدة لا تخرج غالبا عن الاستراتيجية الاميركية قيد أنملة خصوصا في الوقت الذي تبتعد فيه فعليا من خلال «بريكست» عن الاتحاد الاوروبي؟ هل ماكرون و(حليفه الالماني) مستعد لكافة السيناريوهات الأميركية القادمة، خصوصا بعد اهتزاز صورته بسبب الاحتجاجات الشعبية على سياسته؟ وهل يستطيع تجاوز العقدة الروسية لديه أو لدى أوروبا، والإقرار بروسيا كدولة لا ضمان لأمن أوروبا إلا بإشراكها بحفظه؟

صحيح أن فكرة ماكرون بالابتعاد عن الولايات المتحدة في حفظ أمن أوروبا، فكرة جريئة لكن الوقائع على الأرض أثبتت أن دولته يمكن أن تكون أول لقمة لأي اضطراب أمني قد يعصف بالقارة العجوز، كون البنية الاجتماعية لفرنسا متخلخلة بفعل الهجرة الكبيرة التي تعرضت لها، وما أحداث الإرهاب التي شهدتها باريس في العام ٢٠١٥، إلا خير دليل على هشاشة وضعها الأمني. إن مواجهة الحليف الاميركي الذي يرفع حاليا شعار «اميركا اولا» لن تكون سهلة البتة، بل ستجعل أوروبا اذا ما ارادت الاستمرار في المواجهة في قلب حرب مخابراتية عالمية، سيكون لها عواقب وخيمة جدا على الساحة الاوروبية. فإذا تم إضعاف روسيا اقتصاديا بواسطة حزم العقوبات، فأوروبا سيكون نصيبها الاضطرابات الأمنية، وسيكون اتحادها مفككا ومنقسماً بين معسكر شرقي وآخر غربي، كما هو الحال إبان الحرب الباردة. دون ان ننسى طبعا خطر اليمين المتطرف الذي بات يلوح في أفق السياسة الأوروبية، وصعودهم في صناديق الاقتراع يعني خلق التوترات في المجتمعات، يقابله صعود تيارات اشتراكية في جهات أخرى، ليس من باب عودة الشيوعية، وإنما كرد فعل على الطرف الآخر.

ويأتي الانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي الايراني وتهديد ترامب بمعاقبة الشركات الاوروبية عاملا تفجيريا آخر من شأنه أن يصعد حدة المواجهة بين اوروبا واميركا خصوصا بعد الموقف الاوروبي الجريء بمقاومة تهديدات ترامب بالعقوبات واستعداد دول الاتحاد بالرد بالمثل على العقوبات. وقد دعت الرئاسة الفرنسية في هذا السياق إلى «يقظة أوروبية»، مشددة على أن «الأحداث الحالية تفرض على أوروبا أن تحدد ما تريد: القبول أم التحرك والبناء، وإنها اختبارات لسيادتها، حتى ولو كانت إزاء صديق مثل الولايات المتحدة».

كما اعتبر مستشارون لماكرون أن ما يحصل من قبل ترامب «اختبار لمدى قدرة الأوروبيين على البقاء موحدين أمام التحديات الخارجية، في ملفات سيادة اقتصادية، ودبلوماسية».

ازاء هذه التطورات الساخنة دوليا يطرح السؤال: هل ان المواجهة بين واشنطن واوروبا التقليدية ستتطور فصولها الى مواقف تصعيدية على خلفية الملفات الساخنة في العالم والمنطقة؟ ام ستنجح اوروبا بتفادي الصدام مع النمر الاميركي وبالتالي اللجوء مرة ثانية الى دبلوماسية المستشار النمساوي كليمانس فون مترنيخ (١٧٧٣ – ١٨٥٩)، الذي شكل شخصية سياسية محورية في القارة الأوروبية في الفترة الممتدة من ١٨١٤ إلى ١٨٤٨. وتركزت اهتماماته على الحفاظ على السلم في أوروبا وعلى مكتسبات معاهدات مؤتمر فيينا، الذي انعقد من تشرين الثاني ١٨١٤ إلى حزيران ١٨١٥. هل اوروبا بحاجة الى مترنيخ جديد أم أن الصدام مع الولايات المتحدة أصبح حتميا؟

تظاهرات السترات الصفر في باريس

# المهندس نبيل الجسر رئيس مجلس الإنماء والإعمار: كفانا أن نكون وطن الفرص الضائعة

**لا شك في أن لبنان يقف حالياً على مفترق طرق. والسيناريو الأسوأ، بالنسبة للبنان، أن يكون العام 2019 عام التحولات في المنطقة المحيطة به وأن لا يحصد لبنان سوى الخيبات. هذا السيناريو بمكن تفاديه، ويجب تفاديه، لأن لبنان - الدولة والمجتمع والاقتصاد - لم يعد يحتمل الخيبات وأن الخيبات ستكون هذه المرة مكلفة جداً.**

**هذا ما كشف عنه المهندس نبيل الجسر رئيس مجلس الإنماء والإعمار في حديثه لـ«اللواء» عن خطوات ومشاريع للمجلس شرط استقرار الوضع الحكومي وتشكيل الحكومة وجاء الأجوبة المحورية لوضع النقاط على الحروف. وكان هذا الحوار مع المهندس الجسر:**

المهندس نبيل الجسر

**□ برأيكم، ما هي الخطوات المطلوبة كي يدخل لبنان مرحلة التحولات، الإيجابية طبعاً؟**

- في الوقت الذي أجيبك على هذا السؤال، لم تكن قد ظهرت بوادر إيجابية بشأن خروج الحكومة العتيدة إلى النور. الدولة تسير من دون حكومة فاعلة منذ سبعة أشهر ويقتصر الأمر على تصريف الأعمال علماً أن البلد يحتاج إلى قرارات جذرية سريعة والوقت ليس لصالحنا. إن نظامنا السياسي، بعد اتفاق الطائف، وضع السلطة التنفيذية في عهدة مؤسسة مجلس الوزراء وبالتالي من البديهي أن تكون الخطوة الأولى المطلوبة كي ندخل مرحلة التحولات هي تشكيل الحكومة.

**□ برأيكم، ماذا ستكون أولويات الحكومة العتيدة، بعد تشكيلها، خاصة في المجال الذي يتعلق بعملكم، أي التنمية والإعمار؟**

- لا شك في أن الحكومة المقبلة ستكون أمامها تحديات هائلة وخاصة على الصعيدين الاقتصادي- الاجتماعي والمالي. وأهم هذه التحديات، برأيي، هي:

● إعداد موازنة العام ٢٠١٩ بحيث تكون هذه الموازنة بداية لتقليص العجز ولوضع الأسس الصحيحة لمعالجة أزمة المالية العامة.

● معالجة وضع قطاع الكهرباء الذي يعتبر «عقب أخيل» المالية العامة والاقتصاد. فتقليص العجز في موازنة كهرباء لبنان يعتبر أولوية نظراً لتأثيره البالغ على العجز في الموازنة العامة، بالإضافة إلى تأثيرات الخلل في هذا القطاع على الاقتصاد والبيئة.

● إقرار آليات المتابعة والتنسيق لتنفيذ مقررات مؤتمر باريس (CEDRE) في الشق المتعلق ببرنامج الاستثمارات العامة، وإقرار برنامج الإصلاحات المواكبة لبرنامج الاستثمارات العامة بالتفصيل مع برنامج زمني يحدد كيفية تحقيق الأهداف التي يحددها البرنامج الإصلاحي.

● مناقشة الخطة المقترحة من وزارة الاقتصاد والتجارة والتي أعدتها، لصالحها، شركة ماكنزي والتي أنجزت ولكنها لم تعرض بعد على مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

**□ هناك فكرة سائدة وهي أن العام ٢٠١٩ سيشكل بداية لإطلاق مشاريع هامة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. ما هو دور مجلس الإنماء والإعمار في هذا المسار؟**

- لقد صدر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام ٢٠١٧ وبالفعل بدأ العمل من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة على عدة مشاريع بنى تحتية وخدمات عامة، تطبيقاً لهذا القانون. إن آلية تنفيذ هذا القانون لا تلحظ دوراً لمجلس الإنماء والإعمار سوى أن يكون ممثلاً في «لجنة المشروع» في حال كان المشروع مقترحاً من قبله.

ونحن نتعاون حالياً مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للخصخصة والشراكة وخاصة في مشروعين كانا في عهدة مجلس الإنماء والإعمار وسينتقلان إلى عهدة المجلس الأعلى. هذان المشروعان هما:

● إنشاء أوتوستراد خلده - العقيبه وهو المشروع الذي يدمج الأوتوستراد الدائري لمدينة بيروت (خلده – ضبيه) مع ما يعرف بالأوتوستراد الدائري لجونيه (أو الـA٢ المعدل) والممتد من ضبيه حتى العقيبه.

● توسعة وتطوير مطار الرئيس الشهيد رفيق الحريري لجهة بناء وتشغيل محطة جديدة للركاب وفقاً للمرحلة الأولى من المخطط التوجيهي المحدّث للمطار.

بالإضافة إلى هذين المشروعين، تعمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى على مشروع مركز المعلومات (Data Center) المقترح من وزارة الاتصالات.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة والمياه تتعاون مع استشاري دولي هو مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتنفيذ بناء وتشغيل معملين جديدين لتوليد الطاقة الكهربائية في كل من الزهراني وسلعاتا، بالطريقة المعروفة بالـ(IPP) وهي أحد نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

**□ برأيكم، هل يشكل مؤتمر CEDRE فرصة حقيقية تساعد لبنان على الخروج من أزمته؟**

- إن أهم ما في مؤتمر CEDRE هو أنه رسالة من المجتمع الدولي تفيد أنه على استعداد للوقوف إلى جانب لبنان ومساعدته لمواجهة التحديات التي لطالما واجهته بالإضافة إلى التحدي الإضافي الذي تمثله أعباء أزمة النزوح السوري إلى لبنان.

إن مؤازرة أصدقاء لبنان هي شرط ضروري ولكنه غير كاف لأن الجهود الأساسية مطلوبة من اللبنانيين الذين عليهم الاعتماد على أنفسهم أولاً والاتفاق حول مصالحهم المشتركة كدولة ومجتمع لأن فرصة اهتمام المجتمع الدولي بلبنان قد لا تتاح مرة أخرى.

باختصار، كفانا أن نكون وطن الفرص الضائعة.



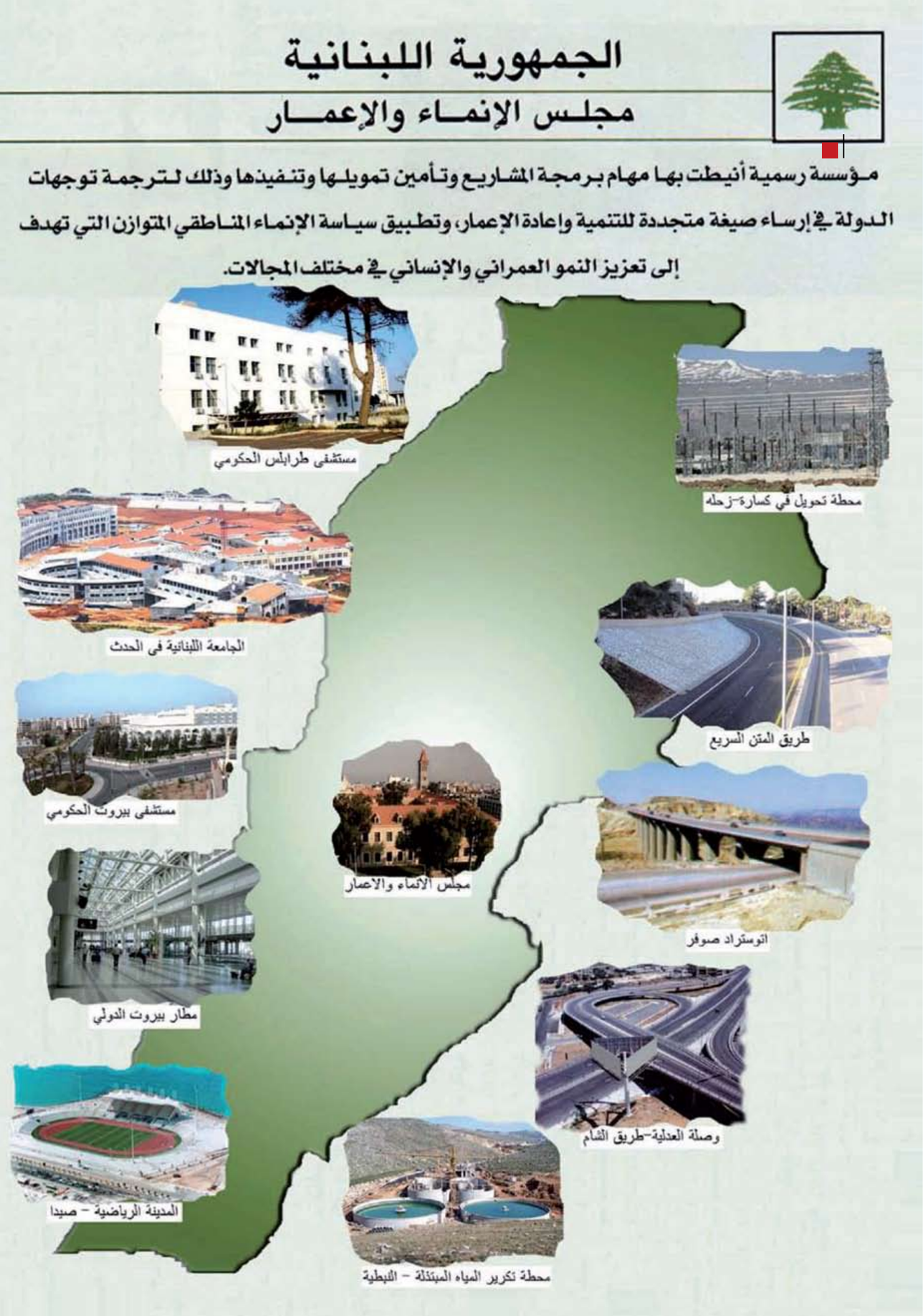

### أكد إن لبنان لا يزال يتمتع بالأسس وبالمقومات التي تسمح له بأن يكون ملاذا آمنا للاستثمارات

# عيتاني: نشدد على ضرورة تطبيق الإصلاحات لتحسين البيئة الاستثمارية في لبنان

**اشارت دراسة مراجعة سياسات الاستثمار الخاصة بلبنان التي اعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) ان التدفقات الاستثمارية إلى لبنان أظهرت خلال الأعوام الماضية قوة ومناعة كبيرة، في وقت تراجعت حركة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٧ تراجعاً بشكل كبير، تحت وطأة الأحداث السياسية والأمنية خلال الفترة المذكورة. فما هي تداعيات أزمة «شح» الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط على لبنان، وتالياً ما هو مستقبل الاستثمار في هذا البلد، وهل لبنان ما زال جاذباً للاستثمارات؟ أسئلة حملتها «اللواء» إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان نبيل عيتاني. وكان الحوار الآتي:**

**إبراهيم عواضة**

المهندس نبيل عيتاني

**□ كيف تقيّمون حركة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المنطقة، ومنها لبنان منذ بداية اندلاع الأحداث الأمنية والسياسية في عدد من دول المنطقة في العام ٢٠١١؟**

– خلُصت دراسة اعدتها الأنكتاد إلى ان التدفقات الاستثمارية إلى لبنان أظهرت خلال الأعوام الماضية قوة ومناعة كبيرة، مواجهة مع التحديات التي تعترض الاقتصاد في المنطقة وفي لبنان. واستطاع لبنان خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٧ المحافظة على معدل لحجم الاستثمار يبلغ مليارين و٧٠٠ مليون دولار سنويا. وبلغ مجموع الاستثمارات التراكمية ٦٣،٦ مليار دولار حتى أواخر العام ٢٠١٧، أي ما نسبته ١١٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع ٣٣ في المئة كنسبة وسطية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لا شك في ان الأحداث الأمنية والسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت لها تداعيات سلبية مباشرة على قيمة التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى هذه المنطقة، إذ تراجعت الاستثمارات اليها من ٦١ مليار دولار سنوياً إلى ٢٥ ملياراً أي ما نسبته ٦٥ في المائة.

ولبنان، لم يكن بمنأى عن هذه الأحداث، حيث تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى لبنان من ٤,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٠ إلى ٢,٦٣٠ مليار دولار في ٢٠١٧، وبنسبة ٤٠ في المئة. ولكن رغم هذا التراجع، لا يزال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة يشكل ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو النسبة الأعلى في المنطقة.

**□ ما هي أهم الأسباب التي أدت الى تراجع الاستثمارات الوافدة إلى لبنان؟**

– هناك عدد من الأسباب التي ساهمت مجتمعة في تراجع قيمة الاستثمارات المباشرة إلى هذا البلد، الأحداث الإقليميةً وحالات عدم الاستقرار السياسية المتكررة في لبنان إضافة إلى الاحداث الأمنية التي حصلت في بعض الفترات وتراجع أسعار النفط. كل هذه الأسباب مجتمعة ساهمت في تراجع حجم الاستثمارات الوافدة إلى لبنان وجعلت شريحتين أساسيتين بين شرائح المستثمرين وأعني بهما المستثمرين العرب والشركات المتعددة الجنسيات تتريثان بانتظار التطورات. إننا نؤمن ان عكس هذا الاتجاه غير مستحيل، ويمكن ان نحقق نتائج افضل إذا ما تم تطبيق الإصلاحات الموعودة، فنعزز بذلك موقع لبنان على خارطة الاستثمار العالمي.

**□ بناء على ما تقدمتم به، كيف ترون مستقبل قطاع الاستثمار في لبنان في المرحلة المقبلة؟**

– نحن نؤمن ان لبنان ما زال يتمتع بالأسس وبالمقومات التي تسمح له بأن يكون ملاذا آمنا للاستثمارات، لا سيما إذا توفّر المناخ السياسي والأمني المستقر، وأتيح تطبيق الإصلاحات في سياق مؤتمر «سيدر-١»، فضلا عن الإصلاحات الصادرة عن اجتماع مراجعة تقرير الاستثمار الخاص بلبنان والذي عُقد في جنيف الشهر الفائت. وهذه الإصلاحات التي نشدد على ضرورة تطبيقها لتحسين البيئة الاستثمارية في لبنان وجعلها اكثر تماشيا مع الاتجاهات العالمية، تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية، ومعالجة الفجوات التي تعتريها من خلال التشجيع على ريادة الأعمال ودعم إنشاء مؤسسات جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة القائمة على الربط والتطوير باستغلال الطاقات البشرية المتوافرة، وكذلك مساندة الشباب اللبناني في الوصول إلى التمويل المناسب لمشاريعهم، وربط القطاعات الإنتاجية بسوق التعليم والمساهمة في دعم القطاعات الانتاجية.

**□ أي دور للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان لدعم المناخ الاستثماري في هذه المرحلة؟**

– قامت المؤسسة بالعديد من الخطوات والمبادرات وابرزها تحديد القطاعات الاقتصادية الواعدة والفرص الاستثمارية الواعدة فيها، تحفيز ريادة الأعمال عبر تأسيس وحدة مساندة الأعمال في المؤسسة وتقديم الخدمات الاستشارية المجانية لها، الترويج للتجمعات الاقتصادية المتخصصة (One Cluster، One Product) بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل وربط الشركات المنتجة بعضها ببعض لخفض الكلفة، هذا فضلا عن الاستمرار في دعم المشاريع الاستثمارية والوقوف إلى جانب المستثمر في تأسيس او توسيع مشروعه ومساندة القطاعات الإنتاجية في تصدير انتاجها لاسيما قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية.

ويختتم عيتاني: نحن على ثقة مطلقة بقدرة لبنان على تعزيز موقعه كمركز لاستقطاب الاستثمارات في المنطقة، ولدينا كل المقومات والمزايا التي تؤهلنا للعب هذا الدور، شرط توفّر المناخ السياسي الملائم كون الارتباط قائماً ووثيقاً بين الاستقرار والاستثمار.

# الدين العام والسترات الصفر

د. لويس حبيقة

**لا يختلف اثنان في لبنان حول عمق أزمة الدين العام وصعوبة حلها بل التقصير العام في معالجتها. هي مشكلة قديمة تكبر بسرعة بسبب الفساد وسوء الادارة وقلة المسؤولية الوطنية والشعبية. ارتفعت نسبة الدين العام من الناتج من 136.6% في سنة 2013 الى 154% هذه السنة ومن المتوقع أن تصل الى 165.7% في سنة 2020 اذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه. تعتبر هذه النسبة الثالثة في العالم بعد اليابان واليونان. لكن اليابان غنية مع اقتصاد متكامل وصناعة رائدة وديموقراطية متطورة وخدمات عامة كبيرة. اليابان من الاقتصادات الأهم عالميا والخامسة في الحجم ولا ينقصها الا نمو سكاني ايجابي بسبب ضعف الانجاب وارتفاع العمر المرتقب ورفض استقبال المهاجرين حتى الآتين من آسيا. أما اليونان فهي مدعومة من دول الوحدة النقدية الأوروبية وتستطيع الاتكال على المؤسسات المشتركة، وهذا ما حصل عندما تأزم الوضع المالي. هنالك شروط وضعت على اليونان، ونجح رئيس الوزراء «تسيبراس» في التجاوب معها وأنقذ اليونان علما أن الطريق ما زالت طويلة وشاقة. أما نحن في لبنان، على ما ومن نتكل خاصة وأن الدول القريبة غارقة في مشاكلها المتنوعة؟ على من نتكل خاصة وأن المنطقة تدور في دوامة أزمات في غاية الخطورة من سوريا الى اليمن.**

هنالك نوع من العرف العالمي يقول بأن نسبة الدين العام من الناتج لا يجب أن تتعدى الـ٦٠٪ وأن نسبة العجز المالي من الناتج يجب أن تبقى دون الـ٣٪. هذه أعراف اعتمدتها دول الوحدة النقدية الأوروبية عبر اتفاقية «ماستريخت» وتعتبر نوعا من المؤشرات السليمة المعتمدة دوليا. فأين نحن في لبنان من هذه النسب، بل لا نحلم بالنزول اليها أقله في القريب المنظور. في الواقع، يحاول المسؤولون اهدار نتائج مؤتمر «سيدر» كما أهدرنا غيره في السابق دون أن تكون لنا بدائل. المانحون والمقرضون يدفعوننا نحو تشكيل حكومة ويقولون لنا أن هذه الأموال لن تبقى لنا اذا لم نقم بواجباتنا، أقله تشكيل حكومة حتى أي حكومة. لا يرد المسؤولون عليهم بل نجعلهم واقعا يشعرون أننا غير مهتمين بهم. هل يعقل أن يكون الخارج مهتماً بنا أكثر من اهتمامنا بأنفسنا. لا شك أن القوى الاقليمية كما الخارجية مستاءة كثيرا من سوء تصرفاتنا خاصة في الموضوع الحكومي والاداري وكيفية معالجة الفساد. الواقع يعبر عن قلة مسؤلية داخلية عامة لا مثيل لها وعن عدم شعور مع حاجات الشعب اللبناني ومستقبله. نحن حقيقة في وضع لا نحسد عليه.

أين هي حدود الدين العام اللبناني في الواقع؟ هل يمكن لمجتمعنا أن يتحمل ثقل الدين المتزايد الى ما لا نهاية. يرتفع الدين العام بسبب استمرار عجز الموازنة الذي قارب ٩,٢٪ من الناتج في سنة ٢٠١٦ وحوالي ٩٪ هذه السنة. هل يمكن وضع موازنة متوازنة في لبنان؟ هذا مستحيل في القريب المنظور وبالتالي سيستمر الدين العام في الارتفاع. هذا مستحيل اذ من غير الممكن تخفيض الانفاق الجاري بنسب كبيرة أو رفع الايرادات بنسب مرتفعة أيضا خاصة في ظل الظروف الحالية الاجتماعية الصعبة. هل توزير شخص من هنا أو آخر من هنالك أهم من تفاقم الدين وانعكاساته؟ هل رفع «حصة» مسؤول ما وتخفيض «حصة» مسؤول آخر أهم من مستقبل الشعب والاقتصاد؟

ما هذا الكلام العجيب عن الحصص وكأن لبنان هو قالب حلوى يتقاسمه الجائعون الذين لم يشبعوا ولا يشبعون؟ هل انقطع كما يقال «شلش الحياء» عند المسؤولين كافة؟ هل أصبحنا فعلا في دولة «الفالج لا تعالج»؟ اليأس مرفوض لكن الوقائع على الأرض غير مشجعة خاصة للآجيال المقبلة.

قال وزير المال انه حتى في هذه الظروف الخطرة حيث نعيش منذ شهر أيار الماضي من دون حكومة، تم توظيف ٥ ألاف شخص في الدولة. أين هي روح المسؤولية والروح الوطنية عند المسؤولين في بلد ينوء تحت ثقل العجز والدين حتى لا نقول التفكك؟ ما يحصل في لبنان اليوم من صراع سياسي اجتماعي اقتصادي كبير ومهم يدعونا الى التساؤل حول أهلية الادارة وصوابية القوانين والمؤسسات وصحة قواعد اللعبة. نمر في ظروف استثنائية تتطلب ادارة استثنائية وهذا ما لا ننعم به. اذا انتشرت السترات الصفر في دولة منظمة كفرنسا فما الذي يمنعها من الانتشار في شوارع لبنان وطلب تنفيذ الاصلاحات الحقيقية؟ اذا كان «ماكرون» رئيس الأغنياء كما يتهم، فكيف نصف المسؤولين عندنا؟ هل هم مسؤولون عن شيء أو عن لا شيء؟

ما هي الانعكاسات السلبية الرئيسية لحجم الدين العام اللبناني؟

أولا: التأثير السلبي على التضخم أي زيادة الانفاق العام غير المجدي من دون انتاج مقابل يسبب زيادة في مؤشر الأسعار، وهذا ما نراه من وقت لآخر. يتم زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية وعلى الأجور وليس على الأصول الاستثمارية. الانفاق بحد ذاته غير سيء بالضرورة اذا أحسن توظيفه واختيار التوقيت.

ثانيا: زيادة الدين يضعف القطاع الخاص اذ يسحب المال المتوافر له للاقتراض وبالتالي يرفع تكلفة الدين عليه أي الفوائد، كما يخفف من الفرص المتوافرة له. يجد القطاع الخاص صعوبة في الاقتراض لأن هنالك سهولة في اقراض عميل واحد هو الدولة اللبنانية حيث يتم استبدال قرض بآخر أي تسديد دين وتحرير آخر.

ثالثا: هنالك مسؤولية كبيرة من قبل الأجيال الحالية تجاه الأجيال المستقبلية حيث نحملهم ثقل دين عام كبير هم غير مسؤولين عنه. فهل هذا أخلاقي وكيف نقتل فرص النهوض المستقبلي للاقتصاد والشعب؟ نحملهم مسؤولية احداث نمو كبير لتأمين معيشتهم ولتسديد الديون السابقة المتراكمة بسبب الفوائد واستمرار العجز المالي.

رابعا: لا يمكن للعجز أن يبقى مرتفعا من دون حدود ولا بد من ايجاد مصادر التمويل. فمن أين نأتي بالضرائب حيث الشعب غير قادر حتى على القيام بواجباته تجاه نفسه؟ أم نأتي بها من الايرادات غير الضرائبية كالهاتف والكهرباء وغيرها من الرسوم التي لا تنعم بالنوعية الخدماتية الجيدة، فكيف نرفع سعرها؟

نردد انه من المستحيل اليوم تخفيض حجم الدين العام، بل أقصى ما نحلم به هو تخفيض نسبة نموه عبر السيطرة على قيمة العجز المالي السنوي. اذا ما هو الحل بل ما هي مجموعة الحلول الممكنة اذ من غير المجدي وضع مشاريع حلول مستحيلة التحقيق. ما هي الحلول المنطقية التي يمكن تطبيقها اذا أراد السياسيون ذلك وهم قادرون في رأينا؟

أولا: العمل الجدي على تخفيض الانفاق أقله عبر وقف التوظيف في كل الادارات والمصالح. الغاء عقود الايجارات لمؤسسات الدولة ونقلها كلها الى عقارات تملكها الدولة وهي متوافرة في كل المناطق. يمكن تخفيض الكثير الكثير من الانفاق الاستهلاكي الذي لا يفيد بل يثقل موازنات الوزارات والمؤسسات.

ثانيا: العمل الجدي على زيادة الايرادات عبر حسن التحصيل خاصة في المرافق العامة حيث الهدر هو الأعلى. هنا تكمن أهمية بل ضرورة محاربة الفساد حيث لا نشعر وجود جدية في المكافحة خاصة وأن العديد من المسؤولين ضالعون به بل ممولون ومشجعون له ويتكلمون في نفس الوقت عن محاربته.

ثالثا: محاربة الفساد لا تحسن فقط انتاجية الادارة العامة بل ترفع قيمة الايرادات المحصلة كما تخفض قيمة الانفاق وتكلفة المناقصات والمزايدات. البدء بمحاربة الفساد يربط المواطن أكثر بدولته التي نأمل بأن تقوم بواجباتها قبل رؤية السترات الصفر على الأرض قريبا.

رابعا: يجب وضع برنامج لتنفيذ وتطوير البنية التحتية التي لا اقتصاد من دونها والتي يجب أن تمول بالشكل الميسر عبر الدول الصديقة والمؤسسات الدولية.

تظاهرات السترات الصفر في ساحة الشهداء

# 2019

# غرفة طرابلس ولبنان الشمالي: ٢٠١٨ «مسيرة التألق الدائم»

تمحورت الزيارات التي شهدتها غرفة طرابلس ولبنان الشمالي خلال محطات متفرقة من مسيرتها في العام ٢٠١٨ والتي قامت بها الوفود الحكومية والوزارية ورؤساء وأعضاء البعثات الديبلوماسية والقادة والمدراء العامون في المؤسسات والإدارات العامة ووفود إقتصادية ورجال أعمال وأصحاب كبريات المؤسسات في القطاع الخاص حول الأهمية الإستراتيجية لمبادرة «طرابلس عاصمة لبنان الاقتصادية» والمشاريع الاستثمارية الكبرى المنبثقة منها والتي لاقت قبولا وإستحسانا على أعلى المستويات اللبنانية والعربية والدولية لا سيما مشروع توسعة مرفأ طرابلس الذي ينطلق من ميناء طرابلس مرورا بمنطقة التبانة والبداوي ودير عمار والمنية والعبدة وصولا حتى منطقة مطار القليعات والذي يحتضن بدوره عددا من المشاريع التي تتلاءم مع البيئة البحرية بمحاذاة الشاطىء البحري بطول ٢٣ كلم والتي تتمتع بوظائف متعددة كاقامة حوض جاف لإصلاح السفن ومؤسسات مختلفة تعنى بشؤون الطاقة والنفط والغاز وهي مجاورة لمساحات واسعة من الأراضي الشاسعة التي تساعد على توسعة مطار القليعات ليضم ملايين الأمتار المربعة ويصار الى إقامة عدة مدارج للطيران قبالة الشواطىء البحرية كما أن أسعار الأراضي في محافظة عكار هي أسعار معقولة ومهاودة وتساعد على إقامة أوسع المشاريع الإستثمارية في مدن ومناطق صناعية، إضافة الى فتح المجال واسعا أمام إستفادة المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس من ملايين الأمتار المربعة التي يوفرها لها مشروع توسعة مرفا طرابلس وبالتالي إنتشالها من بيئة جغرافية مجاورة لمكب النفايات والمسلخ وهي بيئة غير جاذبة للإستثمارات على الإطلاق.

## دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري

خلال زيارته لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي ووضعه حجر الاساس لمبنى التنمية المستدامة وازاحة الستار عن مركز اقتصاد المعرفة وقص الشريط لمركز التطوير الصناعي وابحاث الغذاء (ادراك)

قال: «أبدي إعجابي بما شاهدته في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي من مشاريع وإنجازات ضخمة وانا أهنىء الرئيس توفيق دبوسي عليها بالرغم من أنني لم يكن لدي متسع من الوقت لكي أطلع على باقي المشاريع والوقوف على الخدمات التي تقدمها لمجتمع الأعمال ولكنني أؤكد أن لدينا الكثير من الأعمال التي سنقوم بها معاً، لأن في طرابلس إمكانات إقتصادية وبشرية تسمح لها ان تلعب دورا فعالا في تحريك الإقتصاد الوطني وبوضع لبنان كله مجددا على خارطة الإستثمار الأجنبي والمحلي. ومن ميزات طرابلس التفاضلية، موقعها الإستراتيجي، وقربها من الحدود السورية، ووجود ثاني أكبر مرفأ في لبنان فيها، والذي يشهد حاليا ورشة تطوير خدماتية ولوجستية، اضافة الى وجود منطقة اقتصادية خاصة يجري إنشاؤها، ومنشآت كبيرة، ويد عاملة كلفتها منخفضة نسبيا».

دبوسي مع الرئيس المكلف سعد الحريري

..ومع الرئيس سلام

## الرئيس تمام سلام

أعلن الرئيس سلام خلال لقائه الرئيس توفيق دبوسي وأعضاء مجلس الإدارة عن «الشرف الكبير أن نكون في غرفة طرابلس المشعة المنيرة بالمشاريع الكبرى من أجل كل لبنان.»

وأضاف: «سنبقى مواكبين لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي في مشاريعها الطموحة التي ترافقها جهود كبيرة ونوايا صافية في أبعادها العملية والتنفيذية والتي تنعكس دون أدنى شك إيجابا على كافة المستويات الإقتصادية الوطنية وهي محل إكبار وتقدير وأقولها أنا البيروتي مع مشروع توسعة مرفا طرابلس ولا اخشى المنافسة مع بيروت».

■ **بيار رفول وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية:** «مسرورون بأن تتكرس (طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية)». وقال: «نلاحظ بإستمرار أننا كلما قمنا بزيارة الرئيس دبوسي، نجد أن هناك شيئاً جديداً وخلاقاً يحدث في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي. ولقد إطلعنا في هذا الصرح على مشاريع إستراتيجية كبيرة مفيدة للبنان عموماً وبالأخص لمدينة طرابلس، بحيث أنه لا بد لنا من أن نعبر عن سرورنا بأن تتكرس «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية».

■ **المهندس جبران باسيل وزير الخارجية والمغتربين:** «نثني على كافة الانشطة التي يطلقها الرئيس دبوسي لا سيما المرتكزات الأساسية التي تستند عليها «مبادرة طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» والتي تتمثل بمطار رينه معوض في القليعات ومعامل الكهرباء في سلعاتا والبداوي ومحطة الغاز في طرابلس ومزرعة تخزين النفط الإستراتيجي للبنان في البداوي والمنطقة الإقتصادية الخاصة ومرفأ طرابلس ومعرض رشيد كرامي وقطاع السياحة الدينية والتراثية وما تحتضنه من مواقع أثرية وتاريخية كثيرة يجب ترميمها وتجميلها وكذلك القطاع الزراعي الذي يجب أن يكون مصدراً أساسيا لعيشنا وحافزا أساسيا لزيادة صادراتنا وبالتالي تطويرصناعاتنا التي يجب أن تتمتع بأعلى درجات معايير ومواصفات الجودة وأن هناك أراضي ومساحات شاسعة وواسعة الأرجاء تصلح للتخزين زراعياً وصناعياً».

..ومع السفيرة الأميركية

..ومع الوزير جبران باسيل

..ومع سفير المملكة العربية السعودية وليد بخاري

■ **وزير العمل محمد عبد اللطيف كبارة خلال زيارته لغرفة طرابلس ولقائه بالرئيس دبوسي:** «أبارك جهودكم وأثمن الدور الكبير الذي تقومون به في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي لتكون «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية».

■ **وزير الإقتصاد والتجارة رائد خوري:** «نثني على مبادرة إعتمادية (طرابلس عاصمة لبنان الاقتصادية) وهي بيد دولة الرئيس سعد الحريري ضمن روزنامة إهتماماته وفخامة الرئيس العماد ميشال عون يوصينا دائماً بضرورة الإلتفات نحو الشمال».

■ **نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة غسان حاصباني** «نحن نشجع الرئيس دبوسي دائما على هذا النشاط الذي يصب في أن تكون طرابلس «عاصمة لبنان الإقتصادية» ونحن ندعم المبادرة قولاً وعملاً أما الفعل فتشاهدونه وتلمسونه من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص في سبيل تطوير الاقتصاد وما هو مناسب لتحقيق تطوير هذا الاقتصاد وتحديثه».

وما نشهده اليوم هو تجسيد ملموس لخطوات عملية تتجلى بتوقيع بروتوكولات للتفاهم وتكريم المتدربين والمراقبين الصحيين على سلامة الغذاء في المنطقة».

■ **السفير الصيني في لبنان وان كيجيان للرئيس دبوسي:** «الحق أستطيع القول أن «كافة مشاريعكم في لبنان من طرابلس الكبرى ترتقي بمكانة لبنان الإقتصادية والإستراتيجية وتنطوي على طموحات كبرى ويجب أخذها بعين الإعتبار لانها ليست مفيدة على المستوى الوطني اللبناني وحسب بل على المستويين الإقليمي والدولي لا سيما المشروع الإستثماري الكبير المتمثل بتوسعة مرفأ طرابلس».

■ **السفيرة الأميركية إليزابت ريتشارد:** «دهشت وأعجبت بما شاهدته في غرفة طرابلس» خلال تدشينها لمراكز تذوق زيت الزيتون وتجميع العسل وتجفيف الفاكهة والخضار بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية:

شكرت سفيرة الولايات المتحدة الأميركية إليزابت ريتشارد الرئيس دبوسي على دعوته وأعربت عن « دهشتها وإعجابها بما شاهدته في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي ولمسته من رؤية تستند على الإبتكار والإبداع في كافة المجالات والقطاعات لا سيما في إحتضان تطلعات المزارعين اللبنانيين».

■ **السفير الفرنسي برونو فوشيه:**

«أعرب عن تقديري لكل الإنجازات التي أشار اليها الرئيس دبوسي لا سيما مبادرته «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» وأن المدينة « تمتلك كل المواصفات والقدرات التي تحدث عنها الرئيس دبوسي لكي تصبح «عاصمة لبنان الإقتصادية «في المستقبل العاجل» .

■ **سفير المملكة العربية السعودية في لبنان وليد البخاري:**

«طرابلس كما كل الشمال، يليق بها الإنماء والنور والفرح، خصوصا بوجود رجالات تجري في عروقهم دماء الصدق والأمانة، كرئيس غرفة التجارة في طرابلس السيد توفيق دبوسي».

كان ذلك خلال أول إحتفالية لبنانية بالعيد الوطني لمملكة الخير على مستوى طرابلس قال معالي الوزير المفوض سفير المملكة العربية السعودية في لبنان: «إن غاية المملكة ومرتجاها، أن يبقى لبنان قلبا واحدا ويدا واحدة، في خدمة نهوض وازدهار أرضه ورخاء أبنائه ولطرابلس نقول: تمنياتنا لك ولعكار وكل الشمال الازدهار والثبات والاستقرار والتألق، وطرابلس كما كل الشمال، يليق بها الإنماء والنور والفرح.

■ رجل الأعمال الروسي مراد جيفكوف من الجمعية الدولية لكبار رجال الاعمال في روسيا الإتحادية: «الرئيس دبوسي هو الرجل اللبناني الأول الذي نجري ونتابع معه مسيرة الشراكة والتعاون وكلنا ثقة أن رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي الصديق توفيق دبوسي هو ضمانتنا الأكيدة في لبنان كما نحن بدورنا ضمانتنا على أرض روسيا الإتحادية وما زلت أتمسك بقاعدة الرئيس دبوسي اننا حينما نربح نربح معاً وحينما نخسر نخسر معا».

■ رئيس إتحاد الغرف العربية محمد عبده سعيد أعرب خلال زيارته لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي عن « دهشته لما شاهده في الغرفة وما تقوم به من مشاريع متعددة الأنواع والإهتمامات تجعل من أعمالها نموذجاً ريادياً يحتذى في مجتمع الأعمال العربية ولطالما حدثني عنها السيد الرئيس الصديق والزميل توفيق دبوسي وأعتقد أن الظروف قد ساعدت على قيامنا بتلك الزيارة وإننا بصدد الإتفاق مع سيادته لإقامة «مؤتمر وملتقى للإستثمار العربي في طرابلس» في مناخ من الشراكة، لأن طرابلس تستحق من جانبنا الكثير الكثير، ونحن نهنىء الرئيس دبوسي على ما يتم تحقيقه من مشاريع غير متواجدة ولا في أية غرف تجارية أخرى ونحن نشكره على المبادرة غير المسبوقة والمميزة التي تجعل «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» التي تشرفنا بإستلام نسخة منها».

■ **فؤاد شهاب دندن سفير لبنان في دولة الإمارات العربية للرئيس دبوسي:** «الفرص التي توفرها مشاريعكم الإستثمارية في طرابلس الكبرى تعود بالمنفعة على لبنان بكافة مكوناته ومناطقه وتشكل حوافز لتقوية وتطوير العلاقات الإقتصادية بين لبنان ودولة الإمارات العربية في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات».

■ **عساف ضومط قنصل لبنان العام في دبي والإمارات الشمالية:** «هناك واجب حيوي في إطلاق أوسع حملة تشجع على الإستثمار في المشاريع الكبرى في لبنان من طرابلس الكبرى، وأن مجموعة المشاريع التي يطلقها الرئيس دبوسي هي مشاريع غير مسبوقة من حيث الموقع الجغرافي وحجم الأعمال المرتبطة بها، وسنعمل على رصد كل الإمكانات والقدرات التي يتم توظيفها بإتجاه إنجاح تلك المشاريع التي تتعطش بيئة الأعمال في دبي خصوصا وفي دولة الإمارات العربية عموماً الى إيجاد آليات تعاون وتنسيق في تلك المشاريع التي توفر الفرص الهائلة امام المستثمرين اللبنانيين والعرب والدوليين ويجب بالتالي أن تلقى الدعم الكامل كما يجب أن يتم إعداد دراسات الجدوى المتعلقة بتلك المشاريع، وأن يصار الى تهيئة الوسائل المساعدة على عرضها بشكل شامل ومتكامل خلال إنعقاد المعرض الدولي EXPO ٢٠٢٠ الذي سيقام في دبي».

■ **شارل هنري جحا، رئيس مجلس العمل اللبناني في دبي والإمارات الشمالية:** «تشرفنا رئيساً وأعضاءً بإستقبال توفيق دبوسي رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي «صاحب الأفكار والأعمال والإنجازات التي نتابعها بإستمرار».

● **المحافظان القاضيان زياد شبيب ورمزي نهرا:**

– المحافظ القاضي زياد شبيب «جميع المشاريع التي عرضها أمامنا الرئيس دبوسي وكذلك إعداد الدراسات التقنية والجدوى منها المتعلقة بها تؤثر إيجابا ليس على نطاق طرابلس والشمال وحسب، وإنما على مستوى كل لبنان، ونحن نتطلع الى أن تتحقق مجموعة تلك المشاريع لننتقل بها من مسودة الأوراق الأولية ونقوم بترجمتها على أرض الواقع وكذلك لنحتفل معاً بإقرارها وبتنفيذها وتدشينها ونحن ننحاز الى جانب الرئيس دبوسي ونقف معه في تطلعاته الوطنية الشاملة».

– محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا «أعرب عن تقديره للأعمال الممتازة التي شاهدناها، ويتم تحقيقها في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، وهي مشاريع حيوية تنهض بالإقتصاد الوطني العام،

BEIRUT
DUTY FREE
Shop & Collect
Tel: 00961.3.145465
E-mail: shop&collect@pac.com.lb
www.beirutdutyfree.com

..ومع الوزير محمد كبارة

من معرض فرص الإستثمار

وليس بإقتصاد طرابلس والشمال وحسب، وأن كافة هذه المشاريع الممتازة هي مشاريع إستثمارية كبرى يجب أن نعمل من أجلها معاً ومع السلطات المسؤولة لنصل الى «إعتماد مبادرة طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية وعلى الدولة أن تقف الى جانب مبادرة الرئيس دبوسي، لان لبنان كل لبنان سيتاثر بها إيجاباً وأن ما يتم مباشرته في كافة المشاريع أمر ممتاز، وسيكون له إرتدادات على مختلف الصعد الشعبية والمعيشية ونحن ندعو للرئيس دبوسي بدوام التوفيق والنشاط الريادي وأن يُمد بسبل القوة والعطاء الدائم».

■ **مدير عام وزارة الأشغال والنقل البحري عبد الحفيظ القيسي للرئيس دبوسي:** «مشاريعكم الإستثمارية الكبرى هي الدواء الشافي للشمال ولكل لبنان»

لفت مدير عام وزارة الاشغال والنقل البحري خلال زيارته لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي: «ما يطرحه الرئيس دبوسي من مشاريع كبرى غير مسبوقة أرى فيها الدواء الشافي لطرابلس والشمال وكل لبنان بشكل مباشر أو غير مباشر والأهم أنها تنطوي على نظرة أكثر شمولية بحيث لا تعتمد على قطاع بعينه مثل القطاع التجاري الذي يضم عدداً من المؤسسات التجارية التي تحتضن عدداً صغيراً من الأجراء والعمال بل تتسع الرؤية عند الرئيس دبوسي لتشمل اقامة مشاريع صناعية تتوافر من خلالها آلاف فرص العمل المطلوبة».

■ **بدري ضاهر مدير عام الجمارك :** «نبارك مسيرتكم الرائدة نحو «إعتمادية طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» والحقيقة أنه يتوجب أن يعلق على صدركم في غرفة طرابلس أرفع وسام تقدير لما تقومون به من أجل الإقتصاد الوطني من طرابلس وأن ما يتم دفعه لخزينة الدولة هو مال الشعب اللبناني الذي يجب أن ينفق على تحسين ظروف البلد بشكل عام».

■ **وفد «جمعية تراخيص الإمتياز في لبنان»: «تولدت إنطباعات إيجابية لدينا خلال زيارتنا لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي عبر عنها كل من السادة يحي قصعة وربيع كوسا اذ « أكدا على أن ما تمت مشاهدته في غرفة طرابلس على أرض الواقع، من نجاحات وإنجازات، تسجل لشخص الرئيس دبوسي أولاً ولغرفة طرابلس ولبنان الشمالي التي يرئسها ثانياً».**

■ **الدكتور مروان إسكندر: «لدور إقليمي دولي للبنان من طرابلس الكبرى»**

– أعرب للرئيس دبوسي «عن تمنياتي بنجاح كافة المشاريع الإستثمارية الكبرى التي تعكف على إعدادها غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، داعيا له بالتوفيق للنهوض بالإقتصاد الوطني ووضع طرابلس على خارطة الإهتمام الإستثماري الجاذب وان يتم الخروج من النظر الضيق الى القضايا الاقتصادية وأن نمتلك جميعنا روح الانفتاح لتخطي أية شائبة تحد من حضور لبنان المميز في علاقاته الإقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي».

■ **إطلاق مؤتمر ومعرض الفرص الإستثمارية في طرابلس لأول مرة في لبنان من غرفة طرابلس ولبنان الشمالي:** «رأت معالي ريا الحسن رئيسة المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس خلال الإعلان عن مؤتمر ومعرض الفرص الإستثمارية في طرابلس لأول مرة في لبنان « ينعقد في فترة تتناسب في خريف العام المقبل ٢٠١٩

وليس من المستغرب أن نعمل على إطلاق المؤتمر الذي سيقام في تشرين الثاني من العام ٢٠١٩ لأن المستثمرين وأصحاب المصالح الإستراتيجية ينظرون بشكل مسبق الى إستثماراتهم البعيدة المدى وهم يمتلكون النظرة الأوسع من نظرتنا الى أمورنا العامة».

■ **طلال أبو غزالة ومجموعته**

– أكد طلال أبو غزالة على «وثوقية العلاقات مع غرفة طرابلس ولبنان الشمالي والتعاون المحكم في تنفيذ مبادرة «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» لا سيما في وجهها العلمي الذي يجسده «مركز إقتصاد المعرفة» الذي شرح لنا الرئيس دبوسي مهامه وأهدافه الآيلة الى تطوير معارف الشباب علميا وتقنياً وقد أكدت للرئيس دبوسي أن مجموعتنا تضع جميع إمكاناتها بتصرف «مركز إقتصاد المعرفة» ليصبح مقراً لإدارة مشاريع التدريب الإبداعية والابتكار، إذ أن الريادة المعرفية محكومة بميزة تفاضلية، وهي عالم المستقبل الذي لا يعتمد على اليد العاملة فقط وإنما على الفكر المعرفي الإبداعي».

ولفت أبو غزالة الى أن هناك « ضرورة عملية وحيوية بالكشف عن مواطن القوة التي تختزنها طرابلس وستقوم مجموعتنا بإنتداب فريق متخصص لتتم دراسة مقومات القوة بشكل مشترك مع غرفة طرابلس وبالتالي إستعراض تلك المقومات والعمل على بلورة صيغة تتضمن رؤية إستراتيجية لـ«المركز» و«المبادرة» وتتم الإستعانة والإستفادة من الخبرات الدولية لا سيما الصينية منها».

■ **من جهته حبيب جميل بوأنطون المدير التنفيذي – مكتب لبنان:** أثنى على «الخطوات المتقدمة وغير المسبوقة التي تخطوها غرفة طرابلس ولبنان الشمالي في بيئة الأعمال وأن المبادرة الإستراتيجية الكبرى المتمثلة بإعتماد مبادرة «طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية» رسميا من جانب الحكومة اللبنانية تستدعي إعداد ملف متكامل خاص بها بحيث تتم دراستها علمياً وتقنياً من قبل فريق متخصص بإعداد دراسات الجدوى، وبالتالي العمل المشترك على إقناع الحكومة اللبنانية بضرورة وأهمية إعتمادها رسميا لا سيما أنها تهدف الى تطوير لبنان من طرابلس».

■ **المهندس غسان بك المرعبي على رأس وفد الجامعة المرعبية:** أعرب غسان بك المرعبي خلال إستلامة لكتيب «مبادرة طرابلس عاصمة لبنان الإقتصادية عن تقديره العالي لإصرار الرئيس دبوسي على طرح المبادرة على الرأي العام اللبناني والعربي والدولي بإعتبارها مشروعاً إستراتيجياً بحجم وطن تتمحور حوله مصالح المستثمرين وأصحاب المشاريع الكبرى ويشكل عامل جذب واهتمام بلبنان من طرابلس الكبرى عربيا ودوليا وهي المنطقة التي تختزن كل مصادر الغنى الإستراتيجي المتمثل بالموقع الجغرافي الفريد وبكبريات المرافق العامة وتطلعات القطاع الخاص المتوثب نحو المستقبل الواعد».

■ **المهندس نزار يونس بعد إطلاعه على مشروع توسعة مرفا طرابلس:**

«الحقيقة الإنطباع مذهل ومدهش عن ما رايته ولمسته خلال تجوالي على مختلف المشاريع والإنجازات التي تتحقق في غرفة طرابلس ولبنان الشمالي ، وما كنت لأنتظر في هذا الليل الدامس الذي نعيشه في المرحلة الراهنة ان هناك شيئا مختلفا يتم إحداثه في غرفة تجارة وصناعة وزراعة طرابلس وهو شيء يتم اعداده للمستقبل.

وما يتم تحقيقه في الواقع هو وليد رجل الرؤية والتصميم والارادة وأنا أعتبر أن الرئيس توفيق دبوسي هو الإنسان الذي وهبه الله تعالى لمدينة طرابلس وهو بالفعل هدية، لأنه إنسان لديه قضية هي طرابلس ولبنان وهو محب لمدينته وطرابلس ولوطنه لبنان وهو مصدر محبتنا ودعاؤنا بنجاح مسيرته.

أما بالنسبة لمشروع توسعة مرفا طرابلس فأني أراه حلماً من الإحلام الجميلة بالرغم من انني شخصيا مصاب بمرض القرف المزمن والجارف واذا تحقق هذا المشروع وابصر النور فإنني ابرأ دون ادنى شك لأنه قد يكون قد تحقق شيء ما ايجابي في هذا البلد وان هذا المشروع يغير وجه لبنان الإقتصادي وحتى وجه المنطقة بكاملها وهو مشروع رؤيوي قادر على أن يحقق لطرابلس ما لم نستطع نحن ان نحققه لبيروت التي بدأت تختنق بالإكتظاظ وأن مستقبل الاقتصاد اللبناني اما ان يتحقق في طرابلس أو لا يكون».

# 2019

# مؤسسة الصفدي : مركز الصفدي للتدريب المهني المعجل

في ظلّ الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتردية في عاصمة لبنان الثانية طرابلس، أنشأ الوزير والنائب السابق محمد الصفدي من خلال «مؤسسة الصفدي» «معهد الصفدي للتدريب المهني المعجل»، في إطار برنامجها التنموي لإعادة إحياء المدينة القديمة في طرابلس إجتماعيًا وإقتصاديًا.

هدف هذا المشروع إلى ضمّ الشباب المتسرّب من المدرسة في عمر مبكّر تحت جناحيه، ومساعدتهم لإيجاد مستقبل أفضل، بعيد عن الإنحراف. فأصبح بمثابة مساحة آمنة يلتجىء إليها الشباب هربًا من الآفات التي تصيب مجتمعهم ومحيطهم.

وقد استقبل «معهد الصفدي للتدريب المهني المعجّل» بدعم مع البرنامج الاقليمي للتنمية والحماية، الشباب بين ١٦ و٣٠ سنة، وقدّم لهم تدريبات مجانية في ١٣ من المجالات المهنية العديدة والمهمّة، أبرزها التوريق، الدهان، التبليط، النجارة، الكهرباء، مساعد طاهي وغيرها... ولم يستثنِ «معهد الصفدي» الفتيات الراغبات بالإنضمام، فقدّم تدريبات في الحياكة والعناية بالعجزة والأطفال، حيث استفادت أكثر من ٤٠٠ من نساء طرابلس والشمال. ولم تنته مهمّة المعهد عند التدريب فقط، فقد أفاد المدرّبون، المنتقون من النخبة، المتدرّبون بخبراتهم واستطاعوا أن يغرزوا في نفوسهم الأمل وفي عقولهم التوعية.

ويجدر الذكر إلى أنّ «معهد الصفدي للتدريب المهني المعجّل» قد خرّج ٩٦١ من الشباب والشابات في السنة الأولى على افتتاحه، وقد استطاع أكثر من نصفهم إيجاد فرص عمل في محيطهم، بفضل الشهادات التي حصلوا عليها عند انتهائهم من البرنامج التعليمي المهني.

ومع بداية العام ٢٠١٩ بدأ المركز باستقبال دفعات جديدة من الشباب المتدربين ايضا.

الوزير والنائب السابق محمد الصفدي يلقي كلمة في مؤسسة الصفدي

من حفل تخريج دفعة من الطلاب في مركز الصفدي للتدريب



# مركز الصفدي الثقافي

لوحة راقصة في مركز الصفدي الثقافي

من حفل توزيع الهدايا على الأطفال

يُعدّ «مركز الصفدي الثقافي» واحة ثقافية، ليس فقط في طرابلس، بل في الشمال كلّه. والمميّز فيه ليس فقط موقعه، ومبناه الذي يضمّ مسرحًا كبيرًا يستقبل أجمل الإحتفالات الفنية والثقافية، ومكتبة توازي بحجمها وخدماتها أكبر وأهم المكتبات في لبنان.

أما على صعيد الخدمات التي يقدّمها المركز، المعروف براعي الثقافة في المنطقة، فهو يُقيم العديد من بروتوكولات التعاون مع العديد من السفارات والمراكز الثقافية التابعة لها في لبنان، ويفتح أبواب صفوفه أمام الراغبين بتعلّم لغات أجنبية، يُذكر منها التركية، والألمانية، والإسانية، والروسية...

وكان عام ٢٠١٨ عام مهم بالنسبة للمركز، فقد شارك في العديد من الحملات على الصعيد الوطني والعالمي. أبرزها «حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة»، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، حيث استقبل «مركز الصفدي الثقافي» لقاءً حواريًا تضمن عرضًا لفيلم «نور» للمخرج خليل زعرور تبعه حلقة نقاش مع اختصاصيين ومعالجين نفسيين حول الزواج المبكر بين الواقع والقانون، حضره حشدٌ كبير من المهتمين.

واختتم السنة باحتفالات ميلادية تضمنت أهدافًا ومبادرات إنسانية واجتماعية حملت شعار "A reason for the season".

# مؤسسة الصفدي الثقافية

«مؤسسة الصفدي الثقافية» هي مرجع المثقّفين في طرابلس والشمال، حيث تنسّق مع الجامعات والمدارس والمراكز الثقافية الشمالية لاستضافة أهمّ البرامج التي تهدف إلى التنمية الثقافية لدى الفرد والمجتمع خصوصا الاطفال والشباب منهم.

ومن أبرز برامجها الثابتة، برنامج «الثقافة للجميع» وهو عبارة عن حلقات تثقيفية بنّاءة اسبوعية، يحاضر فيها نخبة من الاختصاصيين والاساتذة الجامعيين؛ وبرنامج «عيش الموسيقى» الذي ينقل المشاهد إلى عالم آخر من الموسيقى والباليه، فيشعر أنّهُ في أهمّ دور الأوبيرا العالمية.

كذلك، تنظّم «مؤسسة الصفدي الثّقافية» العديد من ورش العمل الفنية والثقافية التي تستهدف مختلف الأعمار والفئات، والتي تمتدّ على مدار السنة كلّها.

أثناء احدى المحاضرات في مؤسسة الصفدي الثقافية

# 2019

# قطاع العزم للتعليم المهني والتقني: لزيادة تنافسية الطلاب في سوق العمل

معهد الفيحاء الفني الرسمي

معهد السعادة الفني عكار

تجسيداً لشعار «العزم» المتمثل في «قولنا والعمل»، وإيماناً بأهمية التعليم المهني الذي تتزايد مكانته باطراد، تم إطلاق «قطاع العزم للتعليم المهني والتقني» مع مطلع العام الدراسي السابق (٢٠١٦-٢٠١٧)، بتوجيهات من الرئيس نجيب ميقاتي، وتحت إدارة مسؤول القطاع رامي حلاب.

وكانت باكورة إطلالات القطاع، مشاركته في الامتحانات الرسمية المهنية، الخطية والعملية، إضافة إلى الدعم المادي واللوجستي للمعاهد المهنية الرسمية.

وكانت المشاركة في الامتحانات الرسمية خلال العام الماضي عبر:

- المشاركة في اللجنة العليا الفاحصة التي تشرف على جميع الامتحانات المهنية الرسمية على صعيد لبنان.

وهي الحدث الأهم لقضاء طرابلس خاصة انها لم تشارك منذ اكثر من ١٥ سنة

- المشاركة بصفة رئيس ونائب الرئيس في لجان التصحيح والمراقبة، وإعداد الأسئلة على صعيد لبنان، في اختصاصات مختلفة.
- المشاركة بصفة رئيس مركز في الامتحانات المهنية الرسمية الخطية لأغلب مراكز الشمال، خاصة في طرابلس.
- أكثر من ٣٠٠ أستاذ من قطاع العزم للتعليم المهني شاركوا بصفة مراقب عام ومراقب في الامتحانات الخطية.

إضافة إلى مشاركة أكثر من ٢٠٠ أستاذ بصفة مراقب مصحح في الامتحانات الرسمية العملية.

كذلك، شارك أكثر من ٢٠٠ أستاذ في تصحيح مسابقات الامتحانات الرسمية.

المساعدة العملية

أما على صعيد الدعم العملي للطلاب، فكانت دورات دعم لطلاب الشهادات الرسمية في المراكز والاختصاصات والشهادات التالية:

> مركز مدرسة طرابلس الفنية - القبة في الاختصاصات التالية:

- Bt٢ محاسبة ومعلوماتية، التربية الحضانية، الإلكترونيك والإلكتروتكنيك.

إضافة إلى مساعدة طلاب التأهيلية المهنية

- BT١ في اختصاص مراقب صحي.

وطلاب BP٢ في اختصاصي رعاية طفل ومصلح التلفزيون.

> مركز معهد طرابلس الفني أبي سمراء:

- كهرباء عامة وتربية حضانية (BT٣).
- مساعد محاسب (BP٢)
- محاسبة ومعلوماتية تأهيلية مهنية (BT١).

> مركز معهد الفيحاء الفني (الميناء)

- مراقب صحي (BT١): تأهيلية مهنية
- محاسبة ومعلوماتية (BT١): تأهيلية مهنية
- فنون الإعلان (BT١): تأهيلية مهنية
- العناية التمريضية (BT١): التدريب العملي لرفع مستوى الطلاب.
- المعاهد الفنية: صروح تربوية رائدة:

إلى ذلك، تم خلال العام الدراسي الفائت إنشاء «معهد الفيحاء الفني» الرسمي في الميناء الذي يدرس شهادات: التكميلية المهنية (BP)، البكالوريا الفنية (BT)، والامتياز الفني (TS) ويضم ٢٢٥ طالباً.

كما افتتح مطلع العام الدراسي الحالي (٢٠١٧-٢٠١٨)، معهد السعادة الفني في أبي سمراء، الذي يضم ٢٠٠ طالب، مؤمناً فرص العمل لعدد كبير من الأساتذة من حملة الإجازات الجامعية والفنية.

وافتتح معهد السعادة الفني - الضنية الذي يضم ١٤٠ طالباً.

إلى ذلك، فتح معهد السعادة الفني - عكار أبوابه للعام الدراسي الحالي، وهو يضم ٢٠٠ طالب.

مع العلم ان جميع المعاهد تدرس وفق الاختصاصات والشهادات التالية:

مرحلة التكميلية المهنية (BP)

| | |
|---|---|
| محاسب مساعد | رعاية الطفل |
| مستكتب مختزل | التنشيط الاجتماعي |
| اخصائي تجميل | كهربائي أبنية |
| التزيين | مصلح تلفزيون - إلكترونيك |
| مساعد ممرض | |

- البكالوريا الفنية (BT):

﴿ التجميل الداخلي، فنون الإعلان، المساحة، السياحة والسفر، فنون التجميل (الحلقة الثانيو والثالثة)، التكييف، الكهرباء، العناية التمريضية، أمانة السر الإدارية، البيع والعلاقات العامة، المحاسبة والمعلوماتية، تكنولوجيا المعلوماتية، التربية الحضانية، المراقب الصحي، الإلكترونيك، الالتكروتكنيك، البناء والأشغال العامة.

- الامتياز الفني (TS)

﴿ الالكترونيك، الكهرباء، الفنون الإعلانية والغرافيكية، الفنون الزخرفية، التربية الحضانية والابتدائية، المراجعة والخبرة بالمحاسبة، المعلوماتية الإدارية، الإدارة والتسويق، الإدارة والتنظيم، الرقابة الصحية وسلامة الغذاء، المساحة، العناية التمريضية، العلوم المصرفية، العلوم السياحية، البناء والأشغال العامة، صيانة الأجهزة الطبية، تصميم وتنفيذ الأزياء، السمعي البصري والتسجيل الرقمي.

وتأكيداً على مواكبة ودعم طلاب هذه المعاهد، تم الاستحصال على ترخيص لتدريس الإجازة الفنية (LT) في كافة المعاهد المذكورة.

﴿ الإجازة الفنية (LT)

- الإلكترونيك: فرع الالكترونيك الصناعي، الطاقة المتجددة، المساحة، قيادة تنفيذ الأشغال: البناء والأشغال العامة، المراجعة الخبرة بالمحاسبة، العناية التمريضية، المعلوماتية: فرع الأنظمة والشبكات، المعلوماتية: فرع البرمجيات، الإدارة والتنظيم، الفنون الزخرفية والهندسة الداخلية، الفنون الإعلانية والغرافيكية، العلوم التربوية، الإدارة والتسويق، الرقابة الصحية وسلامة الغذاء، تطوير تطبيقات الهواتف الذكية، العلوم المخبرية الطبية.



# القطاع الإنمائي لجمعية العزم في طرابلس والشمال

## ترميم العديد من المساجد والأسواق والمدارس القديمة

إنسجاماً مع رسالة «جمعية العزم والسعادة» في تحقيق التنمية الاجتماعية، والتزاماً بتوجيهات الرئيس نجيب ميقاتي، تابع القطاع الإنمائي في «جمعية العزم والسعادة الاجتماعية» تنفيذ العشرات من المشاريع في مدينة طرابلس ومحيطها، تمثلت في ترميم وتجديد العشرات من المدارس والمساجد والأبنية السكنية. ولأن «العزم» تؤمن بالدولة والمؤسسات أولاً وأخيراً، ولا تسعى بحال من الأحوال إلى الحلول محل الدولة، فقد افتتحت سلسلة معاهد مهنية أنشاتها بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، في طرابلس والضنية وعكار، لتكون رافداً لسوق العمل، وتؤمن المئات من الوظائف لأبناء طرابلس والشمال. وهذه المعاهد هي: معهد الفيحاء الفني (الميناء)، معاهد السعادة الفنية في أبي سمراء والضنية وعكار.

وفي ما يلي، نعرض أهم إنجازات القطاع خلال العام الفائت (٢٠١٧): تأهيل السوق العريض في طرابلس، استكمال بناء مسجد قوس عكار الكبير، تأهيل وترميم مساجد: العطار، الرحمة (القبة)، الأمين (أبي سمراء)، مسجد الشهداء الكبير (مرياطة)، إضافة إلى تأهيل قاعة مسجد الروضة في طرابلس، وتأهيل مسجد اللويزات في الضنية. كما تم تأهيل مدرسة الأمل النموذجية في طرابلس، ومدرسة ناتالي عازار في الميناء. وقد أنشأ القطاع بركتي عبرين والنيني، إضافة إلى حديقة باب الرمل بالتعاون مع بلدية طرابلس وبرنامج الأمم المتحدة لتطوير المدن، والحديقة المجاورة لمدفن باب الرمل.

هذا غيض من فيض عمل «العزم» الذي لم يكن يوماً ظرفياً أو مرتبطاً بأي موسم كان، بل منطلقاً من رؤية شاملة للواقع التنموي في المنطقة، مع التزام «العزم» بدوام الوقوف إلى جانب أهلها في الشمال، بغض النظر عن أي اعتبار.

ورشة ترميم المساجد

.. والأسواق قبل.. وبعد

.. والقبب

# أحمد قمر الدين رئيس بلدية طرابلس في لقاء حول مشروع تركيب إشارات ضوئية

## تأهيل بعض التقاطعات فيها مع استخدام أنظمة ذكية للتحكم المروري

آلية مشروع تركيب الإشارات الضوئية في بلدية طرابلس

نظمت شركة تقنيات البناء المتقدمة ABT المتعهدة مشروع تركيب الإشارات الضوئية على بعض التقاطعات الرئيسية في طرابلس، لقاء في مركز رشيد كرامي الثقافي البلدي، نوفل سابقا، بحضور رئيس البلدية المهندس أحمد قمرالدين، رئيس بلدية الميناء عبدالقادر علم الدين، آمر مفرزة سير طرابلس الرائد زياد جمال، رئيس مجلس إدارة الشركة المتعهدة ومهندسيها والاستشاري المشرف، وفريق عمل من الشركة الإيطالية المصنّعة للإشارات La Semaforica.

كما حضر من المجلس البلدي المهندسون خالد الولي، جميل جبلاوي ومحمد نور الأيوبي ورؤساء المصالح والأقسام في البلدية وحشد من المهتمين.

في البداية، تحدث مدير المشروع المهندس هشام حشيشو، عارضا برنامج العمل التقني والوسائل والتقنيات المستخدمة في المشروع، وقال: «ان مشروع تطوير وتحسين التقاطعات المختارة في طرابلس وعددها ١١ تقاطعا وتركيب اشارات ضوئية عليها

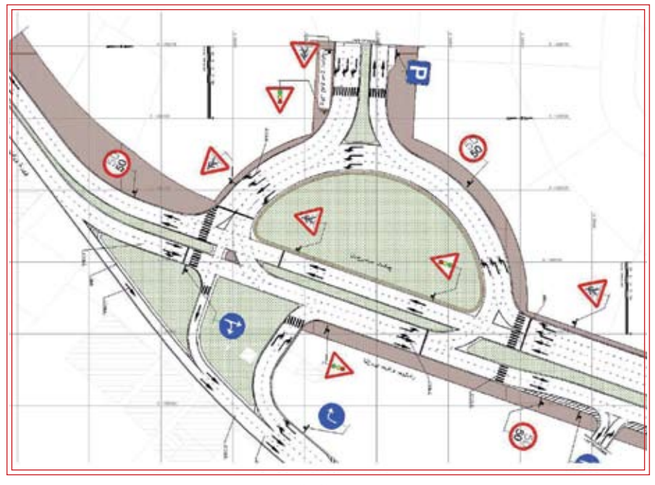

رسم بياني للمشروع

رسم لأحد مشاريع البلدية

وربطها بغرفة تحكّم مقرها بلدية طرابلس، هو مشروع كامل ومتكامل لاستخدامه أحدث الطرق العلمية في مجال الإشارات الضوئية والأنظمة الذكية للتحكم المروري».

أضاف :» اعتمدنا أحدث الأنظمة التي وضعها الاستشاري بمواصفات أوروبية وذلك من خلال التعاون مع شركة La Semaforica في إيطاليا، التي تمتلك خبرة تزيد عن ٧٠ سنة في إشارات المرور في أوروبا وبعض الدول العربية، وكذلك سيتم تركيب كاميرات مراقبة متطورة من الشركة المختصة ARH الهنغارية الأوروبية ذات المواصفات العالمية والجودة العالية، وتعمل هذه الكاميرات بنظام عمل متطور يلتقط حركة الشارع ولوحات السيارات وبالتالي التحكم بحركة المرور».

واوضح حشيشو» ان العمل بالمشروع سينطلق بعد استلام أمرالمباشرة مطلع العام المقبل».

بعد ذلك، قدم مندوبو الشركتين الإيطالية والهنغارية عرضا مصورا عن الإشارات الضوئية وكاميرات المراقبة وخطة عمل المشروع،

الذي يتضمن بالاضافة الى التحكم بحركة السير، تركيب كاميرات للمراقبة وتعداد السيارات واخرى قادرة على قراءة لوحات السيارات، تمكّن النظام المستخدم من تسطير محضر ظبط اوتوماتكياً بالمركبات التي لا تحترم اشارة المرور، كما أن النظام المشغل للاشارات هو نظام ديناميكي، يُعدّل وقت تشغيل الاشارة على التقاطع بحسب عدد السيارات على كل طريق متفرّع منه، وذلك باستمرار وبطريقة ذاتية. كما تم عرض آخر لحركة المرور عبر الإنترنت من احدى المدن الأوروبية.

وأوضحت بلدية طرابلس أن «المشروع يعتبر مرحلة أولى، يليها مرحلة ثانية لتركيب عدد صاكبر من الإشارات في المدينة».

وفي الختام، جرى نقاش وأسئلة حول المشروع.

الجيش والبلدية جنباً الى جنب في حملة توزيع الملاحف

من الحملة

# محمد السعودي: أهم إنجاز تحقّق في صيدا عام ٢٠١٨ صدور سندات الملكية بعد معاناة ٦ عقود

**تتشعّب اهتمامات ومتابعات رئيس «اتحاد بلديات صيدا - الزهراني» وبلدية صيدا المهندس محمد السعودي، فلا تجد مجالاً إلا وهناك رعاية أو مشاركة أو احتضان لنشاط بلدي وبيئي وسياحي واجتماعي وتربوي وصحي وثقافي وتوعوي ورياضي وكشفي، فضلاً عن المشاريع الإنمائية والتنموية، والعمل على تطوير المدينة، ومتابعة المشكلات الحياتية التي يُعاني منها المواطنون من أبناء «عاصمة الجنوب» أو الذين يُقيمون فيها، والعمل على إيجاد الحلول للعديد من القضايا، التي تُعتبر أولوية للمواطن، فضلاً عن معالجة أي طارئ.**

**هذا في صلب عمل المجلس البلدي، كفريق واحد، وعلى رأسه المهندس السعودي، الذي اكتسب من 8 سنوات ونيف في العمل البلدي، خبرة راكمتها تجربته العملانية على مدى عقود عدّة في مشاريع حيوية، غيّرت معالم مدن ومناطق، ونقلتها من الصحراء الجوفاء إلى واحة خضراء.**

**ثريا حسن زعيتر**

أكد السعودي أنّ «تحقيق الإنجازات يستوجب التنسيق مع المسؤولين والمعنيين، بما في ذلك الإدارات الرسمية من أجل انتظام تأمين الخدمات الأساسية، وتنفيذ روزنامة المشاريع المقرّرة، ووضع تصوّرات وخطط للكثير من الملفات المستقبلية، وتوازياً العمل على تطوير الكادر الإداري، والتواصل والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الشريك الرئيسي في نشاطات البلدية».

وعدّد السعودي أبرز الإنجازات والمتابعات، وفق الآتي:

- معالجة أزمة التيار الكهربائي، ومتابعة مشروع ربط محطة الكهرباء الجديدة في عبرا بالشبكة، وما يتطلّبه ذلك من تمديدات، ما يزيد ساعات التغذية للمدينة من معملي الجية والزهراني.
- متابعة قضية مولّدات الكهرباء بشأن تعرفات اشتراكات المولّدات، خاصة بعد قرار وزارة الطاقة بتركيب العدادات.
- معالجة أزمة المياه وانقطاعها جرّاء تقنين التيار الكهربائي.
- تأمين حصة صيدا من مشروع جر مياه الأوّلي.
- مشكلة الازدحام المروري في مناطق معينة داخل مدينة صيدا، وسُبُل إيجاد الحلول له، وتوسعة الطرقات.
- وضع عدّادات مواقف السيّارات، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المواطنين وبعض المؤسّسات بشأنها.
- متابعة ملف البنى التحتية.
- استمرار تناول ملف معمل معالجة النفايات عند مدخل صيدا الجنوبي، والعمل على معالجة الروائح المنبعثة في محيط المعمل.
- متابعة الفحوصات المخبرية بشكل دوري لمياه شاطئ صيدا.
- مواصلة تنفيذ مشروع المرفأ التجاري الجديد للمدينة.
- تنفيذ «حديقة صيدون المائية»، التي تضم ٤ طائرات مدنية و١٠ مركبات تابعة للجيش اللبناني، فضلاً عن الحدائق العامة في صيدا.
- ترميم «خان القشلة» التراثي في المدينة، و«القلعة البحرية» والأسواق التجارية، ومواصلة العمل في «متحف صيدا التراثي».
- متابعة مشروع الفرز والضم في منطقة الوسطاني.

الرئيس فؤاد السنيورة، النائب بهية الحريري، المهندس محمد

السعودي ومشاركون في حفل افتتاح «حديقة صيدون المائية»

- إقامة النشاطات والمهرجانات الثقافية والفنية بجوار «قلعة صيدا البحرية» أو عند «مدينة الرئيس رفيق الحريري الرياضية»، التي تشهد أيضاً نشاطاً رياضياً من كل لبنان.
- إحياء المناسبات الإسلامية والمسيحية والوطنية.

واعتبر أنّ «أهم إنجاز تحقّق في مدينة صيدا في العام ٢٠١٨، كان صدور سندات الملكية في تعمير عين الحلوة والفيلات ومدينة العمال ورجال الأربعين في مدينة صيدا، بعد معاناة استمرّت حوالى ٦ عقود من الزمن، والذي تمّ بجهود الجهات الرسمية المعنية بتوجيهات من الرئيس سعد الحريري ومتابعة من النائب بهية الحريري والمسؤولين».

وختم السعودي مؤكداً على «أهمية الشراكة بين البلدية باعتبارها السلطة المحلية والمجتمع المدني والمسؤولين للنهوض بالمدينة، وتحسين أوضاع أهلها وقاطنيها، والتواصل مع السلطات الرسمية والقضائية والأمنية والعسكرية التي تعمل على حفظ الأمن والاستقرار في «عاصمة الجنوب»، التي تمتاز بالتعايش الإسلامي - المسيحي واحتضان الفلسطينيين، والتواصل مع مختلف القوى الفلسطينية والأطراف اللبنانية والجوار، في صورة نموذجية، لتبقى صيدا تجمعنا، مع الشكر لكل مَنْ ساهم ويُساهم في مشاريع تنموية في المدينة».

# النفايات: كل الخيارات غير نظيفة

زينة أرزوني

من الواضح ان «لبنان يا قطعة سما»، و«لبنان اخضر حلو»، ستبقى فقط في اغاني الراحل وديع الصافي، وفيروز، وستتحول الى أمنيات وأطلال يقف عليها اللبنانيون عندما يتحدثون عن بيئة بلادهم بحسرة، بعد الكوارث التي عصفت بها والتي لا تزال تعصف، بدءاً من المشاحر، وقطع الاشجار، مروراً بتلوث مياه نهر الليطاني الذي يُعد شريان حياة اللبنانيين، وتلوث بحيرة القرعون ونهر البردوني، وصولاً الى ازمة النفايات والمحارق وغيرها من «الجرائم» التي تُرتكب بحق التربة من قبل الصناعيين والمسؤولين الذين لا يحاسبون المعتدين على بيئة لبنان، وحتى الشعب الذي يفتقر الى مفهوم التربية البيئية الصحيحة.

ورغم المساعي والحلول التي تلجأ اليها وزارة البيئة للحد من هذه الجرائم، الا انها تبقى غالبيتها حبراً على ورق، حتى بات اللبناني على ثقة تامة بأن «جميع الحلول غير نظيفة»، خصوصا انه منذ إقرار مجلس النواب خطة لإنقاذ نهرالليطاني، والتي رصد لها ألف ومئة مليار ليرة، لم يتغير شيء حتى يومنا هذا، ولم تعلن حال الطوارئ رغم التقارير عن تفاقم الآثار البيئية والصحية لتلوث النهر.

ازمة الليطاني إذا، تعكس واقعا مريرا للدولة اللبنانية، حيث تغيب الاستراتيجيات على كل المستويات كما تظهر غياب الاستراتيجية المائية والصناعية والزراعية، رغم المليارات الاتي رصدت للمعالجة، فالليطاني يحتاج الى اكثر من مبادرة والى حل طارئ والعلاج لا يكون بالمسكنات، بل يجب وضعه في غرفة العناية الفائقة لإنعاشه وإعادة نبض الحياة اليه.

الازمة القديمة الجديدة، إزدادت تفاقماً مؤخراً فقد تحوّل هذا النهر الى مكب للنفايات، ومجرور ضخم لتصريف المياه الآسنة، لكل القرى والمدن التي يمر فيها أو بالقرب منها، من غرب بعلبك حيث ينبع، حتى بحر صور حيث يصب.

ففي البقاع الغربي، تقدر كمية مياه المجاري المنزلية التي تصب في حوض الليطاني يومياً، بحوالي ستة آلاف متر مكعب، وذلك استناداً الى دراسة لدار الهندسة والتصميم والاستشارات الفنية في اطار برنامج ادارة حوض الليطاني وبحيرة القرعون.

كما ان هناك اكثر من ٦٠ مصنعاً، تستخدم مياهه بطريقة عشوائية وغير قانونية، بل تتعدى ذلك، الى استخدام مجراه الذي يصب في بحيرة القرعون، مكباً لنفاياتها السامة، ما يهدد الثروة السمكية في البحيرة، وهروب العديد من الاستثمارات السياحية من المنطقة.

وللحد من هذه الكارثة، تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بإخبار امام النيابة العامة التمييزية بوجه ١٨ مؤسسة صحية ومستشفى في الحوض الأعلى لنهر الليطاني لإقدامها على تفريغ وتصريف النفايات الصلبة والسائلة عن نشاطها دون معالجة الى نهر الليطاني وروافده، على نحو يؤدي الى تفاقم الامراض القاتلة في نهر الليطاني وروافده، مما يكون جرائم تلويث البيئة المنصوص عنها في القانون رقم ٧٧ الصادر في ١٣ نيسان ٢٠١٨ قانون المياه وفي قانون حماية البيئة في لبنان رقم ٢٠٠٢/٤٤٤ وفي القانون رقم ١٩٨٨/٦٤ الصادر في ١٢ آب ١٩٨٨ المحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والمواد الخطرة وفي المادتين ٧٤٧ و٧٤٨ من قانون العقوبات، من خلال الامتناع عن تطبيق احكام المرسوم رقم ١٣٣٨٩، تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨ المتعلق بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها، بالإضافة الى التعدي على الأملاك العامة وهدر الأموال العامة.

الا ان المستشفيات تجتهد في التصرف بنفاياتها، سواء السائلة أم الصلبة، في ظل غياب استراتيجية وطنية للنفايات الصحية. فالقانون ٦٣ (أقره مجلس النواب في ٢٠١٦) وخريطة الطريق الحكومية التي وضعتها

رواد شواطئ لبنان.. نفايات!

اللجنة المعينة بموجب القرار رقم ٢٠١٤/٣٢، أوجبا على وزارة البيئة معالجة النفايات الصلبة للمؤسسات الصحية من خلال إنشاء مركز لتعقيم النفايات الطبية في بعلبك وتأمين شاحنات نقل ومستوعبات، والتخلص من النفايات الطبية الصادرة عن المستشفيات في قضاء زحلة عبر إرسالها إلى مركز تعقيم النفايات الطبية في زحلة، فيما تُرك للمستشفيات مسألة معالجة نفاياتها السائلة الصحية والطبية عبر محطات تكرير.



ومع تحول هذا النهر الى مستودع من التلوث المائي بدأ التأكيد على ان البيئة المحاطة مهددة بالاصابة بالسرطان، إضافة إلى الضرر الذي لحق بالمزروعات جراء ريّها من مياهه الملوثة، مما دفع بعض الدول العربية إلى إيقاف عملية استيراد العديد من المزروعات.

كما تحوّلت بحيرة القرعون إلى خزان ضخم للتلوث ونشر الجراثيم في البقاع الغربي ، وكان قد بلغ التلوث في هذه البحيرة الصناعية التي أنشئت في العام ١٩٥٩ عند سد القرعون ذروته في العام ٢٠١٧ حيث تحوّل لون المياه في البحيرة إلى الأخضر، وذلك بعدما تجاوزت نسبة السموم فيها ٤٠٠ ضعف الحد المسموح به، ليترافق ذلك مع ظهور الطحالب الزرقاء من نوع aphanizomenon ovalusporum والتي تفرز مواد سامة تقضي على الكائنات الحية.

ويؤكد الخبراء ان حل أزمة تلوث حوض نهر الليطاني ومجراه وبحيرة القرعون يتطلب خطة رسمية واضحة المعالم، اضافة الى ضرورة البدء بموقف جريء من الحكومة لاختيار مؤسسة واحدة لإدارة حوض النهر من كل جوانبه بدل تنوع وتعدد الجهات الرسمية المعنية به، وإيجاد مشروع سريع للمطامر الصحية ومعامل الفرز للنفايات الصلبة، وبناء وتشغيل محطات تكرير المياه الآسنة وشبكات خاصة لتكرير مياه المصانع، مؤكدين ان الحل السريع يتطلب إنشاء عشر محطات تكرير للصرف الصحي لتأمين حماية نهر الليطاني والحد من نسب تلوثه والبدء بإعادته إلى وضعه الطبيعي.

شبح الانهيار البيئي في لبنان وأوضاع الأنهار والبحيرات الطبيعية الكارثية التي تحولت الى مكبات للنفايات ومصبات للصرف الصحي والتي يوجد فيها معادن كثيرة وثقيلة وملوثات متنوعة ومنها الزئبق والنحاس والرصاص بمعدلات تفوق بكثير المعدل المسموح وهو ما يعرض السكان للموت والأمراض المميتة، فمع مرور الوقت تدخل الى أعماق الأرض التي يصعب معالجتها فيما بعد والتي قد تحتاج الى عشرات ومئات السنين لتلفظها.

كما تعاني البيئة في لبنان من خطورة استنزاف المياه الجوفية على كامل الأراضي اللبنانية من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الآبار غير المنظمة

انبعاثات سامة تنتشر بلا هوادة ولا مراقبة.. «على عينك يا تاجر»

في لبنان مجاري الأنهار.. أقنية للصرف الصحي والنفايات!

والتي وصلت إلى ٨٠ ألف بئر في حين كانت في عام ١٩٧٠ ثلاثة آلاف بئر. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة الملوحة في المياه الجوفية نظرا لتغذية الأحواض من مياه البحر وليس من المياه العذبة.

ويؤكد الباحثون ان بيئة لبنان في أسوأ مراحلها، واولى هذه الكوارث تظهر في تلوث الشاطىء بأطنان النفايات والملوثات الصناعية، وتقدر كلفة التدهور البيئي المتعلق بالارض والحياة البرية بمئة مليون دولار سنويا، وبحسب الخبراء فإن درجة سوء المرحلة التي وصلت الحال اليها ان اللبنانيين يعيشون ضياعاً الى من يلجأون فليس هناك نتيجة من القضاء والقوى الامنية ومكاتب الشكاوى.

ففي بلدنا يُطبق القانون على من يُقدم على قطع شجرة ليؤمن التدفئة لاولاده، اما فضيحة سد جنة ٣٠٠ الف شجرة، وسد بسري ٥ ملايين متر مربع من الاراضي، فلم نسمع حينها اي قرارات لمنع هذه الجرائم.

وسط هذه الكوارث والازمات، فلا بد من إعادة فتح النقاش حول دور وزارة البيئة، خصوصا انها وزارة ليست خدماتية فيتوجب عليها حفظ البيئة والموارد، وأن تمنع المشاريع غير الضرورية المضرة بالبيئة، والتقويم البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام.

والجدير ذكره، ان من بين المشاريع التي اقترحتها حكومة تصريف الأعمال على مؤتمر «سيدر» في مجال البيئة تتعلق بإدارة النفايات بكلفة مليار و٤٠٠ مليون دولار، وتتوزع على إنشاء ٣ محارق في بيروت وطرابلس والزهراني بقدرة ١٢٠٠ طن يومياً، وبكلفة ٣٧٥ مليون دولار لكل منها. إضافة الى طلب تمويل المعامل التقليدية في المناطق الريفية في عكار والبقاع بكلفة ١٧٥ مليون دولار، و١٠٠ مليون دولار لمعالجة ٩٦٢ مكباً عشوائياً مع استصلاح المطامر.

وبسبب الأزمات البيئية الكارثية التي يمر بها لبنان، وبسبب غياب الحلول من قبل المسؤولين، يشارك مئات المتطوعين وتلامذة المدارس في الحملات البيئية التي تنظمها الجمعيات على مدار العام لتنظيف الأماكن العامّة، وتنظيم ورش عمل للتوعية في الجامعات على أضرار القمامة والطرق السليمة للتخلص منها.

كما ينظم المركز اللبناني للغوص و«الأزرق الكبير» حملة سنوية لتنظيف الشاطئ اللبناني من الناقورة جنوباً حتى العريضة شمالاً بطول ٢٢٠ كيلومتراً، وتنقسم العملية إلى جزءين، الأول، يعنى بجمع الأغراض البلاستيكية والزجاجات والأوراق والكرتون من قاع البحر، ووضعها في أكياس لمعالجتها وإعادة تدويرها.

أما الثاني، فيتركز على تنظيف الشاطئ من مخلفات الزوار غير المنضبطين الذين يتركون خلفهم نفايات من دون الإكتراث للضرر الذي تحدثه على البيئة.

ورغم جهود الجمعيات البيئية، إلا أنّ «يداً واحدة لا تصفق»، ففاعلية هذه الجهود والتحركات موقتة نظراً «لغياب التربية البيئية في الذهنية اللبنانية وغياب تطبيق القانون في معاقبة المخالفين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات بسبب الفساد المتفشي وعدم احترام المصلحة العامّة، وفي حال استمرار الوضع البيئي في لبنان على ما هو عليه، فمن المؤكد اننا سنصل في نهاية المطاف إلى خلل في التنمية المستدامة.

# الرياضة اللبنانية تستقبل الـ٢٠١٩ على وقع انجاز كروي وخيبة سلوية..

يطل العام الميلادي الجديد ٢٠١٩ على لبنان الرياضي، على وقع حدثين بارزين، أولهما انجاز تأهل المنتخب الكروي الى نهائيات كأس الامَم الاسيوية المقررة في الامارات للمرة الاولى بتاريخه عن طريق التصفيات، بعدما سبق وخاض منافساتها ببطاقة دعوة عبر منحة الاستضافة بالعام ٢٠٠٠، اما الاستحقاق الثاني فيتمثل بإخفاق المنتخب السلوي من حسم بطاقة تأهله الى بطولة العالم في الصين، علماً ان امله لا يزال قائماً، لعله يعوض بمباراتيه الاخيرتين ما فشل به على مدار التصفيات بجولاتها الخمس.

وعشية نهائيات كأس آسيا «الإمارات ٢٠١٩» التي تنطلق في ٥ كانون الثاني المقبل وتستمر حتى اول شباط، صنف المنتخب اللبناني لكرة القدم كافضل فريق وطني متأهل من التصفيات بعد انجازه التاريخي، بالحفاظ على سجله الخالي من الخسارة، لأكثر من عامين وسبعة أشهر، حيث كان اخر تعثر يعود إلى شهر آذار من العام ٢٠١٦، عندما سقط أمام مضيفه الكوري الجنوبي ٠-١ في سيول ضمن التصفيات المزدوجة لكأسي العالم وأمم آسيا، ومن وقتها حافظ على سجله خاليا من الهزائم في ١٦ مباراة متتالية، وهذا الرقم كسره مضيفه الكويتي في تشرين الاول ٢٠١٨، بمباراة ودية اجريت بالكويت وحقّق فيها اصحاب الارض الفوز بهدف نظيف بالدقائق القاتلة من اللقاء.

كما ان المنتخب اللبناني يحتل مركز الوصافة عددياً بين المنتخبات العالمية بعد نظيره الإسباني، الذي لم يتعرض بدوره للخسارة منذ الاول من أيلول ٢٠١٦، إذ حقق ١٥ انتصاراً وتسعة تعادلات في مختلف المباريات (الودية، تصفيات المونديال، كأس العالم ٢٠١٨)، مع العلم بانه خسر في الدور الثاني من المونديال أمام روسيا، لكن وباعتبار ان هذا التعثر جاء بفعل ركلات الترجيح بعد نهاية الوقت الأصلي بالتعادل وعندها تحتسب نتيجة الـ ٩٠ دقيقة فقط.

الا ان لبنان يحتل المركز الاول بين كل منتخبات العالم زمنياً، حيث الفارق بين اخر خسارة لمنتخبنا وتلك التي تعرض لها نظيره اللاروخا تبلغ نحو ستة أشهر.

ويسجل المنتخب اللبناني نتائج تاريخية غير مسبوقة بحسب وكالات الأنباء العالمية، التي نوهت بسجله الخالي من الهزائم، بتحقيقه ١٦ مباراة دون خسارة، بإشراف مقتدر من اتحاد اللعبة وبقيادة مميزة من جانب المدرب الصربي ميودراغ رادولوفيتش، مع الإشارة بانه اختتم العام بتصنيف بقفزة كبيرة عالمياً باحتلاله المرتبة ٨١ بتصنيف الفيفا، والاهم حلوله بالمركز التاسع بين كبار القارة الاسيوية.

وعلى مشارف الاستحقاق الاهم لمنتخب لبنان بالبطولة القارية الابرز، يشدد رئيس الاتحاد اللبناني لكرة القدم المهندس هاشم حيدر، انه لا عودة الى الوراء بعد التطوّر والنجاحات التي حققها المنتخب واللعبة عامة.

واعتبر حيدر ان تأهّل لبنان الى كأس آسيا لم يكن وليد الصدفة بل هو انجاز نتيجة جهد و تعب، متمنياً لو انه كان هناك إمكانية لدعم المنتخب من جهات لبنانية أخرى إضافة إلى ما يتلقاه من دعم من الإتحاد فهذا المنتخب الذي يحمل لواء الوطن ويشرف سمعته خارجياً، يستحق أن يتلقى الدعم من الجهات القادرة على ذلك أو المعنية كون المهمة هذه ملقاة دائماً على عاتق الاتحاد وحده و هذا ما نتشرف أن نقوم به لأنها مهمة وطنية تبقى أسمى من كل الاعتبارات.

وقام الاتحاد اللبناني برئاسة حيدر بخطوات كثيرة لتوفير افضل الاستعدادات وتدعيم المنتخب، ومنها استعادة جنسية لاعبين مغتربين، وعن هذه الناحية يوضح حيدر: «ما لا يعرفه البعض ان اجراءات ضم اي لاعب من اصل لبناني تتطلب عملاً طويلاً وصعباً، فهناك استكشاف اللاعبين ثم التواصل معهم ثم طلب الحصول على موافقتهم للعب مع المنتخب، هذا اذا وافق اللاعب على تمثيل لبنان، فهناك من يرفض الدعوة لطموحه أن يلعب مع منتخبات البلاد التي اكتسب جنسيتها، و في كثير من الأحيان لا يكون اللاعب يحمل الجنسية اللبنانية رغم أنه لبناني. فكل هذه الأمور تأخذ الوقت الكثير لاستعادة الجنسية واتخاذ الإجراءات مع الفيفا للسماح للاعب باللعب مع منتخب لبنان.

المنتخب اللبناني لكرة القدم يقطف ثمار القيادة الإدارية والعناية الفنية..

ويؤكد حيدر ان الطموح لن يتوقف عند هذه المحطة بالتأهل الى الاستحقاق الاسيوي الابرز، بل يكشف ان العمل لم ينتهِ، اذ بعد كأس آسيا هناك مرحلة نضال جديدة تتمثل بتصفيات كأس العالم، والذي سيقام بنسخته المقبلة العام ٢٠٢٢، بدولة عربية آسيوية هي قطر، ويشدد ان «لا عودة الى الوراء بل المسيرة مستمرة».

وحول الاستحقاق الاخر وطنياً والمتمثل بترشحه لمنصب نائب رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم والذي يشغل عضوية مكتبه التنفيذي منذ نحو أربع سنوات، يشير المهندس حيدر الى ان لبنان لعب دوراً مؤثراً في العديد من لجان الاتحاد القاري الاكبر في العالم طوال الاعوام الماضية «وما الوصول الى المناصب الا لخدمة اللعبة، وهو ما لمسناه من خلال المساعدات التي زادت للكرة اللبنانية ومن خلال المشاريع التطويرية ومنها تحسين الملاعب في مختلف المناطق اللبنانية.

وسيم صبرا

ومقابل الطفرة الكروية فنياً وادارياً، تعاني كرة السلة المحلية من جملة تداعيات ترخي بثقلها، حيث ان الاعتقاد الذي حاول البعض ترويجه بان الانقلاب الذي قاده عضو اللجنة الإدارية اكرم الحلبي (المحسوب على التيار الوطني الحر) للإطاحة بالرئيس السابق بيار كاخيا (محسوب على القوات اللبنانية)، سيعطي اللعبة استقراراً بما تبقى من ولاية اللجنة الإدارية الحالية، فان العكس هو الذي حصل، حيث ازدادت الامور تعقيداً، مما انعكس على حضور اللعبة شعبياً وميدانياً، وأولى المشاكل التي برزت كان تلزيم الاتحاد بث المباريات إلكترونياً عبر تطبيق الهواتف الذكية، وهو ما اطلق موجة انتقادات واسعة بين الجمهور السلوي الذي يرفض ان يتحول من مشاهد عبر شاشة، الى وسيلة لجني الأموال وتغطية العجز المالي للاتحاد، هذا الامر انعكس بوضوح على المدرجات بانحسار الحضور الا بما ندر من مباريات.

وزاد الطين بلة، اخفاق المنتخب الوطني بحسم تأهله لنهائيات بطولة العالم «الصين ٢٠١٩»، وتأجيل فرص التأهل حتى المرحلة النهائية من التصفيات حيث يستضيف لبنان النافذة السادسة من مجموعته ويخوض مباراتيه الاخيرتين امام نيوزيلندا وكوريا الجنوبية بالأسبوع الأخير من شهر شباط، وهو يحتاج للانتصار بمباراة منهما بشرط عدم فوز الاردن باي من مباراتيه ضمن نافذته ليتأهل بدلاً عنه، فيما يكفي لبنان التفوق بمباراة واحدة بحال خسارة الاردن واحدة من مباراتيه.

غير ان اجواء اللعبة راهناً، لا تعكس ذلك الاستقرار المطلوب عشية هذين الاستحقاقين، فرئيس الاتحاد أكرم الحلبي، وتر الأجواء عقب الخسارة امام كوريا الجنوبية، تصريحات هجومية ضد منتخب بلاده بقوله إن كرة السلة اللبنانية تحتاج إلى عملية جراحية لعلاج النفسية المدمرة التي تعيشها قبل خوض أي لقاء دولي، وأضاف: «نحتاج لجيل جديد من اللاعبين يحبون لبنان ويعرفون قيمة وطنهم، الخسارة تتعوض، لكن النفسية المدمرة الموجودة عند البعض، أصبح يلزمها عملية جراحية، لأنها سرطان منتشر».

وأعقب تلك التصريحات حملة شعواء ملفتة ضد لاعب فريق النادي الرياضي بيروت امير سعود، حيث حاول الاتحاد ومعه المدير الفني السلوفيني سلوبودان سوبوتيتش تحميل سعود ومعه زميله بالنادي جان عبد النور مسؤولية الفشل، علماً ان المنطق كما الواقع يكشفان ان المسؤول الاول هو المدرب المذكور نتيجة سوء خياراته، وبالتكافل والتضامن مع الاتحاد الذي لم يوفر الإعداد اللائق لهكذا استحقاق، لا بل يعمل على توتير الأجواء داخل المنتخب في وقت يحتاج الأخير لإعداد نفسي عقب سقطاته الاخيرة.

ولا شك بان ما يأمله اللبنانيون، مع وداع عام واستقبال اخر، رؤية منتخباتهم تتقدم مع أقرانها، وان يحالف التوفيق منتخبهم الكروي بالمحفل القاري، كما السلوي ببلوغ بطولة العالم للمرة الرابعة في تاريخه.

## عندما تأكل القطة أولادها دور النشر والدفع المسبق

# (أمة إقرأ)... لا تقرأ

الياس العطروني

في مقابلة مع جان بول سارتر في الستينات ورداً على سؤال عن أسباب النهضة الثقافية الأوروبية ومن ثم الغربية عدّد جملة أسباب ما يهمنا منها أنه اورد من ضمنها «كتاب الجيب».

وفي منطقتنا التي انتقل إليها «كتاب الجيب» وتبنته بعض الدول العربية من بينها مصر والعراق عرفنا هذه الظاهرة الثقافية ولكنها لم تحدث التأثير الإيجابي المطلوب فأستمر منسوب القراءة في الاتجاه هبوطاً حتى بتنا من آخر لائحة الامم المقبلة على القراءة.

وأتت وسائل التواصل والانترنيت لتزيد في الطين بلة، كل ذلك على الرغم من اننا «أمة اقرأ».

وأسباب ذلك تعود إلى عدّة عوامل تربوية ومنهجية - تعليمية، فالعلاقة مع الكتاب باتت وكأنها على طلاق باستثناء حالات قليلة تتركز في شريحة الاعمار المتوسطة وما فوق.

### الوضع المتردي للكتاب

لكن في المحصلة... ما وضع الكتاب اليوم؟..

بيروت التي كانت مطبعة العرب لم تعد كذلك، فاليسر المادي الذي عمَّ مناطق عديدة في المنطقة جعلها تكتفي كفاية ذاتية في هذا المجال.

وانعكس ذلك بشكل تراجيدي على وضع الكتاب في لبنان.

كيف؟!..

### دور النشر.. والدور الخائب

ثمة ظاهرة قد تكون وحيدة في المنطقة ولا ادري عمّا إذا كانت موجودة في مناطق أخرى من العالم. ليس هناك من دار نشر في لبنان تقوم بطبع الكتاب على حسابها إنما يكون ذلك على نفقة الكاتب الذي تدفعه رغبته للاستدانة في هذا الوضع لإصدار كتاب.

دور النشر التي تلعب دور صلة الوصل على صعيد الكتاب ما بين الكاتب والقارئ وتتحمل كنتيجة لهذا الدور مسؤولية أساسية تبدو الآن وهي تتخلى عن هذه المسؤولية كالقطة التي تأكل اولادها.

هي مؤسسات تجارية تبتغي الربح لا نقاش حول ذلك لن نمنحها الصفة الطوباوية أو الرسولية ولكن هذا لا يعني ان تعصر الكاتب حتى آخر رمق. يدفع كلفة الطباعة مضاعفة ثم رغبة منه في تحصيل بعض خسارته فيذهب إلى حفل توقيع وتأتي هنا إدارة الدار لتقاسمه في قيمة ما يوقع على أساس ان التوقيع جرى في جناحها أو في أي مكان.

من هنا نفهم سر غزارة حفلات توقيع الكتب التي حدثت في معرض الكتاب العربي الذي أنهى فعالياته منذ أيام... والتي بلغت ارقاماً قياسية تزداد عاماً بعد عام.

وما يزيد من الغبن ان الكاتب عندما يذهب لشراء النسخ من كتابه من دار النشر تتقاضى ثمنه مع حسومات تمنُّ عليه بها.

### دور المؤسسات الرسمية!..

قد يقول قائل ان هذا صحيح ولكن أين الدعم الرسمي الذي يُمكن ان يُخفّف وطأة هذا الغبن؟..

نصل هنا إلى بيت القصيد.. وزارة الثقافة تلك الوزارة التي تخصص لها أقل ميزانية في الموازنة العامة، وذلك في بلد يدعي حمل بيرق الثقافة والاشعاع والنور إلى آخر المعزوفة التي ليست على علاقة بالواقع.

فماذا بإمكان هذه الوزارة أن تفعل إلاّ شراء بعض الكتب من أصحابها كالذي يبلُّ ريقه بعد عطش.

الكتاب عنصر أساسي في تأسيس البنية الثقافية لأي بلد على الرغم من هجمة التكنولوجيا وزخمها إلا انه يبقى للورق هيبته وقيمته إلى أين يتجه مسار الوضع؟!..

من المؤكد إلى ما هو أكثر ترديا.

الا إذا وضعت استراتيجية ثقافية عامة للبلد لا تمنع القطة من أكل اولادها فحسب.. بل تذهب به إلى ما يجب ان يكون عليه..

ولكن.. هل هناك حياة لمن تنادي؟!..

# وسائل الدفع المتطورة اللي بتسهّلك حياتك؟

## حُلولنا بتساعد على تأمينها

أريبا هي شركة متخصصة في تكنولوجيا الدفع الإلكتروني تستخدم خبرتها الواسعة ومرونتها التشغيلية لتمكين الدفع الالكتروني في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

تكمن مهمتنا في تأمين وسائل دفع أذكى، أسرع وأسهل للمصارف والتجّار والحكومات والأفراد تماشيًا مع أحدث الابتكارات ومعايير الأمان.

بصفتنا مصدر واحد لمعالجة عمليات الدفع، نمكّن أكثر الحلول تطورًا في مجال الإصدار وقبول وسائل الدفع الالكترونية وبرامج الولاء التي يتم تصميمها وفقًا للمتطلبات العالمية.

areeba

empowering a cashless world

areeba.com